

كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية وعلوم التسيير

الرقم التسلسلي: / 2019

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

دفعلة: 2019

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

الميدان: علوم إقتصادية، علوم تجارية، وعلوم التسيير

الشعب: العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

عنوان المذكرة:

أثر تطور الجباية البترولية على الإنفاق العام في الجزائر للفترة

2005 – 2017

تحت إشراف الدكتورة:

من إعداد الطالبتان :

سارة عزازية

- عفاف بلقي

- عبير زغلامي

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Lachhi Tébessa - Tébessa
أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الرتبة العلمية	الإسم واللقب
رئيسا	أستاذ محاضر ب-	د. حجلة خلدون
مشرفا	أستاذ محاضر أ-	د. سارة عزازية
مناقشا	أستاذ مساعد أ-	مصعب دعاس

السنة الجامعية: 2018 / 2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان

الحمد لله الذي له ما في السموات والأرض له الحمد في الآخرة وهو الحكيم
الخبير نتقدم بأسمى عبارات الشكر :

إلى خالقنا ومولانا وموفقنا إلى إنهاء هذا العمل المتواضع، إلى من له الفضل أولاً
وأخيراً، إلى الذي لا إله إلا هو، إلى أرحم الراحمين وأكرم الأكرمين، إلى من
نسأله بكل اسم هو له أن يجعل هذا الجهد في ميزان حسناتنا يوم العرض، وأن
يجعل نياتنا خالصة لوجهه الكريم، إلى الذي تعجز الكلمات عن حمده وشكره،
فيا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، الحمد لله حمدا
كثيرا.

إلى من كان رحمة للعالمين، إلى من هو قدوتنا في كل حين، إلى من
نسعى دوما لإتباع خطاه، إلى من أوصانا بطلب العلم، إلى سيدنا وحبينا
ورسولنا الكريم، الصادق الأمين، محمد صلى الله عليه وعلى آله الطيبين
وأصحابه الطاهرين صلاة وسلاما دائما إلى يوم الدين.

إلى الأستاذة المشرفة الذي أكن لها فائق الاحترام والتقدير، والتي لم
تبخل علينا بالنصح والتوجيه، وكانت لنا السند المتين
"الدكتورة عزايزة سارة".

إلى جميع أساتذة كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
خاصة قسم العلوم المالية والمحاسبة.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح أبي الطاهرة
إلى أمي الحبيبة شفاها الله من كل سقم
وأمنها بالصحة طول العمر
إلى زوجي الحبيب وأشكره عن صبره وعونه
إلى ضوء حياتي عبد الرحمن وياسمين
إلى كل إخوتي وأخواتي
إلى زميلتي وصديقتي "عبير"
إلى كل من ترك بصمته بالخير في حياتي
اللهم أنفعني بما علمتني، وعلمني ما ينفعني
وزدني علما والحمد لله
على كل حال.

الإهداء

بكل تواضع، أهدي عملي إلى كل صاحب فكر ودين، إلى كل من يؤمن بالله واليوم الآخر إلى كل من اختار الإسلام منهاجا لحياته، إلى كل من يحمل في قلبه حبا لخالفه ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى أعلى إنسانة في الوجود، إلى التي لا يوفر قدرها أي كلام وعمل، إلى من علمني وقوفها إلى جنبي كيف أنظر لغدي، إلى من منحني من غير أن تسألني، إلى من ضحت بحياتها وآمالها من أجلنا، إلى من تدفني دائما نحو الأفضل، إلى من كانت سببا في وجودي، إلى من وضعت الجنة تحت أقدامها، إلى التي أخشى قواميس الدنيا أن تتوهم أنها تأتي بكلمة أسمى من اسمها، إلى أمي الغالية أطال الله عمرها وحفظها. إلى دليلي في زمن ضاع فيه الدليل، إلى أستاذي الجليل، إلى مثلي الأعلى في الحياة، إلى من حرم نفسه ليعطينا، إلى من حمل هموم الدنيا وشقائها كي تكون لنا مكانة وشأنا بين الناس، إلى من تحدى الصعاب ليوصلنا إلى ما نحن عليه، إلى أبي العزيز أطال الله عمره وحفظه.

إلى من كانوا سندا لي في الحياة، إلى من عشت بينهم وترعرت، إلى من قاسموني أفراحي وأحزاني، إلى من يعني لي قريهم مني الشيء الكثير، إلى من أنا غريبة محتارة في زماني بعيدا عنهم، إلى من أنعم الله بهم علي، إلى أعز الناس بعد والدي، إخوتي: كريم، سامي، هشام، عبد الرحيم، والكتكوتة مانيسا.

إلى صاحبة القلب الواسع التي كانت سندا لي أختي وصديقتي بشرى زغلامي أتمنى لها النجاح في مشوارها الدراسي.

إلى من من الله علي بملاقاتي بها، إلى من دلتني إلى الصواب إذا ما استشرتها فلم تجاملني إن أخطأت ولم تنافقتي إن أحسنت، إلى أطيب الناس وأخلصهم، إلى أختي وصديقتي هندا جباري.

إلى صديقتي وزميلتي في الدراسة التي لها محل في قلبي لن يزول ما حييت "عفاف".

إلى جميع الأهل والأقارب من أعمام وعمات وأخوال وخالات كل بإسمه.

إلى كل من يعرف عبير من قريب وبعيد وإلى كل من وقف معي في مشواري هذا.

إلى جميع الطلبة دون إستثناء، خاصة طلبة السنة الثانية ماستر تخصص مالية ومحاسبة.

إلى كل من لم أذكرهم لأن مكاتبتهم تتعدى حيز الورقة، إلى كل من أخطأت في حقه ملتزمة من الجميع العذر.

عبير

فهرس المحتويات

-	شكر و عرفان
-	الإهداء
I	الفهرس
II	فهرس الجداول
III	فهرس الأشكال
IV	فهرس الملاحق
أ-ر	المقدمة العامة
الفصل الأول: التأطير النظري والدراسات السابقة	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للجباية البترولية
04	المطلب الأول: ماهية الجباية البترولية
04	الفرع الأول: تعريف الجباية البترولية
06	الفرع الثاني: خصائص الجباية البترولية
06	المطلب الثاني: أنظمة وعقود الجباية البترولية
12	المطلب الثالث: تحديات تطور الجباية البترولية
13	الفرع الأول: الشفافية وتحديات تطور الفساد في قطاع الصناعات الإستخراجية
14	الفرع الثاني: معدلات الاستخراج وصياغة العقود
16	الفرع الثالث: علاقة الدول المنتجة بالدول المستهلكة
19	المبحث الثاني: الإنفاق العام وعلاقته بالجباية البترولية
20	المطلب الأول: ماهية الإنفاق العام

20	الفرع الأول: تعريف الإنفاق العام
21	الفرع الثاني: خصائص الإنفاق العام
22	الفرع الثالث: قواعد الإنفاق العام
23	المطلب الثاني: تقسيمات الإنفاق العام وآثاره الإقتصادية
23	الفرع الأول: تقسيمات الإنفاق العام
26	الفرع الثاني: الآثار الإقتصادية للإنفاق العام
29	المطلب الثالث: العلاقة بين الإنفاق العام والجباية البترولية
29	الفرع الأول: نظرة تاريخية للعلاقة بين الإنفاق العام والجباية البترولية
31	الفرع الثاني: العلاقة بين الإنفاق العام والجباية البترولية في الدول العربية
34	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
35	المطلب الأول: الدراسات العربية
40	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية
43	المطلب الثالث: تمييز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
46	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	
48	تمهيد:
49	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة
50	المطلب الأول: طريقة الدراسة التطبيقية
50	الفرع الأول: متغيرات الدراسة وقياسها
52	الفرع الثاني: عينة الدراسة
53	المطلب الثاني: أدوات الدراسة التطبيقية
53	الفرع الأول: الدراسة الوصفية

55	الفرع الثاني: الدراسة القياسية
62	المبحث الثاني: تقديم النتائج ومناقشة الفرضيات
63	المطلب الأول: تقديم نتائج الدراسة التطبيقية
63	الفرع الأول: تحليل النتائج الإحصائية الوصفية
73	الفرع الثاني: تقييم نماذج الدراسة القياسية
83	المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة
87	خلاصة الفصل الثاني
89	الخاتمة العامة
94	قائمة المراجع
99	قائمة الملاحق

فهرس الجدول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
09	الفرق بين عقود الإمتياز القديمة و الحديثة	01
63	يمثل تطور الجباية البترولية ومقارنتها بالجباية العادية في الجزائر للفترة 2005 - 2017	02
67	تطور الإنفاق العام بمؤشريه في الجزائر للفترة 2005-2017	03
69	نسبة تغطية الجباية البترولية للإنفاق العام بمؤشريه من 2005 إلى 2017	04
71	الإحصاءات الوصفية للمتغيرات	05

72	مصفوفة الإرتباط بين المتغيرات	06
74	نتائج الإختبار لأثر الجباية البترولية على الإنفاق العام خلال الفترة 2005-2017	07
78	نتائج الإختبار لأثر الجباية البترولية على نفقات التسيير خلال الفترة 2017-2005	08
81	نتائج الإختبار لأثر الجباية البترولية على نفقات التجهيز خلال الفترة 2017-2005	09

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
--------	-------------	-----------

8	أنظمة الجباية البترولية	01
65	تطور الجباية البترولية والجباية العادية في الجزائر للفترة 2017-2005	02
68	تطور الإنفاق العام بمؤشريه في الجزائر للفترة 2017-2005	03
74	المنحنى البياني لانتشار البيانات التقاطعية لأثر الجباية البترولية على الإنفاق العام خلال الفترة 2017-2005	04
77	المنحنى البياني لانتشار البيانات التقاطعية لأثر الجباية البترولية على نفقات التسيير خلال الفترة 2017-2005	05
80	المنحنى البياني لانتشار البيانات التقاطعية لأثر الجباية البترولية على نفقات التجهيز خلال الفترة 2017-2005	06

فهرس الملحق

الصفحة	البيان	رقم الملحق
98	بيانات الجباية البترولية للفترة 2017-2005	01
101	بيانات نفقات التشغيل والتجهيز للفترة 2017-2005	02

106	نواتج صندوق ضبط الإيرادات للفترة 2017-2005	03
107	جدول قانون ستيودنت	04

العلمة العمة العلمة العمة

تلعب الجباية البترولية دورا مهما في الإقتصاد السياسي لأغلب الدول، خاصة التي تمتلك المصادر الطبيعية وتعتمد عليها كمورد للدخل مما يجعلها تتميز بتنظيمات خاصة ومعقدة مقارنة بالتي هي مطبقة في ميادين الصناعات الأخرى، حيث تتميز الصناعة البترولية بنوع من الخطورة خاصة إذا ما تعرضت هذه الصناعة إلى صدمات فهو ينعكس مباشرة على إيرادات الجباية البترولية.

وبالنظر إلى إقتصاديات المجموعة الأولى (الدول الصناعية)، نجد بأن الضرائب هي المورد الرئيسي للدخل فيها، بينما الموارد المالية للدول البترولية تعتمد على إيرادات الجباية البترولية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة، فالتبعية المطلقة للجباية البترولية تظهر حساسية الموازنة العامة اتجاه التقلبات الحاصلة في السوق البترولية، والتي تؤدي إلى تغير الجباية البترولية مما ينجم عنها تأثير مباشر على إدارة الإنفاق العام فزيادة العوائد النفطية ينجم عنها زيادة في العملات الأجنبية الداخلة، ومنه تستحق زيادة في الودائع الحكومية مما يؤدي إلى زيادة قوة مركز الحكومة النقدية وهو الأمر الذي يتمخض عنه زيادة في الإنفاق العام، وعليه فإنه في الدول البترولية يرتبط ارتباطا وثيقا بعوائده، وعليه تخضع حركة الميزانية العامة في صورتها الإنفاقية والإيرادية بمتغير أساسي وهي الجباية البترولية المتأنية من صادرات البترول.

تعتبر الجزائر من الدول التي يعتمد إقتصادها على الربح البترولي إلى حد كبير على إنتاج وتصدير سلعة واحدة وهي البترول، إذ نجد أن الميزانية العامة للدولة تعتمد في جانب الإيرادات وبشكل كبير على الجباية البترولية وبدرجة أقل على مصادر تمويلية أخرى، كالضرائب وإيرادات الإستثمارات الخارجية، إذ أن هذه الإيرادات (الجباية البترولية) هي التي تمويل النفقات العامة الحكومية وأي صدمات يتعرض لها قطاع النفط قد يؤدي إلى احتلال هيكل الموازنة العامة.

1- طرح الإشكالية:

وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير تطور الجباية البترولية على الإنفاق العام في الجزائر للفترة من 2005 إلى 2017 ؟

وتتدرج ضمن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

✓ ما هو واقع الجباية البترولية في الجزائر للفترة من 2005 إلى 2017 ؟

✓ ما هو واقع الإنفاق العام ومؤشره في الجزائر للفترة من 2005 إلى 2017 ؟

✓ ما مدى مساهمة تطور إيرادات الجباية البترولية على الإنفاق العام ومؤشره في الجزائر للفترة من 2005 إلى 2017 ؟

2- فرضيات البحث:

من أجل الإجابة على هذه الأسئلة تمت صياغة الفرضيات التالية:

✓ تشكل الجباية البترولية أهم مصدر للعوائد المالية في الجزائر للفترة من 2005 إلى 2017 .

✓ الإنفاق العام في تزايد مستمر في الجزائر للفترة من 2005 إلى 2017.

✓ يتأثر تطور إيرادات الجباية البترولية تأثيرا إيجابيا على الإنفاق العام بمؤشره -نفقات التسيير ونفقات التجهيز- في الجزائر للفترة من 2005 إلى 2017 .

3- أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل دوافع اختيار موضوع المذكرة فيما يلي:

✓ أهمية الموضوع كون الإقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كلي على إيرادات الجباية البترولية

✓ الرغبة في معرفة مدى تأثير الجزائر بأزمة إنخفاض الأسعار التي يعرفها السوق النفطي وانعكاساتها.

✓ الضرورة الملحة لبحث الإقتصاد الجزائري على مصادر بديلة لتمويل الإنفاق العام.

✓ محاولة معرفة مدى قدرة الجزائر على الإستفادة من استغلال مرحلة إرتفاع أسعار البترول لبناء إقتصاد حقيقي، وبالتالي التخلص من التبعية لقطاع المحروقات.

4- أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال ربط الإنفاق العام في الجزائر بالتغير الحاصل في الجباية البترولية وذلك بالإستعانة بعلاقات قياسية من أجل الوصول إلى نتائج رقمية يتم استغلالها في وضع حلول من قبل القائمين على السياسة الإقتصادية الكلية للتفاعل مع الواقع الإقتصادي السائد المتمثل في تبعية الإقتصاد الجزائري بصورة كبيرة للقطاع البترولي.

5- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- ✓ البحث في واقع الجباية البترولية في الجزائر للفترة من 2005 إلى 2017.
- ✓ تسليط الضوء على واقع الإنفاق العام للجزائر للفترة من 2005 إلى 2017.
- ✓ معرفة طبيعة العلاقة بين الجباية البترولية والإنفاق العام في الجزائر وتحليلها.
- ✓ الوصول إلى مجموعة من الإقتراحات التي تقرر من مساهمة كل من الجباية العادية والجبابة البترولية في الإنفاق العام في الجزائر.

6- المنهج المستخدم:

للبحث في موضوع الدراسة فقد تم استخدام المنهج الوصفي لتغطية الجانب النظري من خلال الإعتماد على مجموعة من المراجع العربية والأجنبية بغرض وصف متغيري الجباية البترولية و الإنفاق العام والعلاقة بينهما من خلال ما تم عرضه بالدراسات السابقة المتصلة بالموضوع التي تم الإستعانة بها في دعم وإثراء هذه الدراسة التي تم الحصول عليها من الجامعات ومؤسسات البحوث عبر شبكة الأنترنت.

أما المنهج التحليلي من خلال ما توفر من بيانات وإحصاءات منشورة بالجريدة الرسمية الجزائرية للسنوات من 2000 إلى 2017 الصادرة في موقعها الرسمي على صفحات الأنترنت مما أعطى للمعلومات المستتبطة أكثر دقة.

7- حدود الدراسة:

- ✓ الحدود المكانية: تعلقت الدراسة من الناحية المكانية للإطار الجغرافي لدولة الجزائر.
- ✓ الحدود الزمانية: هذا البحث على الفترة الممتدة من 2005 إلى 2017.
- ✓ الحدود الموضوعية: ترتبط الحدود الموضوعية لهذا البحث بالحدود المتعلقة بالنموذج المستخدم في التقدير وهو نموذج الإنحدار البسيط.

8- هيكل الدراسة:

ينقسم البحث إلى فصلين، حيث يتضمن الفصل الأول دراسة نظرية قسمت إلى ثلاث مباحث بالنسبة للمبحث الأول تم التناول فيه مدخل مفاهيمي للجباية البترولية، أما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى الإنفاق العام وعلاقته بالجباية البترولية، أما المبحث الثالث خصص للدراسات السابقة العربية والأجنبية.

أما الفصل الثاني فتضمن دراسة تطبيقية تتمثل في الدراسة القياسية لأثر تطور الجباية البترولية على الإنفاق العام للفترة من 2005 إلى 2017 حيث خصص المبحث الأول للطريقة والأدوات المستخدمة أما المبحث الثاني فهو لتحليل النتائج ومناقشة الفرضيات.

9- صعوبات البحث:

- ✓ قلة المراجع التي تتناول الجباية البترولية وصعوبة الحصول عليها.
- ✓ صعوبة التنسيق بين الإطار النظري والدراسة التطبيقية.

الفصل الأول

التأطير النظري والدراسات السابقة

تمهيد:

عرفت الجباية البترولية تطورات مختلفة وذلك تماشياً مع التطورات الحاصلة في أسعار البترول، التي تعمل من أجل الحصول على مداخيل مرتفعة وهذا بفرض ضرائب متنوعة ومتعددة في الدول المنتجة، أما بالنسبة للدول المستهلكة تمنح تخفيضات ضريبية بهدف تشجيع البحث والإستغلال في مجال المحروقات.

وللجباية البترولية دور هام في تغطية الإنفاق العام الذي إزداد أهمية دراسته مع توسع دور الدولة وزيادة تدخله في الحياة الإقتصادية، وتعود أهمية الإنفاق العام إلى كونه الأداة التي تستعمله الدولة في تحقيق الأهداف التي ترمي إليه.

ومنه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للجباية البترولية

المبحث الثاني: الإنفاق العام وعلاقته بالجباية البترولية

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للحماية البترولية

تتميز الحماية البترولية عن غيرها، بتنوع أنشطتها وضخامة رأسمالها ومعدل المخاطرة المرتفع فيها، وهذا ما جعل نظامها الجبائي له خصوصيات كثيرة ومتنوعة جعلت الدول تأخذها بعين الإعتبار، كما تعد من أبرز مصادر الإيرادات العامة نظرا ما تتميز به من خصائص مما جعلها تواجه عدة تحديات و صعوبات.

وعليه تم تقسيم المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: ماهية الحماية البترولية

المطلب الثاني: أنظمة وعقود الحماية البترولية

المطلب الثالث: تحديات تطور الحماية البترولية

المطلب الأول: ماهية الجباية البترولية

إن الجباية الخاصة بالنشاطات البترولية معقدة ومتشعبة، ولها خصوصيات كثيرة مقارنة بالنشاطات الأخرى كما تعد من أبرز مصادر الإيرادات العامة نظرا لما تتميز به من خصائص.

الفرع الأول: تعريف الجباية البترولية

يمكن تعريف الجباية البترولية على النحو التالي:

الجباية البترولية هي تلك الضرائب التي تدفع على أساس أنها مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي هي ملك للدولة.¹

كما يمكن تعريفها على أنها: مختلف القنوات التي تهدف إلى تحديد الوعاء الضريبي الخاص بالتصفية والتحصيل للنشاط البترولي.²

تتركز الجباية البترولية على نوعين من الضرائب بحسب المشروع النفطي:

(1) الضرائب المفروضة في مرحلة البحث (الإستكشاف):

في هذه المرحلة لا وجود لأثر الإنتاج أو الربح، لكن هناك العديد من الدول تقوم بفرض الضرائب على الشركات، من أجل السماح لها من الإستفادة من رقعة للتنقيب فيها، ونميز في هذه المرحلة بين ضريبتين:

¹ جلول حروشي، الضغط الضريبي في الجزائر، رسالة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 158.

² ليلي عيساوي و حمداوي الطاوس، تنسيق الجباية وتحديات المحيط الإقتصادي العالمي الجديد، الملتقى الدولي حول السياسة الجبائية في الأفقية الثالثة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2003، ص 138.

أ. ضريبة حق الدخول:

يمنح الترخيص بالبحث، بعد مناقصة المستفيد الذي يعطي أكبر ضريبة حق الدخول، وتقدر هذه الضريبة بملايين الدولارات، وأول من عمل على فرضها الولايات المتحدة الأمريكية، وفي سنة 1971م تحصلت بريطانيا على 15 رقعة بحث في بحر الشمال، وكلفها هذا دفع 90 مليون دولار كحق الدخول.¹

ب. ضريبة حق الإيجار:

هذه الضريبة يدفعها صاحب الترخيص، بحسب المساحة التي استفاد منها، وقد ظهر هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية، عندما استغلت شركات البترول الخاصة، وأخذت به بعد ذلك الدول الأخرى.

(2) الضرائب المفروضة في مرحلة الإستغلال:

ونجد في هذه المرحلة الضرائب التالية:

أ. ضريبة حق الدخول في الإنتاج:

ويتم دفع هذه الضريبة على شكل دفعات موزعة، على أساس الكميات المنتجة في رقعة البحث، فإذا كانت الكمية المنتجة كبيرة كانت قيمة الضريبة كبيرة والعكس صحيح، وتحدد الضريبة بوضع سقف للإنتاج اليومي.

ب. ضريبة حق الإيجار في مرحلة الإستغلال:

يدفع الإيجار بنفس الطريقة التي يدفع بها في مرحلة البحث، إلا أن قيمته تكون أكبر، مما يفسر المساحات الصغيرة التي تمنح للشركات في هذه المرحلة من الجباية البترولية، والإيجار يكون سنويا، ثابتا طول مرحلة الإستغلال أو متزايد بحسب سقف الإنتاج، يطرح من حساب الإتاوة بإعتبارها تكلفة من تكاليف الإنتاج.

¹ جوهرة شرقي، بناء نموذج تنبؤي للجباية البترولية، رسالة ماجستير، تخصص علوم إقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص 03.

ج. الإتاوة:

إن الإتاوة شائعة الإستعمال من طرف الحكومات للحصول على الإيرادات المتأنية من إستغلال مواردها الطبيعية، وتأتي على رأس الحقوق في الصناعة النفطية.¹

فالإتاوة عبارة عن مدفوعات نقدية أو عينية، تلتزم الشركات النفطية الأجنبية بأدائها إلى الدولة المتعاقدة معها عن كل إنتاج بترولي تحصل عليه، ويتم تحديد هذه الإتاوة على أساس مبلغ معين عن كل وحدة من الإنتاج.²

د. الضريبة على الدخل:

استخدمت الدول المستهلكة نظام الضريبة على الدخل في قطاع المحروقات، أما الدول المنتجة والتي يعتمد دخلها الوطني على المداخل البترولية، فقد تبنت نظاما جبائيا خاصا بالمحروقات، حيث عملت بمعدل 50% إلى غاية 1970م إلا أنه بعد إتفاق طهران و طرابلس، فرضت الدول الأوربية معدل 55%، ووصل في فنزويلا إلى 60%.³

الفرع الثاني: خصائص الجباية البترولية

تتميز الجباية البترولية بعدة خصائص يمكن ذكرها فيما يلي:⁴

(1) احتمالية نشوء عوائد ريعية كبيرة:

وتتمثل هذه العوائد الريعية وعاء جذابا بصفة خاصة وعلى أساس الكفاءة وعلى أساس العدالة كذلك إذا كانت ستعود، كما هو الحال في الغالب على الأجانب.

(2) انتشار عدم اليقين:

بشكل واضح ولكن ليس فقط في أسعار المنتجات البترولية، ولا تمثل الصعوبة الأساسية في

¹ Silvana Tordo, **fisical systems for hydrocarbons design issues**, world bank, warking payper n° 138, 2007, P 38.

² محمد يونس الصائغ، أنماط عقود الإستثمارات النفطية في ظل القانون الدولي، مجلة الرافيدين للحقوق، المجلد 12، العدد 46، 2010، ص 247.246.

³ جوهرة شرقي، مرجع سابق، ص 08.

⁴ صندوق النقد الدولي، النظم المالية العامة للصناعات الإستخراجية: التصميم والتطبيق، 2012، ص 13.12.

تفاوتها الواسع بقدر صعوبة التنبؤ بها، كما ينشأ عدم اليقين كذلك فيما يتعلق بالجيولوجيا وتكاليف المدخلات، والخطر السياسي والذي يتراوح بين المصادرة إلى التغيرات في النظم المالية العامة المستقبلية، بما في ذلك تلك التي قد تتجم عن المناخ والسياسات البيئية.

(3) تفاوت المعلومات:

من المحتمل أن يكون مستثمرو القطاع الخاص الذين يقومون بالإستكشاف والتطوير أكثر دراية من الحكومات المضيفة بالجوانب الفنية والتجارية لمشروع ما، في حين أن الحكومات المضيفة ستكون أكثر دراية بنواياها المستقبلية بشأن المالية العامة.

(4) ارتفاع التكاليف وخلق مشاكل الإتساق الزمني:

عادة ما تنطوي مشاريع الجباية البترولية، على نفقات ضخمة جدا يتحملها المستثمرون مقدما ولا يمكن إستردادها عند إنتهاء المشروع، وعليه فإن ميزان القو التفاوضية يتحول بصورة كبيرة من المستثمر إلى الحكومة المضيفة بمجرد تكبد تلك التكاليف.

(5) البترول مورد ناضب:

إن أهمية محدودية الرسوبيات النفطية للأداء الإقتصادي في الأجل الطويل والتطورات في أسعار البترول محل شك، غير أنه على مستوى المشروع، يمكن أن يشكل نضوب البترول قلعا شديدا، فتكلم الفرصة البديلة الرئيسية لإستخراج اليوم هي الإستخراج المستقبلي الضائع.

المطلب الثاني: أنظمة وعقود الجباية البترولية

إن أنظمة الجباية البترولية الموجودة في العالم يمكن تصنيفها حسب ما يفرضه مالك الموارد الطبيعية على الشركات المستخرجة من الضرائب إلى فئتين:¹

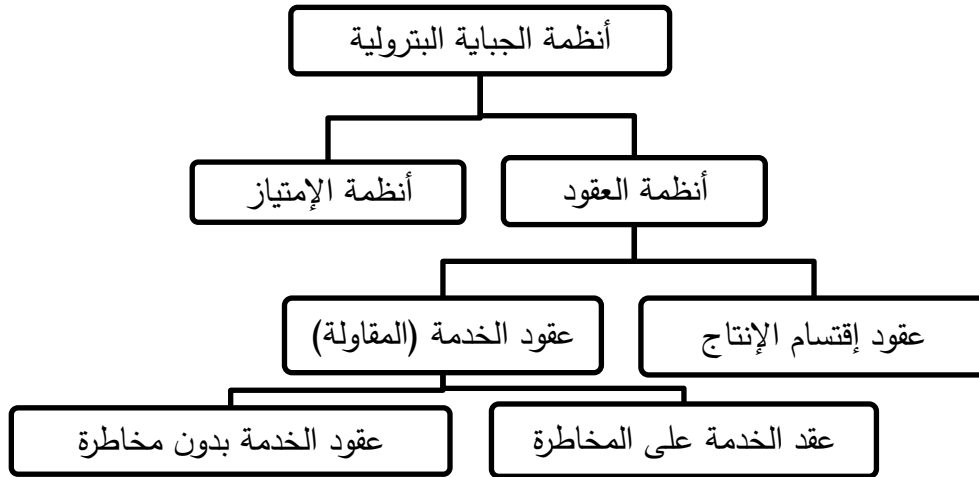
– أنظمة الإمتياز.

– أنظمة العقود.

¹ Mohummed Mazzel, **Petroleum fiscal system and contracts**, diplomica verlag gmbh, Hamborg University, Germany, 2010, P 08.

قد تتنوع أنظمة الجباية البترولية كثيرا في تفاصيلها ولكن جميعها تحدد قضيتين رئيسيتين: طريقة توزيع الأرباح غالبا تدعى الربوع بين الحكومة المضيفة والشركات المتعاقدة وكيفية التعامل مع التكاليف.

شكل رقم 01: أنظمة الجباية البترولية



Source: daniel johnston,international petroleum fiscal systems and production sharing contracts, pennal publishing company, Oklahoma University, U.S.A , 1994, p .8.

(1) أنظمة الإمتياز:

يعد عقد الإمتياز، النوع الأول من أنظمة الجباية البترولية الذي عرفته الصناعة البترولية، فقد ساد هذا النمط لأطول فترة بين الدول التي منحت الإمتياز وبين شركات النفط التي أخذت الإمتياز في بداية القرن العشرين.

ومن الأمثلة الشهيرة عن ذلك، عقد الإمتياز النفطي الذي أبرم في عام 1901م بين شاه ايران والمليونير البريطاني الجنسية وليام دارسي، والذي يعد أول عقد إمتياز نفطي تم إبرامه في الشرق

الأوسط. فقد منح هذا العقد طبقاً للمادة الأولى منه، الطرف الأجنبي المذكور الحق في البحث عن النفط ومشتقاته وإستغلاله وتسويقه وبيعه لمدة ستين عاماً.¹

فتح نظام الإمتياز تضمن الحكومة الإمتياز أو الترخيص لشركات النفط الدولية، وتعطيها حقوق الإستغلال والإنتاج لمدة معينة وفي مساحات محددة، ويتطلب هذا من الشركات النفطية الدولية أن تعطي علاوة التوقيع أو رسوم الترخيص للحكومات، لضمان حق الإمتياز أو الترخيص وهذا النوع من الأنظمة مطبق تقريباً في نصف دول العالم.²

ويجب التمييز بين عقود الإمتياز القديمة والحديثة كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 01: الفرق بين عقود الإمتياز القديمة و الحديثة

خصائص عقود الإمتياز الحديثة	خصائص عقود الإمتياز القديمة
الإحتكار مقابل التنافس	
<ul style="list-style-type: none"> • مساحة محددة بدقة؛ • فترة محددة؛ • فترة تنقيب (3-5 سنوات)؛ • فترة إنتاج (15-20 سنة)؛ • قوانين التخلي على الإنتاج؛ • ضرورة وجود برنامج عمل؛ • متطلبات إضافية للإستثمار؛ • الترخيص عبر مناقصات. 	<ul style="list-style-type: none"> • مساحة شاسعة؛ • فترة زمنية طويلة؛ • حقوق الإستثمار حصرية؛ • إشراف كامل على الجدول الزمني وبرنامج العمل من طرف المتعاقد؛ • لا يوجد متطلبات الإنتاج.
إيرادات الحكومة مقابل ربحية صاحب الإمتياز	
<ul style="list-style-type: none"> • إتاوة أعلى (تصاعدياً كلما زادت كمية النفط زادت النسبة المئوية، والعكس 	<ul style="list-style-type: none"> • إتاوة (مبلغ ثابت عن كل طن أو برميل)؛

¹ محمد يونس الصائغ، مرجع سابق، ص 240.

² David Johnston, and others, **international petroleum taxation for the independent petroleum association of America**, IPAA America's oil gas producers, washington, U.S.A, 2008, P 02.

<p>• تعويض مالي زهيد.</p>	<p>صحيح)؛</p> <p>• ضريبة دخل كبير؛</p> <p>• إيجار سنوي يعتمد على حجم المنطقة؛</p> <p>• شروط مالية أكثر إنصافاً.</p>
---------------------------	---

المصدر: جنيك رودان، ألفاء عقود النفط إتفاقيات الإمتياز والمشاريع المشاركة بالإنتاج، الرقابة على النفط، دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، و.م.أ، 2005، ص 109.

(2) عقود إقتسام في الإنتاج:

لا تعد عقود إقتسام الإنتاج، نظاماً تعاقدياً جديداً في مجال الصناعة النفطية العالمية، فقد ظهر هذا النوع من العقود في إندونيسيا منذ صدور قانونها النفطي رقم 476 لسنة 1961م، كما تعد مصر رائدة بالأخذ بعقود إقتسام الإنتاج، فقد كانت أول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تأخذ بهذا النظام في معاملتها مع الشركات الأجنبية العاملة في مجال النفط¹، وتتلخص أهم ملامح عقود إقتسام الإنتاج فيما يلي:²

- يتم التفاوض على العقد بين الدولة المضيفة وبين شركة أجنبية، يسند إليها غالباً البحث عن النفط وإنتاجه، وتتراوح فترة البحث بين 6 إلى 12 سنة، تتخلى بعدها الشركة عن المنطقة إذا لم تعثر على النفط بكميات تجارية، ولا تسترد ما أنفقته؛
- تلتزم الشركة بإنفاق مبالغ معينة وحفر عدد معين من الآبار خلال فترة البحث، كحد أدنى وذلك تحت إشراف الدولة المضيفة ومراقبتها؛
- إذا عثر على النفط بكميات تجارية ترفع مدة العقد إلى 25 سنة أو أكثر حسب الإنفاق، وتتسأ شركة مشتركة من الجانب الوطني والشركة الأجنبية لتنمية الحقل وإنتاج النفط وإقتسامه؛

¹ محمد يونس الصائغ، مرجع سابق، ص 284.

² حسين عبد الله، إقتصاديات النفط والغاز، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع، البعد الإقتصادي، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2007، ص 401.

- تسترد الشركة الأجنبية جميع النفقات التي تكبدتها على أقساط سنوية بحصولها على كميات من النفط المنتج تتراوح ما بين 30% إلى 40% من إجمالي الإنتاج، ويستخدم لحساب القيمة الدولارية لهذه الكمية أعلى السعيرين الذين تحققوا في السوق الحرة من تصدير نصيب الشريكين الوطني والأجنبي في ظل ظروف تسويقية متماثلة.

(3) عقود الخدمة (المقولة):

إن عقود المقولة لا تعد نظاما جديدا في مجال صناعة النفط العالمية فقد ظهر هذا النوع من العقود لأول مرة في المكسيك عام 1950م، فقد دعت الحاجة للإمكانيات الفنية إلى الإستعانة بعقود المقولة تتباين فيما بينها من عقد إلى آخر سواء كانت من حيث فترات البحث والتنقيب أم مدة العقد ذاته، وتتمتع هذه العقود بخصائص مشتركة وسمات عامة تتمثل فيما يلي:¹

- تعد شركة النفط الوطنية المتعاقدة مع الشركة الأجنبية هي المالك الوحيد للنفط المنتج ولكافة الأصول الثابتة، وكذلك الأصول المنقولة التي تستخدمها الشركة على وجه الدوام، وتحسب تكلفتها على حساب الشركة الوطنية ولعل ذلك يرجع إلى كون الشركة الأجنبية مجرد مقاول، يعمل لحساب الشركة الوطنية وليست صاحبة الإمتياز أو شريكا للشركة الوطنية؛
- تلتزم الشركة الأجنبية بأن توفر الأموال اللازمة لتغطية نفقات البحث والتنقيب عن النفط وتعد هذه الأموال قروضا بدون فائدة تسدها الشركة الوطنية؛
- تلتزم الشركة الأجنبية بتسويق جزئ من النفط المنتج في حالة طلب شركة النفط المنتج في حالة طلب شركة النفط الوطنية ذلك، على أن تحصل الشركة الأجنبية على تعويض عن نفقات التسويق أو على عمولة يتفق عليها الطرفان في العقد؛
- تحصل الشركة الأجنبية في مقابل الإلتزامات التي تتحملها، على الحق في الشراء نسبة معينة من النفط وبأسعار خاصة وفقا لما هو متفق عليه في العقد؛
- وتتولى الشركة الأجنبية إدارة العمليات خلال فترة البحث والتنقيب عن النفط وإكتشافه مع أخذ رأي الشركة الوطنية.

¹ محمد يونس الصائغ، مرجع سابق، ص 281، 282.

يوجد عدة أنواع من عقود الخدمة (المقاولة)، لكن أشهرها يتمثل فيما يلي:¹

أ. عقود الخدمة بدون مخاطرة (الخالصة):

ينفذ المتعاقد في عقود الخدمة الخالصة عمليات الإستكشاف والتطوير مناصفة مع الحكومة المضيفة مقابل أتعاب، فالمتعاقد لا يتحمل مخاطر الإستكشاف. هذا النوع من العقود ليس مستعملا كثيرا لكنه موجود في بعض دول الشرق الأوسط، التي لديها الأموال وتبحث عن الخبرة كإيران، السعودية والكويت، فعقود الخدمة الخالصة مشابهة للعقود المستعملة في خدمات الصناعة النفطية أين يدفع طالب الخدمة رسوم إزاء الخدمة كخدمات حفر الآبار.

ب. عقود الخدمة مع المخاطرة:

تختلف عقود الخدمة مع المخاطرة جذريا مع عقود الخدمة الخالصة، فتحت عقود الخدمة مع المخاطرة يوفر المتعاقد رأس المال الموجه للإستكشاف وتطوير مصادر البترول مع تحمل المخاطر.

فإذا كان الإستكشاف ناجحا يسمح للمتعاقد باسترجاع التكاليف من خلال بيع الغاز والنفط، وكذلك يتلقى أتعاب على أساس نسبة مئوية من الإيرادات المتبقية، وتخضع هذه الأتعاب في معظم الأحيان للضرائب، ورغم تحمله مخاطر الإستكشاف لا يشارك المتعاقد في الإنتاج وتبقى ملكية الحقل للحكومة المضيفة.²

المطلب الثالث: تحديات تطور الجباية البترولية

تواجه الجباية البترولية عدة تحديات وصعوبات في الدول النفطية، فإنتشار الفساد وغياب الشفافية في القطاع النفطي وكذلك التقلبات التي تشهدها أسعار النفط في الأسواق العالمية يؤثر بشكل كبير على إيرادات تلك الدول.

الفرع الأول: الشفافية وتحديات تطور الفساد في قطاع الصناعات الإستخراجية

لقد إرتبط إكتشاف النفط والمعادن أيضا بنشوء سلوك يسعى للربح والفساد خاصة بنهب هذه الموارد من طرف النخب الحاكمة ومقربها.

¹ Muhammed Mazzel, op.cit, P 27.

² Ibid, p.28.

(1) الفساد ولعنة الموارد:

ثمة ظاهرة ملفتة يسميها الإقتصاديون لعنة الموارد، إذ يبدو عموماً أن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية كان أدائها أسوأ من الدول أقل غنا منها، فلعنة الموارد مرتبطة بالفساد الذي ينخر جسد الصناعة النفطية الأمر الذي أدى إلى الفقر وعدم الإستقرار بدلا من التنمية الإقتصادية في تلك البلدان، وهذه الحالة مستمرة بالرغم من وصول أسعار النفط إلى مستويات قياسية، حيث لم يستفد معظم سكان البلدان الغنية بالنفط من هذا الإرتفاع، فمثلا 90% من سكان نيجريا يعيشون بأقل من 02 دولار، أما في فنزويلا فقد ارتفع معدل الفقر رغم أن عائدات النفط وصلت 600 مليار دولار في 25 سنة الأخيرة.

فبالرغم من مليارات الدولارات الواردة من عائدات إستخراج النفط والغاز، إلا أن مواطني ما يزيد عن 50 دولة عنية بالموارد حول العالم ما يزالون يعانون الفقر، فلو أن الحكومات تعاملت بشفافية وفعالية لصارت هذه العائدات ركيزة للنمو الإقتصادي الناجح والحد من الفقر إلا أن هذه صارت حالة إستثنائية وليس القاعدة.¹

(2) الشفافية وقطاع الصناعات الإستخراجية:

يوجد الآن إجماع دولي كبير لصالح زيادة الشفافية في قطاع الصناعات الإستخراجية، ويظهر ذلك مثلا في الدعم الهائل من الحكومات والشركات والمستثمرين والمؤسسات المالية والمجتمع المدني لمبادرة الشفافية في قطاع الصناعات الإستخراجية إن فرض الكشف عن المدفوعات والعائدات يعتبر متسقا مع هذا الإجماع، ويمكن تحقيقه عن طريق تسويات بسيطة ومنطقية في قوانين الشركات الحالية والمعايير المحاسبية وقواعد الكشف في بورصة الأوراق المالية، وشروط القروض في المؤسسات المالية الدولية، وبنوك التنمية الإقليمية وهيئات إئتمان التصدير، وبنوك القطاع الخاص.

إن غياب الشفافية يسمح للشركات الوطنية وموظفي الحكومة، بتحويل الأموال التي تدفعها الشركات الأجنبية كالرسوم والإتاوات، فالكشف عن المدفوعات أمر روتيني في البلدان المتطورة بينما تتير حقيقة كون المدفوعات في الدول النامية سرية المخاوف حول إمكانية التلاعب بالإيرادات، ففي أنغولا مثلا ضاع أكثر من 04 مليارات دولار من إيرادات النفط، وفق تقرير صادر عن هيومن رايتس واتش.

¹ Global Witness, **oil revenue transparency, astrategic component of U.S energy security and anti-corruption policy**, global witness publishing, Washington, U.S.A, 2007, P 04.

لقد قام تحاف الشفافية الدولية بالتعاون مع معهد **Revenue Watch** بإعداد دراسة على الجهود التي تقوم بها الشركات النفطية في زيادة الشفافية ومحاربة الفساد، حيث شملت هذه الدراسة أهم من 44 شركة عاملة في قطاع النفط والغاز كانت من ضمنها شركات نفطية وطنية، وقد تم صياغة 28 سؤالاً بالإعتماد على العناصر الموجودة في المبدأ العاشر لمنظمة الشفافية الدولية حول إرشادات الإبلاغ عن العناصر المختلفة لبرامج مكافحة الفساد.¹

الفرع الثاني: معدلات الإستخراج وصياغة العقود

إن الموارد المستخرجة كالنفط والغاز هي موارد غير قابلة للتجديد، وبالتالي فكيفية الإستغلال من أكبر المشاكل التي تواجه الدول المنتجة فكل برميل من النفط أو متر مكعب من الغاز يتم ضخه من باطن الأرض، يدفع البلد المنتج خطوة أخرى بإتجاه الوقت الذي تكون فيه الموارد والإيرادات التي تولدها شيئاً من الماضي.

(1) معدلات الإستخراج:

إن الموارد التي لا تستخرج اليوم تبقى مكانها فهي لا تختفي، والواقع أنه ليس من الحكمة في شئ إستخراج الموارد الطبيعية بأسرع ما يمكن، وإذا كان ثمة بلد لا يستطيع إستخدام إيراداته بشكل جيد، قد يكون من الأفضل أن لا يستخرج موارده فتزيد قيمتها مع ندرة الموارد وإرتفاع أسعارها.

كما أن إستخراج الموارد الطبيعية، ينقص من ثروة البلد إلا إذا استثمرت الأموال في أشكال أخرى منتجة، فاستخراج الموارد الطبيعية كالنفط والغاز يجعل البلد أفقر لأنه لا يتجدد ما يستخرج من باطن الأرض وتباع حتى تنتهي ولا يمكن تعويضها، والسبيل الوحيد الذي يعوض إستهلاكها ويجعل البلد أكثر ثراء هو استثمار الإيرادات المتأتية من بيع الغاز والنفط في إطار سياسة صارمة وفعالة لتحويل رأس مال طبيعي إلى رأس مال بشري ومادي مولد لتدفق مداخيل مستقرة ودائمة.

ونظراً لأن الموارد الطبيعية هي أصول، يجب النظر إلى الإستخراج على أنه ببساطة نوع من إعادة توزيع للسندات التجارية بتحويل الأصول من شكل الموارد الطبيعية إلى مورد آخر. أمام هذه الحقائق والتحديات يبدو واضحاً وجلياً أن هناك حاجة ملحة وعاجلة إلى وعي جماعي لدى الدول النفطية

¹ Barbara kawalozyk, **Promoting Revenue transparency 2011**, report on oil and gas companies, international transparency coalition, Berlin, Germany, 2011, P 04.

في اعتماد إستراتيجية عملية، تتمكن من خلالها من إيجاد بديل لهذه المعضلة حتى تضمن استمرارية تدفق الإيرادات التي تساعد في إدارة عملياتها التنموية.

2) صياغة العقود والمناقصات:

إن أنواع العقود التي يوقعها البلد المنتج مع الشركات المتعددة الجنسيات لاستخراج موارده الطبيعية، يمكن أن تترك أثرا كبيرا على مقدار الإيرادات التي تتلقاها الحكومة بالمحصلة، وتقضي بعض الطرق في إدخال الشركات الأجنبية إلى البلد إلى الحد من المنافسة بشكل كبير الأمر الذي يفضي بدوره إلى خفض إيرادات الحكومة.

إن عرض الحكومة أجزاء واسعة من حقول النفط للإستثمار التجاري بتعاقب سريع نقود على الأرجح إلى انخفاض الأسعار، حتى شركات النفط الكبيرة لا تبدي إقداما كبيرا على المجازفة وتميل إلى شراء من خيارات التنقيب بأسعار مخفضة قبل أن تعرف العائد الذي تحققه عقود الإيجار التي حصلت عليه من قبل.

ويمكن للحكومات أن تنظم تقديم عروض ومناقصات الإستثمار بطرق مختلفة، في عروض العلاوة تتنافس الشركات اعتمادا على مبلغ العلاوة التي سيدفعونها للحكومة المضيفة بداية العقد، إن عروض العلاوة تجبر المنتجين دفع مبالغ كبيرة مقدما دون معرفة كمية الموارد الطبيعية الموجودة أو نفقات الإستخراج، وهذه المخاطر التي تتطوي عليها عروض العلاوة قد تمنع الشركات من التنافس، أما عروض الإتاوة حيث يدفع المتنافسون جزئ من الإيرادات إلى الحكومة بمثابة إتاوات، فتتطوي على مخاطر أقل وتغذي المنافسة أكثر من عروض العلاوة، فهذه الأخيرة مناسبة أكثر للدول النامية حيث توجد مخاطر كبيرة في عملية التنقيب.¹

¹ تيري لاين كارل، فهم لعنة الموارد، الرقابة على النفط، دليل الصفحي في مجال الطاقة والتنمية، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2005، ص 14.

الفرع الثالث: علاقة الدول المنتجة بالدول المستهلكة

إن العلاقة بين الدول المنتجة للنفط والمستهلكة، هي علاقة مبنية على إستراتيجية وسياسة كل طرف وفقا للمكاسب التي يرغب في تحقيقها وواضح التناقض في الكثير من الأحيان بين استراتيجيات كل من المنتجين والمستهلكين طالما أن مصالحهما متعارضة.

(1) الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط:

ينظر المستهلكين للنفط على أنه سلعة استراتيجية، نظرا لوزنه الكبير في الإقتصاد العالمي وتتعكس هذه النظرة بوضوح على مختلف السياسات والمبادرات المنتهجة والمنفذة في جميع أنحاء العالم، فالدول المستهلكة تهدف إلى تأمين إمدادات النفط بأسعار معقولة، وفي الوقت ذاته تسعى لتقليل الإعتماد على النفط من خلال اتخاذ تدابير مختلفة منها ترشيد إستهلاك الطاقة وتطوير مصادر الطاقة المتجددة ومصادر الطاقة البديلة، وبناء المخزونات النفطية الإستراتيجية لمواجهة أزمات نقص الإمدادات.

ومن جهة نظر الدول المنتجة يقع قطاع النفط على رأس الأولويات، لما يلعبه من دور مهم في التطورات الإقتصادية المحلية والسياسية والإجتماعية فضلا عن دوره في العلاقات الإقتصادية والسياسية، لا يزال قطاع النفط المحرك الرئيسي للنمو الإقتصادي والتنمية في معظم الدول المنتجة، كما تولد صادرات النفط الجزء الأكبر من العائدات الأجنبية اللازمة للوفاء بمتطلبات الإستيراد في الدول المنتجة، كما أنها تولد الجزء الأكبر من الإيرادات الحكومية الرئيسية اللازمة.¹

ويعتبر عام 1975م البداية التاريخية للحوار بين المنتجين والمستهلكين، حيث عقدت الجلسات الحوارية في باريس واستمرت 18 شهرا. أما في المرحلة الحديثة لهذا الحوار فقد دامت اللقاءات والمناقشات من عام 1991م إلى عام 1996م في خمس دورات متتالية، وانتهت كلها دون إتفاق بل بإصرار على عدم مناقشة موضوع أسعار النفط ومشكلة توزيع العائد وكان أغلب الحوار يتم عن طريق المؤتمرات والتي كان منها، مؤتمر النفط والغاز عام 1991م في إيران ولقاء باريس في نفس العام،

¹ عبد الفتاح دندي، الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط وأهميته في استقرار الأسعار، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 38، العدد 140، أوبك، الكويت، 2012، ص 34.

والإجتماع الفني لخبراء الطاقة في باريس 1992م والإجتماع الوزاري في النرويج، وكذلك من خلال منتدى الطاقة العالمي الذي عقد في اليابان 2002م، وفي السعودية 2003م وفي هولندا 2004م.¹

(2) توزيع العائد النفطي بين الدول المنتجة والمستهلكة:

لا شك أن النفط يخلق ريعا كبيرا، وتوزيع هذا الريع بين المنتجين والمستهلكين هو مصدر التوتر بين الطرفين، حيث أن كل منهما يحاول تعظيم حصته من ذلك الريع من خلال ضبط أسعار النفط أو فرض الضرائب على المنتجات النفطية، أو من خلال إنتهاج عمليات تنظيمية أخرى، ويتضح من هذا المنظور إن مشكلة توزيع الريع لعبة محصلتها النهائية صفر، مما يترك مجالا ضيقا للتعاون أو للحوار بين المنتجين والمستهلكين فمبيعات النفط تولد عوائد إقتصادية كبيرة، وتلك العوائد محل نقاش دائم بين الدول المنتجة والمستهلكة واللاعبين الآخرين على إمتداد الأجزاء المختلفة لسلسلة القيمة المضافة فالكل يرغب في الإستحواذ على أكبر حصة ممكنة من تلك العائدات.²

¹ قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الإقتصاد والتجارة الدولية، النفط السوري نموذجا، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010، ص 86-87.

² عبد الفتاح دندي، مرجع سابق، ص34.

خلاصة البحث:

قد تم الإستنتاج من هذا البحث أن الجباية البترولية تمثل أهم مصدر للعوائد المالية للدول النفطية، حيث تفرض هذه الأخيرة عدة ضرائب في مراحل عملية المشروع النفطي، مما يتطلب منها صياغة أنظمة جبائية سليمة وذات كفاءة عالية، كما تواجه الجباية البترولية عدة تحديات وصعوبات.

المبحث الثاني: الإنفاق العام وعلاقته بالجباية البترولية

يلعب الإنفاق العام دورا هاما بارزا في النشاط الإقتصادي، نظرا لما يحتل من مكانة هامة وبارزة في إقتصاديات الدول، ومع تطور دور الدولة في الحياة الإقتصادية أصبح الإنفاق العام في حالة تزايد مستمر.

وتطور الإنفاق العام من حيث مفهومه والقواعد التي تحكمه وتتحدد تقسيماته بالشكل الذي يساعد على إبراز آثاره الإقتصادية، ومنه توجد علاقة تربط الإنفاق العام بالجباية البترولية.

وعليه تم تقسيم المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: ماهية الإنفاق العام

المطلب الثاني: تقسيمات الإنفاق العام وآثاره الإقتصادية

المطلب الثالث: العلاقة بين الإنفاق العام والجباية البترولية

المطلب الأول: ماهية الإنفاق العام

يعتبر الإنفاق العام وسيلة إشباع الحاجات العامة ومن ثم فقد إحتل أهمية خاصة في نطاق دراسة المالية العامة، فقد جعل سببا وحيدا يبرر حصول الدولة على الإيرادات العامة، بمعنى أن الدولة لا تحصل على الإيرادات العامة إلا بقصد تمويل الإنفاق العام.

الفرع الأول: تعريف الإنفاق العام

تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إدارتها ووزاراتها المختلفة لتلبية الحاجات العامة للمجتمع، كما تعرف على أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة.¹

وتعرف النفقة العامة بصورة رئيسية بأنها كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة.²

وتعرف أيضا أنها مبلغ نقدي يدفع بواسطة خزانة عامة لإشباع حاجة عامة تحددها عناصرها التي تستند إلى كل من طابعها (مبلغ نقدي) وصفة القائم بها هيئة عامة (وهدفها إشباع حاجة عامة).³

كما تعرف أيضا بأنها مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها العامة، بقصد إشباع إحدى الحاجات العامة.⁴

تعرف النفقة العامة بأنها مجموعة المصروفات التي تقوم بها الدولة بإنفاقها خلال فترة معينة، بهدف إشباع حاجيات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة والحاجات العامة تختلف من دولة إلى أخرى، ومن مرحلة تاريخية إلى أخرى، ويقوم بها شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام.⁵

كما يمكن استنتاج تعريف للنفقة العامة بأنها المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومات والجماعات المحلية) قصد تحقيق منفعة عامة.

¹ سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، مصر، 2003، ص 25.

² سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 03.

³ يونس البطريق، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت - لبنان، -، 1984، ص 173.

⁴ فتحي أحمد ذياب عواد، المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، -، 2013، ص 59.

⁵ حامد عبد المجيد دراز ومحمد عمر أبو دروج، مبادئ المالية العامة، دار الجامعة، الإسكندرية - مصر، -، 2006، ص 260.

الفرع الثاني: خصائص الإنفاق العام

تتمثل خصائص النفقة العامة فيما يلي:

(1) النفقة العامة مبلغ نقدي:

قديمًا كانت الدولة وبما يملكه من سلطة تحصل على كل احتياجاتها بدون مقابل، أو الإستيلاء الجبري وغيرها من الأساليب غير النقدية، ولكن التطور الاجتماعي وانتشار المبادئ الديمقراطية قلل من هذه الظاهرة، فأصبحت الدولة تنفق عادة مبالغ نقدية للحصول على ما يلزمها من سلع وخدمات، وبعد إنفاق المبالغ النقدية الأسلوب الاعتيادي لحصول الدولة على إحتياجات، وسداد ما يستحق عليها من فوائد وأقساط الدين العام.

(2) النفقة العامة تصدر عن الدولة أو إحدى هيئاتها:

يشترط لكي تكون النفقة من النفقات العامة أن يكون الأمر بها شخص معنوي عام، فالطبيعة القانونية للأمر بالإنفاق عنصر أساسي في تحديد ما إذا كانت هذه النفقة عامة أو خاصة، وعلى ذلك فإن النفقات التي ينفقها شخص طبيعي أو خاص لا تعتبر نفقة عامة ولو كانت تهدف لتحقيق نفع عام، ومن المتفق عليه أن كل المبالغ النقدية التي تنفقها الدولة بغرض ممارسة نشاطها العام، وذلك بموجب سيادتها وسلطتها الأمرة تعد نفقات عامة.¹

(3) النفقة العامة يقصد بها تحقيق النفع العام:

وتلعب العوامل والإعتبارات السياسية والإقتصادية والإجتماعية في هذا المجال دورا رئيسا، حيث أن تقدير الدولة للمنافع العامة يأتي إنعكاسا لكل من طبيعة النظام السياسي والإقتصادي ومستوى التقدم الحضاري الذي حققه المجتمع، لذلك يختلف أمر تحديد الحاجات العامة وما يحققه إشباعها من منافع عامة باختلاف فلسفة الدولة، وإن الحاجات العامة يتطلب إتباعها تضامنا جهود المجتمع بأسرة، وذلك إما لعدم إمكانية تجزئتها (كالتعليم والصحة)، الأمر الذي يتطلب من الدولة ضرورة إتباعها لما ينطوي عليه

¹ نفس المرجع السابق، ص 277.

من نفع عام، ولا تتغير النفقة العامة تلك التي تعود على فئة معينة من الأفراد، ففي هذا الإنحراف عن تحقيق إتباع الحاجات العامة بتغير مبدأ مساواة الجميع أمام الأعباء العامة.¹

الفرع الثالث: قواعد الإنفاق العام

هناك قواعد تحكم الإنفاق العام ومنها:²

(1) قاعدة المنفعة:

يهدف الإنفاق العام إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة، وذلك من أجل إتباع حاجات المجتمع المتعددة، بينما تصرف النفقة الخاصة لتحقيق أهداف فردية، وتتفق لغرض الحصول على مردود معين.

وهنا يثار موضوع آخر متعلق بقاعدة المنفعة وهو تحديد أولويات الإنفاق العام وعلى الدولة أن توازن بين المنافع لتحقيق أقصى منفعة إجتماعية، حيث يقرر في ضوء أهداف الخطة الموازنة بين وجوه الإنفاق المختلفة، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار توزيع النفقات حسب إحتياجات النواحي والأقاليم المختلفة، وكذلك مختلف الطبقات الإجتماعية، وتختلف هذه الأولويات من إقتصاد لآخر، وتختلف بالنسبة إلى الإقتصاد الواحد من مرحلة إلى أخرى.

(2) قاعدة الإقتصاد:

والمقصود بها الإبتعاد عن التبذير والإسراف، والذي يؤدي إلى ضياع الأموال العامة، كان من الممكن توجيهها إلى مجالات أخرى أكثر منفعة، بالإضافة إلى أن هذه الحالة تضعف الثقة العامة في مالية الدولة، ويعطي للمكلفين بدفع الضريبة مبررا للتهرب منها، ومن الطبيعي أن هذه القاعدة ملازمة للقاعدة الأولى فتتحقق أقصى منفعة ممكنة، يجب أن يتم بأقل تكلفة ممكنة، أي تحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة.

ويتطلب تحقيق هذه القاعدة في الإنفاق العام تعاون وتظافر جهود كافة الأجهزة التنفيذية والتشريعية، وأحكام الرقابة.

¹ رفعت المحجوب، المالية العامة، مكتب النهضة العربية، القاهرة - مصر -، 1990، ص 42.

² محمد طاقة وهدي المغزاوي، إقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن -، 2010، ص 34-35.

3) قاعدة الترخيص:

ويعني ذلك أن أي مبلغ من الأموال لا يصرف إلا إذا سبقت ذلك موافقة الجهة المختصة بالتشريع، وهذا ما يميز النفقة العامة عن النفقة الخاصة.

المطلب الثاني: تقسيمات الإنفاق العام وآثاره الاقتصادية

إن تطور الإنفاق العام من جهة، مع تعدد أهدافه من جهة أخرى، أدى إلى تعدد تقسيمات الإنفاق العام مما له أهمية في دراسة آثاره الاقتصادية، في كونه يحمل أغراض دقيقة وبالتالي استخدامها كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة.

الفرع الأول: تقسيمات الإنفاق العام

ينقسم الإنفاق العام إلى صنفين هما:

1) التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة:

تنقسم النفقات العامة من الناحية الاقتصادية إلى التقسيم التالي:

أ. من حيث أثرها على الدخل:

يتكون هذا التقسيم بدوره إلى نوعين من النفقات نفقات حقيقية ونفقات تحويلية، وأول من نادى بهذا التقسيم هو الاقتصادي (BIGOU)، فالنفقات الحقيقية أو الفعلية التي تقدمها الدولة مقابل حصولها على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، ومن أمثلة ذلك النفقات الإستثمارية أو الرأسمالية، نفقات تسيير المرافق العامة، وقد أطلق عليها بعض الكتاب مثل (LOU FENBURGE) اسم النفقات المنشئة للخدمات، ليؤكد انتظار الدولة من وراء هذه النفقات الحصول على منفعة مباشرة وخدمات لا غنى عنها.

وهذا ما يفرق بين الإنفاق الإستثماري والإنفاق الجاري على الترتيب، فالنوع الأول يشمل الإنفاق على الإستثمارات، أما النوع الثاني فيقصد به ضمان سير الإدارة، أو تشغيل وحدة إنتاجية معينة.

وكنوع ثاني من هذا المعيار من النفقات التحويلية أو الناقل، وهي تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على رؤوس أموال وخدمات، بل تركز على تحويل جزء من الدخل القومي من

الفئات الإجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الإجتماعية صغيرة الدخل، وهي بذلك تمثل تحويل للقدرة الشرائية بين النفقات.¹

ب. من حيث الطبيعة العملية التي استدعت الإنفاق:

هذه التقسيمات بدورها متداخلة مع التقسيمات السابقة، فهناك من تكون متصلة بتكوين رؤوس الأموال، والتي تهدف إلى زيادة الإنفاق، إذن فهي منتهجة وهناك نفقات خاصة بعمليات ناقلة كرفع فوائد الديون أو الإعانات والمساهمات، وكنوع آخر النفقات الخاصة بالعمليات المالية كالقروض التي تمنحها الدولة لبعض الهيئات العامة والخاصة، بالإضافة إلى النفقات العسكرية والإدارية المخصصة لتسيير الإدارات الحكومية.

ج. وفقا لعلاقتها مع إقتصاد السوق:

هي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة، مثل النفقات اللازمة للحفاظ على النظام العام والمتعلقة بالنفقات الإدارية للمشروع الخاص، وهناك نفقات تكمل إقتصاد السوق، تهدف إلى إشباع حاجات، يشبعها كذلك النشاط الفردي، كالإنفاق على الصحة والتعليم والإنفاق الموجه لنشاط إقتصادي للأفراد، هذا التقسيم يمكننا من التعرف على أثر الإنفاق الذي تقوم به الدولة على النشاطات الإقتصادية الخاصة.²

(2) التقسيمات غير الإقتصادية للنفقات العامة:

إن التقسيمات المسندة إلى معايير إقتصادية لا تنفي وجود تقسيمات أخرى معاييرها غير إقتصادية، وذلك بمراعاة بعض الإعتبارات الوظيفية والسياسية، التي تتماشى مع الظروف الخاصة بكل دولة.

أ. التقسيم الوظيفي:

تقسم النفقات حسب ما تؤديه من وظائف، وهناك نفقات تقوم بها الدولة للقيام بالخدمات العامة، لتزويد الإقتصاد القومي، كالنقل مثلا والنفقات المالية مثل: أداء فوائد الدين، ونفقات إجتماعية وإعانات إدارية.

¹ عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، -، 1992، ص 270.

² أحمد زهير شامية وخالد خطيب، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص 66-67.

ب. تقسيمات وفقا لمدى تكرارها الدوري في الموازنة العامة:

نميز نوعين من النفقات، عادية وغير عادية، فالعادية هي التي تتكرر دوريا كل سنة، مثلا الأجور ونفقات الصيانة، أما النفقات غير العادية هي التي لا تتكرر بانتظام في الموازنة تزيد أو تنقص في السنة، كالنفقات الحربية، ونفقات محاربة الكوارث... إلخ.

هذا التقسيم أسند إلى معيار واحد فقط وهو معيار التكرار السنوي للنفقة العامة، ولهذا اتجه الفكر المالي الحديث إلى تقسيم آخر للنفقات العامة، وهي نفقات التسيير أي النفقات العادية والنفقات الإستثمارية أو الرأسمالية المتعلقة بالثروة القومية كنفقات إنشاء المشروعات.¹

ج. تقسيمات من حيث السلطة القائمة بها: تقسم بدورها إلى نوعين هما:

نفقات قومية ونفقات محلية تقوم بها الجهات المحلية، مثل المحافظات والبلديات.

د. التقسيم حسب معيار القابلية للضغط والتقليص:

هناك نفقات غير قابلة للتقليص، ولا تتغير في الفترة القصيرة، وتعتبر في الموازنة عن أجور الموظفين وغيرها، وهناك نوع آخر وهو النفقات القابلة للتقليص والضغط، وتفيد في وقت تقدير النفقات، ويمكن اللجوء إليه عند عدم كفاءة الإيرادات.²

هـ. التقسيم حسب معيار نهاية النفقات:

ونجد ضمن هذا المعيار نوعين من النفقات، فهناك نفقات نهائية أو حقيقية تعبر عن المصاريف التي تحمل كافة عناصر النفقة العامة، والنفقات غير الحقيقية أي المصاريف التي لا تسترجعها الدولة مع الوقت.³

¹ عبد الغفور إبراهيم، مبادئ الإقتصاد والمالية العامة، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 232-233.

² محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 120.

³ نفس المرجع السابق، ص 121.

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية للإنفاق العام

الآثار الاقتصادية للإنفاق العام قد تكون مباشرة أو غير مباشرة على النحو التالي:

1) الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة:

تتمثل آثار النفقات العامة فيما يلي على حجم الإنتاج الوطني، وكذلك الإستهلاك، وأخيرا إلى آثارها على نمط توزيع الدخل الوطني، أو ما يسمى بإعادة توزيع الدخل الوطني.

أ. آثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني:

تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج والتشغيل من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي، حيث تمثل النفقات العامة جزءا هاما من هذا الطلب، وتزداد أهميته بازدياد إمكانيات تدخل الدولة في حياة الأفراد، والعلاقة بين النفقات العامة وحجم الطلب الكلي تتوقف على حجم النفقة ونوعها، وبصورة أدق فالنفقات الحقيقية تتعلق بالطلب على السلع والخدمات، بينما تتعلق النفقات التحويلية بطريقة تصرف المستفيدين منها.

ومن جهة أخرى يرتبط أثر النفقة العامة على الإنتاج بمدى تأثير الطلب الكلي الفعلي في حجم الإنتاج و التشغيل، وهذا بدوره يتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي أو مستوى التشغيل في الدول المتقدمة، وعلى درجة النمو في البلاد النامية، وفي الحقيقة إن النفقات العامة تؤثر على القدرة الإنتاجية للإقتصاد الوطني برفعها لهذه القدرة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ومن ثم يرتفع الناتج الوطني والدخل الوطني.

ب. آثار النفقات العامة على الإستهلاك:

تؤثر النفقات العامة على الإستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الإستهلاك الحكومي أو العام، أو من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور يخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الإستهلاكية للأفراد.

▪ نفقات الإستهلاك الحكومي أو العمومي:

يقصد بنفقات الإستهلاك الحكومي ما تقوم به الدولة من شراء سلع أو مهام ضرورية من أجل صيانة المبادئ الحكومية، وشراء الأجهزة والآلات والمواد الأولية اللازمة للإنتاج العمومي أو أداء الوظائف العامة والنفقات المتعلقة بالملفات والأوراق والأثاث اللازم للمصالح الحكومية والوزارات...إلخ.

▪ نفقات الإستهلاك الخاص بدخول الأفراد:

من أهم البنود الواردة في النفقات العامة هو ما يتعلق بالدخول بمختلف أشكالها من مرتبات وأجور ومعاشات تدفعها الدولة لموظفيها وعمالها.

وتعد هذه النفقات من قبل النفقات المنتجة لأنها تعتبر مقابل لما يؤديه هؤلاء الأفراد من أعمال وخدمات، فتؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الكلي، ومن ثم فدخل الأفراد تؤدي إلى زيادة الإستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج من خلال أثر المضاعف.¹

ج. آثار النفقات العامة على طريقة توزيع الدخل الوطني:

يقصد بطريقة الدخل الوطني الكيفية التي يوزع بها بين شرائح وفئات المجتمع، وتصيب كل شريحة أو فئة منه وكقاعدة عامة، يتحدد نمط توزيع الدخل الوطني بطبيعة طريقة الإنتاج.

فالنسبة للمجتمعات الليبرالية فهي تقوم بالإنتاج على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج والعمل والأجير ومدى سيطرة الوحدة الإنتاجية على السوق، وبالتالي فإن هذه العوامل مجتمعة تؤثر على أسس توزيع الدخل الصافي بين الطبقات والفئات الإجتماعية المختلفة على النحو التالي:

▪ العمل والإنتاجية:

حيث تحدد الإنتاجية على أساس أن الهدف هو تدريب وتكوين العمال، وتحسين إمكانياتهم الإنتاجية، ويتم ذلك من خلال التعليم والتدريب التقني، وتحسين ظروف المعيشة، فكلما ارتفع مستوى العامل التعليمي والتقني وتحسنت ظروف المعيشة كلما زادت الإنتاجية.

▪ الملكية الفردية لوسائل الإنتاج:

¹ محرز محمد عباس، إقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 99-100.

وبذلك أصبح أصحاب التوجه الليبرالي كقوة إقتصادية تجعله يختص بجزء من الناتج الإجتماعي الصافي، وكلما زاد ما يمتلكه من وسائل الإنتاج، زادت قوته وسيطرته الإقتصادية.

▪ النفوذ الشخصي أو السياسي:

الذي يسمح لبعض الفئات بالحصول على دخل أكبر لا يتناسب مع عملهم، أو مع ما تحت سيطرتهم من وسائل الإنتاج.¹

(2) الآثار الإقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة:

للنفقات العامة آثار إقتصادية غير مباشرة، تنتج من خلال دورة الدخل وهي ما تعرف من الناحية الإقتصادية بأثر المضاعف والمعجل.²

أ. أثر المضاعف:

يشير المضاعف في التحليل الإقتصادي إلى المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل الوطني المتولدة عن الزيادة في الإنفاق، وأثر زيادة الإنفاق الوطني على الإستهلاك.

وإذا كانت نظرية كينز إقتصرت على بيان أثر الإستثمار على الدخل الوطني عن طريق نظريته في المضاعف، وأثره ليشمل ليس فقط الإستثمار بل وكذلك الإستهلاك والإنفاق العام والتصدير.

ولتوضيح فكرة المضاعف فإنه عندما تزيد النفقات العامة، فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتببات وفوائد وأسعار للمواد الأولية، أو ريع لصالح الأفراد، وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول للإنفاق على المواد الإستهلاكية المختلفة، ويقومون بإدخار الباقي وفقاً للميل الحدي للإستهلاك والإدخار، والدخول التي تنفق جزء منها في الإستثمار.³

وبذلك يتم توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدورة الدخل، التي تتمثل في الإنتاج، الدخل، الإستهلاك، الإنتاج، مع ملاحظة أن الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق، ولكن بنسبة مضاعفة وذلك سمي بالمضاعف، ولما كان أثر المضاعف ذا علاقة بالميل الحدي

¹ نفس المرجع السابق، 105.

² باهر محمد عضلم، إقتصاديات المالية العامة، مطبعة مركز الجامعة، القاهرة - مصر، 1998، ص 76.

³ محمد دويدار، دراسات في الإقتصاد المالي، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، 1985، ص 125.

للإستهلاك فهو يزيد بزيادة الميل الحدي للإستهلاك، وينخفض بانخفاضه، وبطبيعة الحال فإن الميل الحدي للإستهلاك ليس ثابتا بل يختلف من قطاع لآخر، ومن فئة إلى أخرى.

ب. أثر المعجل:

يقصد باصطلاح المعجل في التحليل الإقتصادي، أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الإستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الإستهلاكية، يتبعها على نحو حتمي زيادات في الإستثمارات والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل.

وحقيقة الأمر، أن زيادة الدخل يترتب عليها زيادة في الطلب على السلع الإستهلاكية (أثر المضاعف)، ومع مرور الوقت فإن منتجي هذه السلع وبعد نفاذ المخزون يجدون أنفسهم مدفوعين إلى زيادة إنتاج تلك السلع بغرض زيادة أرباحهم، ومن ثم يضطرون إلى زيادة طلبهم على السلع الإستثمارية من معدات وآلات لازمة لاستمرار إنتاجية السلع التي زاد الطلب عليها، مع زيادة الإستثمار يزداد الدخل الوطني، فزيادة الإنفاق العام بما تحدثه من زيادة أولية في الإنتاج الوطني تسمح بإحداث زيادة في الإستثمار، بمرور الوقت بنسبة أكبر.

مما هو جدير بالذكر، أن هناك تفاعلا متبادلا بين مبدأي المضاعف والمعجل، كما أن أثر المعجل شأنه في ذلك أثر المضاعف يختلف من قطاع صناعي إلى آخر.¹

المطلب الثالث: العلاقة بين الإنفاق العام والجبابة البترولية

بعد التطرق فيما سبق إلى الجبابة البترولية والإنفاق العام، سيتم التركيز على العلاقة بين الإنفاق العام والجبابة البترولية كونها هي التي تمول الإنفاق العام.

الفرع الأول: نظرة تاريخية للعلاقة بين الإنفاق العام والجبابة البترولية

باعتبار أن الإنفاق العام هو استخدام للإيرادات العامة ففي الدول البترولية يرتبط حجم الإنفاق العام بشكل كبير بحجم الإيرادات العامة خاصة البترولية منها، وعليها فإن تأثير تقلبات إيرادات الجبابة البترولية حتما سيكون له تأثير كبير على حجم الإنفاق العام بالنظر على اعتمادية الدول البترولية على الربح البترولي، غير أن خصوصية ودور الإنفاق العام في تحقيق النمو ودفع عجلة التنمية وما يتطلبه

¹ سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية - مصر، -، 2000، ص 81.

من نفقات إستهلاكية أو إستثمارية في مختلف القطاعات، ناهيك عن التركيز الكبير بالنسبة للدول العربية البترولية على الإستثمار في القطاع البترولي، جعلت مسار الإنفاق العام يسير في الإتجاه الموجب منذ الطفرة البترولية الأولى لسنة 1973م، حيث شهدت الفترة التي تلت هذه الطفرة البترولية الأولى ارتفاعا كبيرا لمعدلات نمو الناتج المحلي كنتيجة للإرتفاع الكبير لحجم الإنفاق العام، غير أن الإنهيار السعري للبترول الذي شهدته سنة 1986م أثر بشكل سلبي على حجم الإنفاق العام بفعل التراجع الكبير للإيرادات البترولية وبالتالي على معدلات النمو، ومع بداية تسعينات القرن فقد عرفت أسعار البترول تذبذبا كبيرا ليتقلب معها حجم الإنفاق العام في الدول العربية البترولية.

شهد الإنفاق العام عدم الإستقرار منذ مطلع تسعينات القرن الماضي، فالبرغم من تراجع إيرادات الجباية البترولية ما بين سنتي 1990 و 1992م بنسبة 16.59% إلا أن الملاحظ هو إرتفاع حجم الإنفاق العام في الفترة نفسها بنسبة 9.70% وذلك بسبب إرتفاع النفقات الحربية في الدول الخليجية نتيجة الحرب التي نشبت في المنطقة (الحرب الخليجية الثانية) من جهة، ودخول الدول العربية البترولية الأخرى في إصلاحات هيكلية، ومع إستمرار تراجع الإيرادات خلال سنة 1994م بنسبة 15.76% تراجعت معه النفقات العامة بنسبة 13.60%¹.

كما أن ما يميز حقبة التسعينات هي التراجع الحاد في إيرادات الجباية البترولية نتيجة الأزمة المالية التي ضربت بلدان شرق آسيا سنة 1997م، حيث تراجعت بين عامي 1996م و 1998م أي بنسبة 39.40% تراجع معها الإنفاق العام في البلدان العربية البترولية لكن بنسبة طفيفة وصلت إلى 3.49% كنتيجة مباشرة لتراجع الإيرادات البترولية في هذه الفترة، ومنذ مطلع القرن الواحد والعشرين شهدت الإيرادات البترولية طفرة كبيرة خلال سنة 2012م، ليشهد معه الإنفاق العام واحدة من أكبر الزيادات الإنفاقية في تاريخ الدول العربية البترولية.

إن إعتقاد الدول البترولية منذ بداية الألفية الثالثة على سياسة التوسع في الإنفاق العام، بإعتبار هذا الأخير محفز للتنمية الإقتصادية وكذا تحقيقا لأغراض إجتماعية و حتى سياسية، بات من الصعب على مثل هذه الدول ضبط والتحكم في إنفاقها العام بعد ما تعودت على مستويات معينة.

¹ حسين كشيتي، دراسة إقتصادية لأثر تقلبات أسعار النفط على إعداد برامج الموازنة العامة للدولة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص علوم إقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، ص 118.

باعتبار الإنفاق العام في الدول البترولية مرتبط بشكل كبير بالإيرادات العامة وبالتالي الإيرادات البترولية، فإن تأثير هذه الأخيرة بدأ يرجع بتراجع الإيرادات بين سنتي 2013 و 2014م غير أنه تراجع طفيف قارب 2% باعتبار أن التراجع كان في منتصف سنة 2014م، بينما كان التأثير السلبي أكثر وضوحا في سنة 2015، أين كان التراجع في الإيرادات البترولية ب 48,54% غير أن درجة تأثير الإنفاق العام كانت أقل حيث بلغت نسبة التراجع 15,97%.

وبالتالي فإن الدول البترولية لم تستطع التحكم أو التراجع عن سياسة الإنفاق العام بالرغم من تراجع الإيرادات البترولية، ومنه فالعلاقة بين الإنفاق العام والجباية البترولية هي علاقة طردية حيث يرتفع أو ينخفض الإنفاق العام بارتفاع أو انخفاض إيرادات الجبابة البترولية.¹

الفرع الثاني: العلاقة بين الإنفاق العام والجبابة البترولية في الدول العربية

إن هيكل الإنفاق العام لعموم دول المجلس التعاون الخليجي ولجميع دول العالم تقريبا يتكون من ثلاث أبواب رئيسية هي:²

(1) الإنفاق الجاري؛

(2) الإنفاق الإستثماري؛

(3) صافي الإقراض العام.

بالنسبة للإنفاق الجاري فإنه يحتل مركز الصدارة في إمتصاص القسم الأكبر من الإنفاق العام، فالى جانب الفقرات الاعتيادية للإنفاق الجاري فإن قسما من الإيرادات البترولية مخصص لفائدة العوائل الحاكمة، وهذا الجزء يدخل ضمن النفقات الجارية ويشكل نسبة كبيرة منها.

أما فيما يتعلق بالإنفاق الإستثماري، فإنه مع استمرار النمو وتزايد متطلبات الرفاهية في العديد من دول مجلس التعاون الخليجي، بدأت تظهر النفقات الإستثمارية كأحد المكونات المهمة من الإنفاق العام، وهنا لابد من أن النفقات الإستثمارية استأثرت هي الأخرى بجزء مهم من الإيرادات البترولية.

¹ نفس المرجع السابق، ص 120.

² هيام خزعل ناشور، العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي، المجلد الثامن، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 2012، ص 12.

أما بالنسبة إلى صافي الإقراض العام فهو يتضمن إقراض المؤسسات العامة لضمان استمرارها أو قيامها ببعض المشروعات.

لقد شهدت المدة (2000-2008) زيادة واضحة في حجم الإنفاق العام في دول مجلس التعاون الخليجي، ذلك نتيجة لاستمرار ارتفاع الإيرادات البترولية وما نجم عنه من زيادات كبيرة في الإيرادات العامة وصلت إلى 490067 مليون دولار في سنة 2008م، وقد استمرت الزيادات في الإنفاق العام وذلك لأهميته في حجم النشاط الإقتصادي في عموم دول مجلس التعاون الخليجي.

إن البيانات المتعلقة بالميزانيات العامة لعموم دول مجلس التعاون الخليجي، تشير إلى أن حجم الإنفاق العام شهد تزايداً مستمراً خلال المدة (2000-2008) إذ وصل حجم الإنفاق العام هذين العمين إلى حوالي (246,928 و 275,081) مليون دولار على التوالي ويعود السبب في هذه الزيادة إلى زيادة كل من الإنفاق الجاري، وخاصة في مجال الرواتب والأجور وفي مجال دعم السلع الغذائية والمشتقات البترولية والإعانات الإجتماعية والإنفاق الرأسمالي.

وقد تم الإستنتاج من هذه الدراسة خلال مدة البحث (2000-2008) كانت هناك زيادات مستمرة في حجم الإنفاق العام في عموم دول مجلس التعاون الخليجي، وقد اقترنت هذه بالزيادة الحاصلة في حجم الوقد تم الإستنتاج من هذه الدراسة خلال مدة البحث (2000-2008) كانت هناك زيادات مستمرة في حجم الإنفاق العام في عموم دول مجلس التعاون الخليجي، وقد اقترنت هذه بالزيادة الحاصلة في حجم الإيرادات العامة التي تسهم في تكوين الجزء الأكبر منها للإيرادات البترولية.

وبمعنى آخر أن هناك علاقة طردية واضحة بين الجباية البترولية والإنفاق العام في عموم مجلس التعاون الخليجي، وبمعنى أدق أن النمو الحاصل في حجم الإنفاق العام قد يتناسب طردياً مع النمو الحاصل في حجم الإيرادات البترولية المكون الرئيس لمجمل الإنفاق العام في دول مجلس التعاون الخليجي.¹

¹ نفس المرجع السابق، ص 16.

خلاصة المبحث:

يمكن أن نستخلص من هذا المبحث بأن الإنفاق العام يعتبر أحد أبرز محركات الإقتصاد، الذي يرمي إلى تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية والإجتماعية، إذ يهدف لتلبية الحاجات العامة وتحسين المستوى المعيشي، من خلال تقسيماته وآثاره الإقتصادية سواء مباشرة أو غير مباشرة، الذي بدوره له علاقة طردية بالجباية البترولية أي كلما زادت إيرادات الجباية البترولية زاد الإنفاق العام.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

في عصرنا الحديث حظي النفط خاصة كمصدر أساسي للطاقة من بين المصادر الأخرى بأهمية بالغة لم يقلها أي منتج آخر طوال القرن العشرين ولا يزال يضع الحدث في القرن الواحد والعشرين إذ يأتي في المقام الأول من حيث الأهمية لما يدره من عوائد نفطية تعتبر ضرورية لتمويل خطط التنمية الإقتصادية و الإجتماعية وتمول الإنفاق العام لدى مختلف دول العالم هذه الأهمية حققت بالعديد من الدارسين والباحثين إلى دراسة عوائد البترول وأثره في التنمية على مستوى الدول العربية وإلى بحوث تناقش إنعكاسات عوائد النفط على التطوير والتنمية وأثرها عن سلوك الإنفاق العام عن مستوى الدول الأجنبية.

إن العوامل والظروف التي يتعرض لها الدارسون والباحثون فيما تقدم في وقتنا بطريقة سريعة وأوزان العوامل تتبادل مواقعها في الأهمية النسبية كما تتأرجح في التعرف عليها في الوضوح والغموض. ومن شأن ذلك كله أن يظهر أهمية الدراسات التي لا شك ستوضح الكثير من الآثار المباشرة وغير المباشرة والمضاعفات الإيجابية والسلبية والتي تحيط بموضوع العوائد البترولية وأثرها على الإنفاق العام.

المطلب الأول: الدراسات العربية

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

المطلب الثالث: تمييز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات العربية

من أهم الدراسات العربية مايلي:

(1) دراسة هيام خزعل ناشور، 2012:¹

تهدف الدراسة إلى التعرف على طبيعة العوائد النفطية من حيث دراسة مفهومها وأهميتها الإقتصادية فضلا عن دراسة أهم العوامل التي تؤثر في تطور تلك العوائد، وقد تركزت إشكالية البحث حول العوائد النفطية الخليجية التي تشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي، وهي تتأثر بالعديد من العوامل التي تجعلها عرضة للتقلبات الفجائية، وهذا بدوره يؤثر على مستوى النشاط الإقتصادي للدولة، لخصت الباحثة في الأخير إلى:

✓ أن التطورات المهمة التي طرأت على حجم العوائد النفطية الخليجية خلال المدة (2000-2008) هيأت الفرصة أن تؤدي الدور الكبير في إقتصاديات هذه الدول باعتبارها رافدا تمويليا لدعم التنمية الإقتصادية فيها.

✓ إرتفاع قيمة الصادرات النفطية (العوائد) تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي فهي لا تزال تعتمد إعتامادا شبه كلي كل تلك العائدات في تطوير إقتصادياتها وفي تطور إمكانياتها ومصادرها النفطية.

✓ تأثر العوائد النفطية الخليجية بعدد من العوامل يعكس طبيعة العلاقة الطردية بين هذه العوامل من جهة، وبين حجم العائدات النفطية من جهة أخرى هذه العوامل هي (أسعار النفط الإسمية، حاجز السوق العالمية، أسعار النفط الحقيقية، الوضع السياسي، الطاقة الإنتاجية للنفط والإحتياطات النفطية).

أهم ما توصلت إليه الباحثة ما يلي:

✓ العمل على إستقرار أسعار النفط الخام في السوق الدولية.

✓ العمل على زيادة نسبة مساهمة العوائد النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

¹ هيام خزعل ناشور، العوامل التي تؤثر في تطور العوائد النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الإقتصادي الخليجي العدد 23، 2012، ص 230.

✓ ضرورة دول مجلس التعاون الخليجي باعتماد إستراتيجية تنموية تتضمن إستمرار عوائدها النفطية في القطاعات الإقتصادية المناسبة وفي نفس الوقت البحث عن مصادر أخرى للطاقة غير النفط كونه يتعرض للتقلبات في الأسعار التي تحد من إمكانية الإعتماد عليه.

(2) دراسة أسماء ناصر شابع، 2017:¹

تركزت إشكالية البحث حول تأثير الإنفاق الحكومي بأسعار النفط حيث يتوقع أن تكون العلاقة طردية بين أسعار النفط والإنفاق الحكومي.

لخصت الباحثة في الأخير ما يلي:

✓ إن إعتماد حكومة المملكة العربية السعودية على الإيرادات النفطية لتمويل الإنفاق الحكومي، يجعل ميزانيتها العامة عرضة لعدم الإستقرار ويعود ذلك لكون أسعار النفط غير مستقرة عالمياً.

✓ ضرورة رفع كفاءة وفاعلية الإنفاق العام في المملكة وأن يكون هناك إجراءات رقابية عن الإنفاق العام.

✓ أن إرتفاع أسعار النفط التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي بشكل كبير وبالتالي حدوث آثار تضخمية على الإقتصاد السعودي.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه من الضروري:

✓ البحث عن مصادر بديلة للإيرادات النفطية، مثل الضرائب العامة والتي تشكل مورد رئيسي للإيرادات في بعض الدول.

✓ إتباع سياسة نقدية متوازنة لتخفيف آثار إرتفاع أسعار النفط.

✓ أهمية إنشاء وتعديل الصناديق السيادية لتجميع الفوائض المالية الناجمة عن إرتفاع أسعار النفط والإستفادة منها في حالات إنخفاض الأسعار.

¹ أسماء ناصر شابع، تقلبات أسعار النفط والإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية، بحث جامعي، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 2017.

(3) دراسة تغريد داود سلمان، 2013:¹

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على واقع القطاع النفطي العراقي كون أن إيراداته تعد في غاية الأهمية لمساهمتها في الإيرادات النفطية لتحقيق التنمية الإقتصادية في العراق.

تركزت إشكالية البحث حول الأثر الذي يتركز قطاع النفط في الإقتصاد العراقي إلا أن هناك إيرادات نفطية لا تستغل في التنمية تنجز لوجود علاقة بين زيادة الإنتاج النفطي وزيادة الإيرادات المتأنية من عملية التصدير.

تحصل الباحث في الأخير إلى:

✓ أن زيادة ضخ النفط العراقي للخارج يؤدي إلى زيادة الإيرادات النفطية من العملة الصعبة وهذا يؤدي بدوره إلى تخفيض نمو مضطر في عملية التنمية الإقتصادية الشاملة.

✓ إمكانية العراق الكبيرة لمواجهة المشكلات والصعوبات التي تعرضت لها طيلة زمن الحروب المتضربة.

✓ لم يستطيع العراق عن أن يقلل من إعماده على النفط، إقتصاد العراق إذن أحادي القطب يعتمد كلياً على قطاعه النفطي وعائداته.

وتحصل الباحث إلى جملة من التوصيات:

✓ على وزارة النفط أن تقوم بإنشاء فريق عمل لتطوير الموارد النفطية.

✓ يوسع العراق تنمية قطاع الصناعات التحويلية، الزراعة والخدمات مع ضرورة مجابهة معوقات التنمية.

¹ تغريد داود سلمان، أثر الإيرادات النفطية في تنمية الإقتصاد العراقي للفترة ما بين 2003-2010، مجلة جامعة بابل، العلوم المصرفية والتطبيقية، 2016.

4) دراسة محمد حسين الجبوري و آخرون،¹

يهدف البحث إلى توضيح دور الصناديق السيادية في الحفاظ على موارد الثروة النفطية والتوزيع العادل لها بين الأجيال مع إمكانية إنشاء صناديق سيادية في العراق.

تركزت إشكالية البحث حول إمكانية الاستفادة من التجربة النرويجية في مجال إستثمار العائدات النفطية وفي مجال إنتاج النفط والصناعة النفطية.

تحصل الباحثون في الأخير إلى ما يلي:

✓ أن النرويج قبل أن تخوض في تجربتها النفطية بنجاح كان مجتمعها يتميز بالإستقرار ويحظون بمستوى عال من المعيشة.

✓ عملت النرويج منذ البداية على الربح النفطي وعلى ضرورة خلق صندوق لعائدات النفط بفضل عائدات الدولة من النفط عن الإقتصاد الوطني وعن الإستهلاك الداخلي ويشكل في الوقت نفسه إحتياط يحمي إقتصاد البلد من التذبذبات المحتملة في أسعار النفط.

أهم التوصيات التي جاءت بها الدراسة هي:

✓ لا بد من الاستفادة من تجربة النرويج في مجال النفط ومحاولة تطبيقها في العراق.

✓ يجب إستخدام عوائد الثروة النفطية لإستخدام الأمثل وذلك عم طريق الإدخار والإستثمار لعائدات هذه الثروة وعدم التصرف بها على أساس أنها دخل دائم.

✓ ضرورة التعامل مع القطاع النفطي بمهنية وحرفية عالية مع مراعاة الجوانب الإقتصادية والإجتماعية من خلال تشكيل لجنة مستقلة مختصة في شؤون النفط في العراق تقوم بدراسة المشاكل التي تعاني منها القطاع النفطي بشكل خاص و الإقتصاد العراقي بشكل عام ووضع حلول مناسبة للإستفادة من العوائد النفطية.

¹ محمد حسين الجبوري وآخرون، التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقاتها في العراق، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد العاشر، المجلد الثالث.

(5) دراسة عامر ذياب التميمي،¹

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى إعتقاد الإقتصاد الكويتي الأحادي في المحافظة على مستويات الإنفاق الحالية في الوقت الذي تسعى فيه الحكومة في تخفيض مخصصات دعم الوقود نحو الترشيد لتقليل العجز في الميزانية في ظل تراجع الإيرادات النفطية التي يعتمد عليها بشكل كلي في مواجهة الإنفاق العام.

تركزت إشكالية البحث حول الطريقة التي ستواجه بها الكويت تراجع أسعار النفط وإنخفاض الإيرادات النفطية لنسبة تصل إلى 60% في سنة 2014.

تحصل الباحث في الأخير إلى أن:

✓ الكويت سيحقق عجز سنوي يصل إلى 6 ملايين دينار إذا لم تتخذ إجراءات لترشيد الإنفاق وتحسين الإيرادات غير النفطية

✓ عدم قدرة الكويت على الإستمرار في الوقت الراهن في دعم بلدان المنطقة (مصر، الأردن، لبنان، فلسطين، تونس) من خلال آليات الدعم (الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي) بسبب إنخفاض العائدات النفطية.

✓ وضع حد لنمو الإنفاق الجاري في الكويت من خلال عدم خلق مناصب تشغل في الدوائر الحكومية أو الخاصة والتقليص في قيود الميزانية، مثل المشتريات الحكومية والأنشطة المتعلقة بالعديد من الوزارات.

وفي الأخير توصل الباحث على حملة من التوصيات تمثلت في:

✓ تبني إستراتيجية تنموية تنطلق من تأكيد أهمية التنمية البشرية

✓ العمل على تأمين بنية أعمال ملائمة تجذب الإستثمار الخاص والمحلي والأجنبي سوق يمكن الدولة من خفض الإنفاق

¹ عامر ذياب التميمي، محاضرة بعنوان الكويت وتحديات سوق النفط، المركز العربي للأبحاث، الدوحة، 2015.

✓ دعم الصناديق السيادية بما يحقق العوائد الملائمة.

✓ إمكانية تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجالات حيوية.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

من أهم الدراسات الأجنبية مايلي:

1) دراسة Manuel Lorenzo Reyes-Loya, Lorenzo Blanco، 2008¹

تهدف الدراسة إلى معرفة الدخل الحكومي المتولد عن الصادرات النفطية والعوائد النفطية المتولدة عنه والتي تشكل جزءا مهما من ميزانيات الحكومة المكسيكية مع تحديد كيفية تقلبات أسعار النفط الدولية وسلوك الإنفاق الحكومي والضرائب والعلاقة المتولدة بين الإيرادات المتعلقة بالنفط والإيرادات الضريبية غير النفطية للفترة من 1990م إلى 2005م.

تحصل الباحثان في الأخير إلى:

✓ وجود علاقة عكسية بين الإيرادات المتعلقة بالنفط والإيرادات الضريبية من المصادر غير الضريبية.

✓ الحاجة الملحة لإصلاح السياسة المالية من أجل تحسين جميع الضرائب في ظل إستنفاد إحتياطات النفط في المكسيك بحلول سنة 2016.

✓ حدوث مكاسب غير متوقعة من صادرات البترول إلى حد كبير مما يؤدي إلى خفض الجهود المبذولة في جميع الضرائب العادية بكفاءة وعدم تطبيق قوانين الضرائب.

أهم التوصيات التي جاءت في دراسة الباحثين هي:

✓ على الحكومة أن تفرض ضرائب على الأرباح وليس على إجمالي الإيرادات بحضور شركة PEMEX.

¹ Manuel Lorenzo Reyes-Loya, Lorenzo Blanco, **Measuring the importance of oil-related revenues in total fiscal income for Mexico**, Facultad de Economía, Universidad Autónoma de Nuevo León, Energy Economics 30 (2008).

- ✓ على الحكومة خفض الضرائب التي يتم تحملها على شركة PEMEX إلى حوالي 35% على جميع الأرباح المتوقعة وغير المتوقعة، مثل أي شركة أخرى في المكسيك مما يسمح للشركة سابقة الذكر من الإستثمار بشكل كبير وتوليد أرباح أكبر.
- ✓ تطوير منشآت نفطية جديدة سيحافظ على وضع المكسيك كمصدر للنفط لفترة أطول من التوقعات الحالية وذلك بالسماح للمستثمر الأجنبي في إستكشاف النفط.
- ✓ تحويل صناعة النفط من مصدر للإيرادات المالية والعملة الأجنبية إلى محرك حقيقي للنمو الإقتصادي.

(2) دراسة Mohammad Reza Farzanegan، 2011¹

تبحث هذه الدراسة آثار صدمات إيرادات النفط على سلوك الإنفاق للحكومة الإيرانية، دراسة توزيع هذه الإيرادات النفطية على مختلف فئات الإنفاق من قبل الحكومة الإيرانية في ظل الضغوطات الدولية من خلال العقوبات الاقتصادية المختلفة بسبب الثوري الإيراني وذلك للحد من إمكانياتها في الإستثمار من الطاقة وتقييد صادراتها النفطية من 1959م إلى 2007م.

تركزت إشكالية الدراسة حول مدى تأثير الصدمات على صادرات النفط الإيراني وعلى النفقات غير العسكرية للحكومة الإيرانية وما إذا كانت تؤثر أيضا على الطموحات العسكرية.

تحصل الباحث إلى أن:

- ✓ يستجيب الإنفاق الحكومي العسكري بشكل إيجابي وملموح للصدمات في عائدات النفط في حين لا تظهر أن الصدمات النفطية عن الإنفاق الحكومي من خلال المتغيرات التي قام بدراستها.

- ✓ إستخدام إزالة غير متماثلة لإستثمارات النفط و الغاز وهو إنحراف معياري واحد مطلق ريادة في "سلبية التغيرات" أو "إيجارات الطاقة" التي تؤدي إلى إستجابة كبيرة وسلبية على جانب

¹ Mohammad Reza Farzanegan, **Oil Revenue Shocks and Government Spending Behavior in Iran**, Article in Energy Economics 33, 2011.

الإنفاق الأمني العسكري والمحلي مما يشير أيضا إلى حساسية عالية من الجهود العسكرية الإيرانية إلى سلبية غير متوقعة للصدمات.

✓ عدم ظهور ردود فعل مهمة للصدمات على عوائد النفط في فئات الإنفاق غير العسكري.

أهم ما توصل إليه الباحث هو:

إنعكاسات السياسة لهذه النتائج واضحة وتتمثل في العقوبات المفروضة عن إيران والتي تهدف إلى الحد من تصدير النفط وبالتالي قد تؤثر على عائدات تصدير النفط مما يؤثر على قدرات الإنفاق العسكري لإيرادات وليس عن النفقات الاجتماعية والتعليم والصحة وذلك بإجبار الحكومة الإيرانية على توسيع الإقتصاد غير النفطي والإستثمار أكثر في قطاعات التعليم والصحة.

(3) دراسة **Omo Aregbeyen & Bashir Olayinka Kolawole**، 2015:¹

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقات من عائدات النفط والإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي في نيجيريا، وفيما إذا كانت هذه العائدات قد أثرت في الإنفاق الحكومي وكذلك على النمو الإقتصادي في البلاد خلال الفترة 1980م إلى 2012م.

تركزت إشكالية الدراسة فيما إذا كانت عائدات النفط تؤثر على الإنفاق الحكومي بإستخدام التقنيات القياسية التي شملت VECM، OCS وإستخدام التكامل المشترك GRANGER.

توصل الباحثان في نهاية الدراسة إلى أن عائدات النفط جوانب تسببت في إجمالي الإنفاق الحكومي في حين لم يكن هناك أي علاقة سببية بين الإنفاق الحكومي والنمو، وتم الكشف عن أن الإيرادات النفطية تسببت وتأثرت بشكل إيجابي على النمو الإقتصادي لذلك تم الوصول إلى أن عائدات النفط كانت متغير مهم جدا دفع الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي في نيجيريا.

أما التوصيات التي خرجا بها الباحثان هي:

✓ نظرا لعدم السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو على الرغم من وجود تأثير معتدل من السابق على هذا الأخير تحتاج الحكومة إلى إعادة فحص رأس المال والنفقات المتكررة في

¹ Omo Aregbeyen & Bashir Olayinka Kolawole, **Oil Revenue Public spending and Economic Growth Relationships in Nigeria**, Article in journal of Sustainable Development, 2015.

إجمالي الإنفاق الحكومي حيث تجاوزت أكثر من 70%، مما يؤدي إلى نمو رمزي غير معتدل لذلك وجب على الحكومة تعزيز الإنفاق على المشاريع التنموية بخلق الوظائف وتنمية الإقتصاد وبالتالي تخفض مستوى الفقر.

✓ يجب على الحكومة زيادة الإنتاج النفطي لقطاع فرعي، وبذلك ستتحسن الإيرادات وسيوفر المزيد من الأموال للإنفاق على إحتياطي النفط سينخفض إلى الصفر وعلى الحكومة هنا دعم القطاع غير النفطي كالزراعة بإنتاج محاصيل (كالمطاط، زيت النخيل، الكاكاو، ومكسرات الكولا) لدرجة التصدير وتزويد الصناعات التحويلية.

✓ كل هذه التدابير تدرج ضمن سياسة توسيع قاعدة الإيرادات والمساعدة في إستقرار الإقتصاد في الفترة التي تتخفف فيها الإيرادات من النفط نتيجة استنزاف الموارد وانخفاض الأسعار العالمية للنفط

المطلب الثالث: تمييز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

إن العوائد النفطية من النقد الأجنبي، تعتبر من بين أهم العوامل التي ساهمت بشكل كبير في تطور السياسات المالية للدول النامية البترولية، فالسير الحسن للسياسة المالية واستقرار معدلات الإنفاق العام مرهون بالجباية البترولية هذه الأخيرة بدورها تتوقف بالدرجة الأولى على تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

أولاً: أوجه التشابه

- ✓ دراسة توزيع الإيرادات البترولية على مختلف فئات الإنفاق العام في ظل تغيرات الأسعار الدولية.
- ✓ تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في الأدوات المستخدمة في الدراسة حيث في جميع الدراسات تم تحليل البيانات من خلال برنامج EViews.
- ✓ طبيعة العلاقة بين الجباية البترولية والإنفاق العام طردية في كل الدراسات.

ثانياً: أوجه الاختلاف

- ✓ دراسة آثار تقلبات أسعار النفط وتأثيره عن الإنفاق الحكومي.

✓ كيفية مواجهة تقلبات أسعار النفط في المحافظة على مستويات الإنفاق الحكومي.

ثالثا: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

✓ معرفة إن كانت تقلبات الجباية البترولية لها تأثير مباشر على الإنفاق العام في الجزائر على المدى القصير والطويل.

✓ تحديد المصدر الحقيقي للصدمات التي تصيب الإنفاق العام وإثبات فيما إذا كانت الجباية البترولية هي مصدر هذه الصدمات.

✓ معرفة إن كانت السياسة المالية في الجزائر تتميز بخاصية الدورية.

خلاصة المبحث:

من خلال هذا المبحث تم تناول الدراسات المتعلقة بدراسة أثر الجباية البترولية على الإنفاق العام في الدول العربية والأجنبية، ومنه تم الإستنتاج أن للدراسات السابقة لها أوجه تشابه وإختلاف مع الموضوع محل الدراسة، أما مايميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو معرفة أثر الجباية البترولية على الإنفاق العام في الجزائر.

خلاصة الفصل الأول:

تمثل الجباية البترولية عنصرا فعلا وحيويا خاصة بالنسبة للدول المنتجة، حيث تتكون من ضرائب متنوعة ومتعددة تدفع على أساس أنها مقابل الترخيص من قبل الدولة، وعلى الرغم من اختلافها ما بين الدول المنتجة والمستهلكة مما نجد أنها تتكون من نوعين من الضرائب الأولى تفرض في مرحلة البحث والثانية في مرحلة الإستغلال.

يلعب الإنفاق العام دورا كبيرا ويعتبر ظاهرة من الظواهر الإقتصادية التي تهدف لتلبية الحاجات العامة وتحسين المستوى المعيشي من خلال العديد من الخصائص الذي يتمتع بها الإنفاق العام، والذي بدوه له علاقة بالجباية البترولية حسب الدراسات في الدول العربية و الأجنبية.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

تمهيد:

تعتبر الدراسة محل التطبيق عمليا للإطار المفاهيمي والنظري الذي تم التطرق فيه إلى متغيرات الدراسة، حيث تهدف هذه الدراسة إلى إيضاح أثر تطور الجباية البترولية على الإنفاق العام في الجزائر للفترة الممتدة من 2005 إلى 2017، وقد تم اختيار حالة الجزائر باعتبارها دولة تعتمد على الربح النفطي، فإن الإيرادات العامة تتميز بسيطرة إيرادات الجباية البترولية عليها مع أنها عديمة الاستقرار وتعرف تذبذبا كبيرا.

إن التقلبات التي تحدث على مستوى أسعار البترول فهي تؤثر بشكل مباشر على الإيرادات البترولية من ثم على إيرادات الجباية البترولية، التي تعتمد عليها الموازنة العامة بشكل كبير في جانب الإيرادات لتغطية الإنفاق العام بمؤشره نفقات التسيير والتجهيز حسب الأهداف المسطرة من طرف الدولة. ولتجسيد هذه الخطوة سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة التطبيقية

المبحث الثاني: تقديم النتائج واختبار الفرضيات

المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة

لكل بحث علمي طريقة وأدوات التي من خلالها يقوم الباحث بحصر جوانب البحث في مجموعة من المراحل لتسهيل تتبع هذه الدراسة من خلال التعرف على متغيرات وعينة الدراسة التي تساعد على الباحث على تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، ومن هنا سيتم تقسيم هذا المبحث إلى المطالبين المواليين:

المطلب الأول: طريقة الدراسة التطبيقية

المطلب الثاني: أدوات الدراسة التطبيقية

المطلب الأول: طريقة الدراسة التطبيقية

تحدد الأهداف والخطوط العريضة التي تنطلق منها أي دراسة في طبيعة البحث ونوعه، وعليه في هذه الدراسة سوف يتم التطرق إلى متغيرات وعينة الدراسة وقياسها من خلال الفترة محل الدراسة من 2005 إلى 2017.

الفرع الأول: متغيرات الدراسة وقياسها

تستهدف الدراسة التطبيقية للبحث في واقع المتغير المستقل والمتمثل في الجباية البترولية في الجزائر، وكذا المتغير التابع المتمثل في الإنفاق العام في الجزائر للفترة من 2005 إلى 2017 من ثم الكشف عن أثر كل من المتغير المستقل على التابع، منه كان لا بد من التعريف بمتغيري الدراسة كمايلي:

1- المتغير المستقل:

يتمثل المتغير المستقل للدراسة في الجباية البترولية، فهو المتغير الذي له تأثير مباشر على المتغير التابع دون أن يتأثر به، تعتبر الجباية البترولية " تلك الضرائب والرسوم الواردة في القانون 14/86 المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات وإستغلالها ونقلها بالأنابيب.¹

وقد نصت المادة 83 من القانون رقم 07/05 المعدل والمتمم والصادر في 28 أبريل 2005 المتعلق بالمحروقات على:²

يتمثل النظام الجبائي على نشاطات البحث وإستغلال المحروقات فيما يلي:

- ✓ رسم مساحي غير قابل للحسم يدفع سنويا للخرزينة العمومية؛
- ✓ إتاوة تدفع شهريا للوكالة الوطنية لتأمين موارد النفط؛
- ✓ رسم على الدخل البترولي يدفع شهريا للخرزينة العمومية؛
- ✓ ضريبة عقارية على الأملاك الأخرى ما عدا أملاك الإستغلال؛
- ✓ ضريبة تكميلية على الناتج تدفع سنويا للخرزينة العمومية.

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية لسنة 1986، القانون 14/86 المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات ونقلها بالأنابيب، المؤرخ في 19 أوت 1986.

² الجريدة الرسمية الجزائرية لسنة 2005، القانون رقم 07/05 المعدل والمتمم والصادر في 28 أبريل 2005 المتعلق بالمحروقات.

هذا وسيتم الحصول على بيانات الجباية البترولية¹ وفقا لما تم نشره في الجريدة الرسمية للفترة محل هذه الدراسة من 2005-2017.

2- المتغير التابع:

وهو المتغير الذي يكون تابعا للمتغير المستقل يتم من خلاله دراسة سلوكه، من خلال هذه الدراسة يتمثل في الإنفاق العام، الذي هو أحد الأدوات الرئيسية التي تنفذ بها الدولة سياستها المالية، يتم تقسيم الإنفاق العام في الجزائر إلى قسمين: نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وهذا ما نصت عليه المادة الثالثة من قانون المحاسبة العمومية 21/90 فيما يلي: " الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المالية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والإستثمار (ومنها النفقات بالتجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال) وترخص بها. ²"

أ. نفقات التسيير Dépenses de fonctionnements:

هي تلك النفقات التي تخصص للسير العادي والطبيعي لمرافق الدولة، تدفع للمصالح العمومية والإدارية، مهمتها ضمان استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، وقسمت المادة 24 من القانون (17/84) المتعلق بقوانين المالية نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي:

- ❖ **الباب الأول:** أعباء الدين الخارجي وهي الإعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي.
- ❖ **الباب الثاني:** تخصيصات السلطة العمومية وهي نفقات التسيير الخاصة بالمؤسسات السياسية مثل المجلس الدستوري، مجلس الأمة، المجلس الشعبي الوطني.
- ❖ **الباب الثالث:** النفقات الخاصة بوسائل المصالح وهي النفقات الخاصة بسير المرافق الإدارية العامة وتحتل فيها أجور العاملين القسم الأكبر.
- ❖ **الباب الرابع:** التدخلات العمومية وهي متعلقة بنفقات التحويل (إعانات الجماعات المحلية، المساهمات في الهيآت الدولية، نفقات النشاط الإجتماعي وغيرها من أموال الدعم).

أنظر الملحق رقم 1.01

² القانون (21/90) المتعلق بالمحاسبة العمومية، المؤرخ في 15/08/1990، الجريدة الرسمية رقم 35.

ب. نفقات التجهيز Dépenses d'équipements:

هي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار، يتولد عنها زيادة الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي زيادة ثروة البلاد، وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الإقتصادية للدولة من أجل تجهيزها بالوسائل وهذا قصد الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة، نصت عليها المادة 35 من القانون (17/84) المتعلق بقانون المالية وصنفتها إلى ثلاث أبواب:

- ❖ **الباب الأول:** الإستثمارات المنفذة من قبل الدولة وهي موزعة على القطاعات التالية: الصناعة، الفلاحة والري، دعم الخدمات المنتجة، المنشآت الإقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت القاعدية، دعم الحصول على السكن، مواضيع مختلفة، المخططات البلدية للتنمية (PCD).
- ❖ **الباب الثاني:** إعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة وهي النفقات الموجهة لدعم النشاط الإقتصادي مثل حسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد.
- ❖ **الباب الثالث:** النفقات الأخرى بالرأسمال وهي خاصة بالبرنامج التكميلي للولايات وكذلك احتياطي النفقات غير المتوقعة.¹

هذا وسيتم الحصول على البيانات الخاصة بالإنفاق العام² وكذا مؤشريه من خلال بيانات المنشورة في الجريدة الرسمية للفترة محل الدراسة من 2005 إلى 2017.

الفرع الثاني: عينة الدراسة

لغايات تحقيق أهداف البحث والإجابة عن تساؤلاته، كان لا بد من الدراسة التطبيقية للعينة محل البحث التي اشتملت على الجزائر بصفة خاصة، وذلك لدراسة أثر الجباية البترولية على الإنفاق العام خلال الفترة من 2005م إلى 2017م، وتعتبر هذه العينة مستهدفة باختيار الجزائر على سبيل التحديد وهذا راجع لعدة إعتبارات من بينها:

- ✓ تمثل الجزائر البيئة المحلية مما يظهر الإهتمام بالبحث فيها، بالإضافة للقدرة على الحصول على البيانات والإحصاءات؛
- ✓ الجزائر بلد بترولي يعتمد إقتصاده على البترول؛

¹ القانون (17/84) المتعلق بقوانين المالية، المؤرخ في 1984/07/07، الجريدة الرسمية رقم 28.
أنظر الملحق رقم 2.02

- ✓ تمثل مداخيل الجزائر في قطاع المحروقات 97% من المداخيل الإجمالية؛
- ✓ تحتل الجزائر المركز السابع عربيا من حيث الإنتاج حسب منظمة الأوبك (OPEC)، والسابع عشر عالميا؛
- ✓ مساهمة الجباية البترولية في تغذية الإيرادات العامة لميزانية الدولة بنسبة تفوق 50%؛
- ✓ اعتماد الجزائر على موارد الجباية البترولية من حيث:
 - تطبيق برامج تنمية إقتصادية لإنعاش الإقتصاد الوطني؛
 - الدفع المسبق للديون الخارجية؛
 - إنشاء صندوق ضبط الإيرادات.

المطلب الثاني: أدوات الدراسة التطبيقية

لجمع وتحليل بيانات المتغيرين محل الدراسة من 2005 إلى 2017 تم الإعتماد على أدوات التي من أجلها تقديم نتائج واضحة حول الدراسة باستعمال البرنامج الإحصائي EVIEWS 10، وتنقسم أدوات الدراسة إلى وصفية قياسية.

الفرع الأول: الدراسة الوصفية

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات سيتم الإعتماد على طرق إحصائية يتم من خلالها وصف المتغيرات وتحديد نوعية العلاقة الموجودة بينها، بداية بجمع البيانات الموزعة وترميزها ثم إدخالها إلى الحاسوب الآلي باستعمال برنامج EVIEWS 10، حيث تتضمن المعالجة الأساليب الإحصائية الموالية:

1- عرض البيانات جدوليا:

حيث تم استخدامها في عرض بيانات عينة الدراسة بشكل بسيط وواضح، العمود الأفقي يضم مستويات المتغير، والعمود العمودي يضم السنوات لكل متغير وهو ما يعرف بالإحصاء بالعرض الجدولي للمتغير الكيفي.¹

2- النسب المئوية:

حيث تم استخدامها في وصف بيانات فترة الدراسة للمتغيرين، وتحسب بالقانون التالي:

¹ شرف الدين خليل، الإحصاء الوصفي، شبكة الأبحاث والدراسات الإقتصادية، ص 14.

$$\text{نسبة تطور الجباية البترولية} = \frac{\text{قيمة الجباية البترولية لسنة } n}{\text{قيمة الجباية البترولية لسنة } n-1}$$

وهذه لمعرفة التغير بالزيادة أو النقصان سنويا وذلك طوال فترة الدراسة.

$$\text{نسبة الجباية البترولية إلى الجباية الكلية} = \frac{\text{قيمة الجباية البترولية لسنة } n}{\text{قيمة الجباية الكلية لسنة } n}$$

وهذا لاستخراج النسبة التي تشكلها الجباية البترولية من مجموع الجباية الكلية

$$\text{نسبة الإنفاق العام إلى الجباية البترولية} = \frac{\text{قيمة الإنفاق العام لسنة } n}{\text{قيمة الجباية البترولية لسنة } n}$$

وهذا لمعرفة نسبة مساهمة الإنفاق العام بمؤشره إلى الجباية البترولية

$$\text{نسبة تطور الإنفاق العام} = \frac{\text{قيمة الإنفاق العام لسنة } n}{\text{قيمة الإنفاق العام لسنة } n-1}$$

وهذا لملاحظة الزيادة أو النقصان سنويا في الإنفاق العام وذلك طوال فترة الدراسة.

3- المنحنى البياني:

وهو عبارة عن تحويل معطيات الدراسة من مؤشرات إحصائية إلى منحنيات لتبين العلاقة بين المتغيرين، يمثل العمود الرأسي قيم المتغيرين أما العمود الأفقي يمثل السنوات، إذا كان المنحنى يأخذ شكلا تصاعديا فإن المنحنى يعرف تطور إيجابي والعكس صحيح.¹

4- المتوسط الحسابي:

وهو حاصل جمع المشاهدات والبيانات على عددها، ويرمز له بالرمز \bar{X} ويفيد حسابه في معرفة القيمة المتوسطة لمتغيري الدراسة للفترة 2005-2017، ويحسب كالتالي:²

$$= \frac{\sum_i^n x_i}{n} \bar{X} = \frac{x_1+x_2+x_3+\dots+x_n}{n}$$

¹ محمد صبحي أبو صالح، مبادئ الإحصاء، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 62.

² ايمان موسى محمد، التحليل الإحصائي للبيانات، معهد الدراسات والبحوث الإقتصادية، القاهرة (مصر)، 2007، ص 32-33.

5- الإنحراف المعياري:

عبارة عن مقياس من أهم وأدق مقاييس التشتت يقيس مدى التشتت في التغيرات، ويفيد حسابه في معرفة التجانس لمتغيري الدراسة للفترة 2005-2017، ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$= \sqrt{\frac{\sum(XI-\bar{X})^2}{n}} \alpha$$

الفرع الثاني: الدراسة القياسية

قبل التطرق إلى البرنامج الإحصائي EViews 10 يجب أولاً التعرف على الإقتصاد القياسي ومنهجيته.

أولاً: تعريف الإقتصاد القياسي

لقد استخدم لفظ اقتصاد قياسي لأول مرة سنة 1926م، ويرجع ذلك للإقتصادي Frich Ranger، ويعرفه البعض بأنه القياس في الإقتصاد أو القياس الإقتصادي، وبصورة أكثر تفصيلاً هو العلم الذي يهتم بقياس العلاقات الإقتصادية من خلال بيانات واقعية، بغرض اختبار صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية، أو تفسير بعض الظواهر، أو رسم بعض السياسات، أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الإقتصادية.¹

هو تكامل النظرية الإقتصادية مع الرياضيات والأساليب الإحصائية، بهدف اختبار فروض عن الظواهر الإقتصادية، وتقدير معاملات العلاقات الإقتصادية، أو التنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغيرات أو الظواهر الإقتصادية، ويقسم الإقتصاد القياسي إلى جزئين نظري والآخر تطبيقي، وبصفة عامة يتضمن الإقتصاد القياسي التطبيقي المشاكل والنتائج في مجال إقتصادي معين.²

يمكن القول أن الإقتصاد القياسي هو العلم الذي يدرس ويقوم العلاقات الاقتصادية وذلك بناء على بيانات واقعية، ومعرفة اتجاه الظاهرة المدروسة.

ثانياً: منهاج الإقتصاد القياسي

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2000، ص3.

² حسين علي بحسين، سحر فتح الله، الإقتصاد القياسي، دار اليازوري، عمان، 2007، ص09.

يتحدد منهاج الإقتصاد القياسي في المراحل التالية:

1- تكوين النموذج القياسي:

هو تشكيل الصيغة الرياضية للمشكلة المدروسة، والعناصر التي تتحكم فيه، وتحدي طبيعة هذه الصيغة، بمنطلق تكوين نموذج من الفرضيات التي توفرها النظرية الإقتصادية عن العوامل التي تتحكم في الظاهرة وعلاقات التأثير في ما بينها (المستقل والتابع).¹

2- تقدير النموذج القياسي:

إن تقدير النموذج القياسي المشكل في المرحلة السابقة، يعني محاولة الوصول إلى تقديرات كمية لمعاملاته أي معاملات المعادلة أو الدالة المقترحة، واختيار نوع المعادلة بدون تحديد الثوابت التي تتضمنها لا يفيدنا قطعا في دراسة هذه العلاقة، لذلك كان لابد من القيام بإجراء حسابات معينة لتحديد ثوابت المعادلة المختارة.

3- تقييم النموذج القياسي:

قبل استخدام النموذج القياسي المقدر يجب التأكد من جودة تقدير هذا النموذج، يتم هذا التقييم من خلال بعض الاختبارات الرئيسية مثل: اختبار المعنوية الإقتصادية، المعنوية الإحصائية، جودة الأداء العام وغيرها.

بعد أن تم تحديد المتغير المستقل وهو الجباية البترولية والمتغيرات المعتبرة للإنفاق العام كمتغير تابع استوجب في هذه المرحلة تحديد واختيار النموذج وذلك بالإعتماد على أسلوب الإنحدار البسيط في عملية تقدير المعلومات، وذلك بواسطة البرنامج الإحصائي **EViews 10**.

ثالثا: البرنامج الإحصائي **EViews 10**

¹ مكيد علي، الإقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 11.

هو أحد برامج التحليل الإحصائي للبيانات، وهو برنامج متقدم في التحليل القياسي وبناء وتقدير النماذج الاقتصادية وهو نسخة مطورة من برنامج **TSP** (هو برنامج تحليل قياسي للسلاسل الزمنية المشهورة في الدراسات الاقتصادية القياسية) .

البرنامج قد تم تصميمه للتعامل مع المشاكل الإحصائية الناتجة عن تقدير نماذج الانحدار، مثل: الارتباط الذاتي (Antocorelation) والمتعدد (Multicollinearity) واختلاف التباين (Heteroskedasticity) وأخطاء صياغة النماذج (Misspecification).

وتظهر أهمية البرنامج **EViews** في أنه يجمع مجموعة متكاملة من الإمكانيات التي تمكن الباحث من استخدام الطرق القياسية في معالجة مشاكل القياس بسبب هذا الجزء العشوائي، وذلك من خلال التقدير القياسي (Econometric) واستعراض مظاهر مختلفة لعرض نتائج هذه الطرق القياسية **Views**، من هنا جاء اسم البرنامج **EViews**، وتتسلسل خطوات التعامل مع بيانات المتغيرات الاقتصادية من ما يعرف بالتحليل الإحصائي الوصفي للبيانات التي تم التحليل الكمي القياسي لها.

البرنامج له حماية خاصة ولا يعمل في أي جهاز إلا بعد تسجيل هوية الجهاز عبر الأنترنت، كما يمكن تحديثه إلكترونياً، يشغل على تقنيات متعددة ومتقدمة في تحليل السلاسل الزمنية وأساليب فحص جذر الوحدة (Unit Roots) واختبار التكامل المشترك (Cointegration Test)، إضافة إلى تحليل بيانات البانل (Panel data analysis)¹، وقد تم القيام من خلال هذه الدراسة التحليلية بتقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط باستخدام **EViews 10**.

1- تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط:

هو نموذج يستخدم لدراسة العلاقة بين متغيرين واستخدامه مناسب كأداة تجريبية.

المتغير المستقل (Independent Variable) وهو الجباية البترولية الذي يرمز له بـ **X**.

المتغير التابع (Dependent Variable) وهو الإنفاق العام الذي يرمز له بـ **Y**.

¹ www.univ_soukahrass.dz

وبالتالي تكون كتابة العلاقة بين X و Y بالمعادلة البسيطة التالية:¹

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X + \mu$$

2- تقدير المعالم بطريقة المربعات الصغرى:

$$Y = X\beta + \Sigma$$

لدينا النموذج الخطي العام:

$$Y = X\beta$$

حيث:

3- حساب معامل التحديد (R^2):

يعرف على أنه نسبة مجموع الانحراف عن Y " المتغير " من انحدار Y على X ، ويتم حسابه

$$R^2 = \frac{RSS}{TSS} = 1 - \frac{ESS}{TSS}$$

بالشكل التالي:

بحيث TSS (Total Sum of Squares) مجموع مربعات الانحرافات الكلية للمتغير التابع

$$TSS = \sum_i^n (Y_i - \bar{Y})^2$$

أي (Y) عن وسطه (\bar{Y})

أما ESS (Explante Sum Of Squares) مجموع مربعات الانحرافات المشروحة للمتغير

$$ESS = \sum_i^n (Y_i - \hat{Y}_i)^2$$

التابع المقدر (\hat{Y}_i) عن وسطه الحسابي (\bar{Y}) بحيث:

أما RSS (Résiduel Sum Of Saquares) مجموع مربعات البواقي، بحيث:

$$RSS = \sum_i^n (Y_i - \hat{Y}_i)^2$$

1- معامل الإنحدار r :

هو الجذر التربيعي لمعامل التحديد R^2 ويحسب كالتالي:

$$r = \sqrt{R^2}$$

إذا كان $r = 1$ هناك ارتباط كلي موجب بين Y و X .

إذا كان $r = -1$ هناك ارتباط كلي سالب

¹ خالد محمد السواعي، EViews والقياس الإقتصادي، عمان (الأردن)، 2011، الفصل الثالث، ص 73.

إذا كان $r=0$ لا توجد علاقة بين Y وتغيرات X .

2- اختبار إحصائية ستيودنت (Student):

يستعمل هذا الاختبار لتحديد معنوية المعالم المقدرة لنموذج قياسي واحدة تلوى الأخرى، انطلاقاً من التوزيع الإحصائي لستيودنت بحيث أن:¹

الاختبار مبني على فرضيات، وبالتالي اختبار ستيودنت ينطلق من فرضيتين أساسيتين، هما:

✓ الفرضية الصفرية: H_0

✓ الفرضية البديلة: H_1

قد يكون النموذج صحيح أو غير صحيح، فنتثبت صحته من خلال اختباره، يتم كذلك بواسطة فرض معلمة من معالم النموذج تساوي الصفر عندئذ يسمى هذا الفرض بفرضية العدم (H_0) وما دامت العلاقة بين المتغير التابع (Y_i) والمتغيرات المستقلة (X_i) خطية، فإن انعدام هذه العلاقة على خط الانحدار، هو عبارة عن خط أفقي أي $H_0: B_i=0$ وبما أن هي افتراض خاضع للاختبار فإنه يمكن أن يكون صحيح أو خاطئ، وبالتالي لا بد من وضع بديل للفرضية سابقة الذكر، وهي ما يسمى بالفرضية البديلة H_1 ، حيث $H_1: B_i \neq 0$.

أما إذا عرفت إشارة (B_i) مسبقاً من طرف النظرية الاقتصادية، فإن الفرضيتين تصبحان كالتالي:

$$H_0 : B_i > 0$$

$$H_1 : B_i < 0$$

فإذا كانت القيمة المجدولة أكبر من المحسوبة لإحصائية ستيودنت فإن الفرضية H_0 صحيحة.

$$T_{cab} > T_{cal}$$

ومنه معنوية المعلمة المختبرة مرفوضة.

¹ تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الإقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص51.

أما إذا كانت القيمة المجدولة أكبر من القيمة المحسوبة فإنها خاطئة، وبالتالي الفرضية البديلة صحيحة، ومنه معنوية المعلمة المختبرة مقبولة.

3- اختبار إحصائية فيشر (F Fisher):

تستعمل هذه الإحصائية في اختبار معنوية المعالم المقدره جملة واحدة، هذا نظرا لتعدد معالم النموذج المقدر، وبالتالي يختبر المدلول الإحصائي للمعالم المقدره دفعة واحدة.

فالعلاقة العامة لاختبار فيشر هي كما يلي:

$$F_c = \frac{R^2/(K)}{(1-R^2)/(n-K-1)}$$

حيث:

R^2 : معامل التحديد .

K : عدد المعالم المقدره في النموذج .

n: عدد المشاهدات أو حجم العينة المدروسة .

4- اختبار القدرة التفسيرية (جودة التوفيق):

وذلك من خلال نتيجة معمل التحديد R^2 الذي يقيس ويشرح نسبة الإنحرافات الكلية أو التغيرات التي تحدث في المتغير التابع Y والمشروحة بواسطة تغيرات المتغير المستقل X، فهي نسبة تغير المتغير المستقل على المتغير التابع، فهو إذن مقياس للقدرة التفسيرية للنموذج أي جودة التوفيق والإرتباط.

حيث:

✓ إذا كان $R^2=1$ فإن القدرة التفسيرية للنموذج عالية جدا أي هناك جودة في التوفيق والارتباط بين المتغير المستقل والتابع.

✓ إذا كان $R^2=0$ ليس هناك جودة في التوفيق والارتباط بين المتغير المستقل والتابع أي ليس للنموذج قدرة تفسيري على الإطلاق.

خلاصة البحث:

من خلال هذا البحث تم دراسة متغيرات الدراسة وقياسها التي تتمثل في الجباية البترولية وهي المتغير المستقل والإنفاق العام وهو المتغير التابع، والذي تم الحصول على بيانات المتغيرين من خلال بيانات الموازنة العامة للجزائر المنشورة في الجريدة الرسمية للفترة محل الدراسة من 2005 إلى 2017، وقد اشتملت هذه الدراسة الجزائر كعينة مستهدفة، لذا تم الإعتماد في تحليل بيانات المتغيرين طرق إحصائية وصفية وأخرى قياسية باستعمال البرنامج الإحصائي EVIEWS 10.

المبحث الثاني: تقديم نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

بعد تحديد عينة الدراسة وإبراز المتغير المستقل الجبائية البترولية، والمتغير التابع الإنفاق العام وجمع المعطيات الرقمية بدقة سيتم تحليل هذه المعطيات بالإعتماد على برنامج التحليل الإحصائي للبيانات EVIEWS بنسخته 10.

سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: تقديم نتائج الدراسة

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

المطلب الأول: تحليل نتائج الدراسة

بعد التطرق لطريقة وأدوات الدراسة سيتم تحليل نتائج الدراسة الإحصائية الوصفية باستعمال البرنامج الإحصائي EViews 10، الذي من خلاله يتم تقييم النماذج المقدره.

الفرع الأول: تحليل النتائج الإحصائية الوصفية

سيتم تحليل النتائج الإحصائية الوصفية من خلال تطور الجباية البترولية والإنفاق العام بمؤشره.

أولاً: تطور الجباية البترولية في الجزائر للفترة 2005-2017

تتميز الجباية البترولية في الجزائر بضخامة حجمها، وتعتبر المصدر الرئيسي لتمويل الميزانية العامة، لذلك ميزها المشرع الجزائري عن الموارد الأخرى، ومن خلال الجدول أدناه يمكن التعرف على الجباية البترولية ومقارنتها بالجباية العادية في الجزائر للفترة الممتدة من 2005-2017.

الجدول رقم 02: يمثل تطور الجباية البترولية ومقارنتها بالجباية العادية في الجزائر للفترة

2017 - 2005

الوحدة: مليار دج

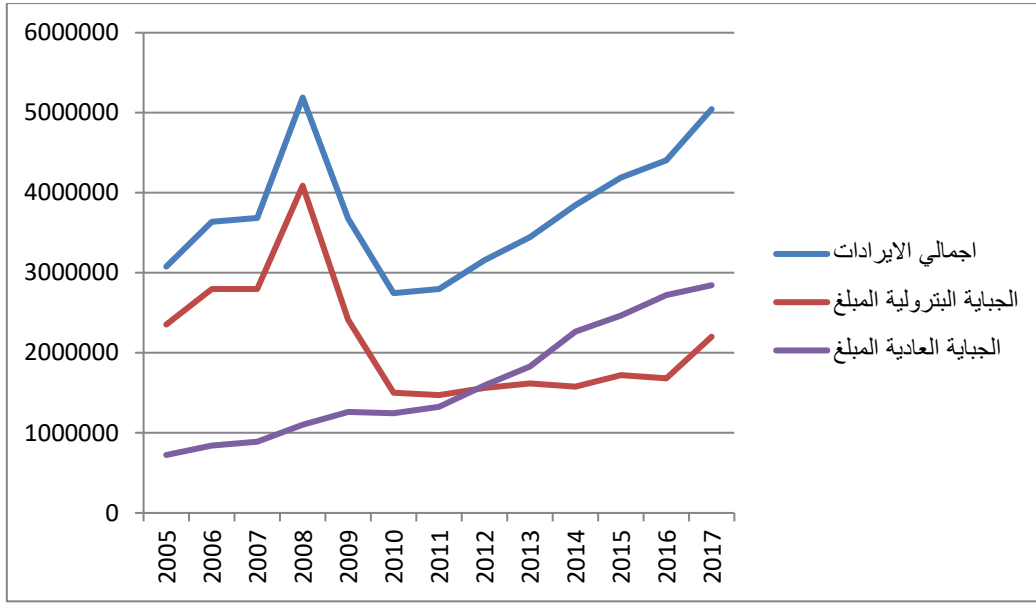
الجباية العادية		الجباية البترولية		اجمالي الايرادات	السنوات
النسبة الى اجمالي الايرادات	المبلغ	النسبة الى اجمالي الايرادات	المبلغ		
23,54%	200.724	76,46%	700.352.2	900.076.3	2005
23,09%	500.840	76,91%	000.799.2	500.639.3	2006
24,16%	800.890	75,84%	800.796.2	600.687.3	2007
21,22%	500.101.1	78,78%	600.088.4	100.190.5	2008
34,37%	300.263.1	65,63%	700.412.2	000.676.3	2009

45,32%	500.244.1	54,68%	700.501.1	200.746.2	2010
47,36%	500.324.1	52,64%	400.472.1	900.796.2	2011
50,54%	750.595.1	49,46%	600.561.1	350.157.3	2012
53,13%	400.831.1	46,87%	900.615.1	300.447.3	2013
58,97%	450.267.2	41,03%	730.577.1	180.845.3	2014
58,87%	710.465.2	41,13%	940.722.1	650.188.4	2015
61,81%	680.722.2	38,19%	550.682.1	230.405.4	2016
56,39%	374.845.2	43,61%	120.200.2	494.045.5	2017
43,18%	21.117.664	56,82%	740.784.27	404.902.48	اجمالي القيم

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الجرائد الرسمية لسنوات الدراسة 2017-2005.

ويمكن ترجمة معطيات الجدول أعلاه في الشكل التالي:

الشكل رقم 02: تطور الجباية البترولية والجبابة العادية في الجزائر للفترة 2005-2017



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول 02 ومخرجات EXCEL

يظهر من خلال الشكل رقم 02 أن إجمالي الإيرادات العامة ارتفع بشكل قياسي خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2008 حيث انتقلت من 3.076.900 مليون دينار إلى 5.190.100 مليون دينار أي بزيادة قدرها 40% ويرجع الأمر إلى ارتفاع مداخيل الجباية البترولية إذ تمثل نسبة كبيرة من مجموع الإيرادات العامة وهذا راجع إلى زيادة الطلب العالمي على البترول مما أدى إلى ارتفاع الأسعار حيث وصل سعر برميل النفط الخام إلى 97 دولار للبرميل في نفس السنة، حيث أدت هذه التطورات الكبيرة في أسعار النفط إلى زيادة مداخيل الدولة من الجباية البترولية ومن ثم زيادة الإيرادات العامة وذلك باعتبار أن الجباية البترولية تساهم بنسبة كبيرة في الإيرادات العامة حيث وصلت نسبة المساهمة إلى 76.46% لتصل نسبة تقدر بـ 78,78% سنة 2008 .

إلا أن فترة من 2009 إلى 2017 شهدت الجباية البترولية انخفاض كبير في مداخيلها، حيث انتقلت من 4.088.600 مليون دينار سنة 2010 إلى 2.412.700 مليون دينار سنة 2009 بنسبة تراجع قدرت بـ 40.5% وذلك راجع لعدة أسباب منها ما هو متعلق باستخدام الإحتياطات الكبيرة التي تحوز عليها الولايات المتحدة الأمريكية، والربيع العربي الذي تم من خلاله الإستغلال غير القانوني لبترول الدول التي تعرضت للحروب، إضافة إلى هذا تطور الإنتاج من البترول الصخري في العديد من الدول تأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي بلغ إنتاجها 8,87 مليون برميل يوميا في شهر أكتوبر

من سنة 2014. اضافة الى التحالفات الجيو سياسية بين روسيا و ايران ضد الولايات المتحدة الامريكية مما اثر سلبا على انخفاض اسعار النفط الى 53 دولا للبرميل في النصف الثاني من سنة 2014 الى بداية 2015.

أما سنة 2017 فقد شهدت الميزانية العامة للجزائر انتعاشا بسبب ارتفاع حصيلة الجباية البترولية بفارق نسبة تقدر ب 5,4% وذلك راجع إلى إنتعاش أسواق النفط العالمية وارتفاع مبيعات الأسلحة في العالم، حيث شهد السوق ارتفاعا مذهلا خلال هذه السنة منذ الحرب الباردة بارتفاع الطلب في الشرق الاوسط وآسيا خاصة المملكة العربية السعودية و الامارات العربية المتحدة بسبب الحرب على اليمن.

الملاحظ ان الايرادات العامة للدولة لم تتاثر كثيرا بالاحداث السابقة و هذا حسب الجدول رقم 02، حيث ان الانخفاض الحاصل في اسعار النفط خلال فترة 2010 و كذلك خلال فترة 2014، لم يؤثر في الايرادات العامة و ذلك بسبب ارتفاع نسبة الجباية العادية في الايرادات العامة حيث انتقلت من 45,32% سنة 2010 إلى 58.97%، سنة 2014 في حين أن نسبة مساهمة الجباية البترولية انخفضت خلال هذه المرحلة، حيث يرجع هذا الإنتقال في نسبة مساهمة الجباية العادية عل الجباية البترولية إلى جملة الإصلاحات الكبيرة التي باشرتها الحكومة من أجل زيادة مداخيل الجباية العادية و تقادي بذلك أزمة انخفاض أسعار النفط، حيث ساهمت هذه الإصلاحات في الرفع من نسبة مساهمة الجباية العادية في الايرادات العامة.

ثانيا: تطور الإنفاق العام في الجزائر للفترة 2005-2017

عرفت الجزائر بداية القرن الحادي والعشرين سياسة إنفاقية توسعية هدفت من خلالها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الإقتصادي وذلك في إطار برامج تنموية بمبالغ ضخمة تتمثل هذه البرامج في:

- ✓ مخطط الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)؛
- ✓ البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)؛
- ✓ برنامج التنمية الخماسي (2010-2014).

جدول رقم 03: يمثل تطور الإنفاق العام بمؤشره في الجزائر للفترة 2005-2017

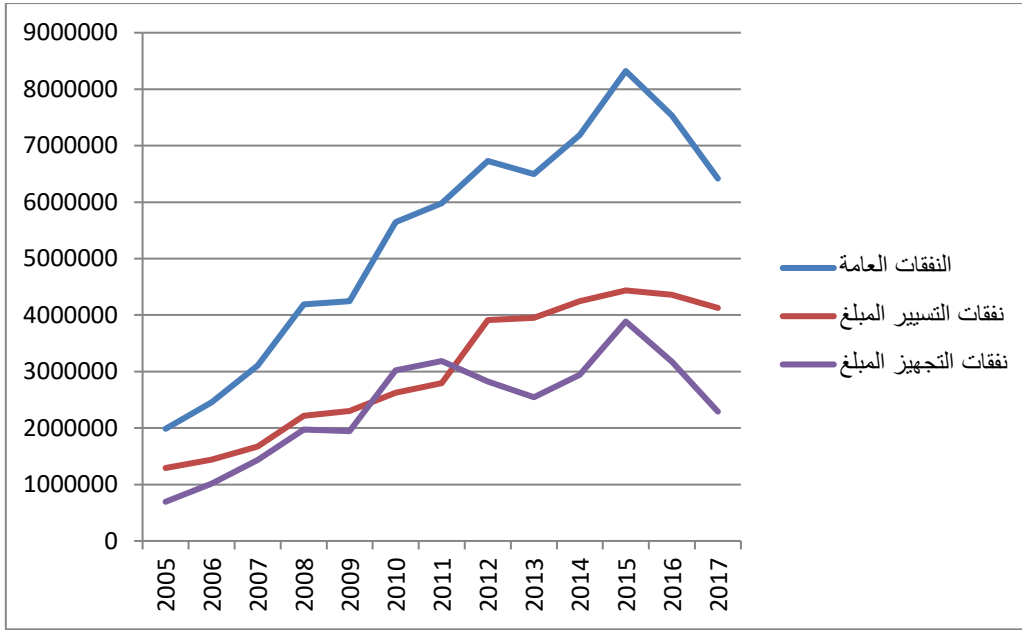
الوحدة: مليار دج

نفقات التجهيز		نفقات التسيير		الإنفاق العام	السنوات
النسبة إلى الإنفاق العام	المبلغ	النسبة إلى الإنفاق العام	المبلغ		
34,95%	000.694	65,05%	900.291.1	900.985.1	2005
41,38%	100.015.1	58,62%	900.437.1	000.453.2	2006
46,15%	600.434.1	53,85%	900.673.1	500.108.3	2007
47,08%	300.973.1	52,92%	700.217.2	000.191.4	2008
45,84%	300.946.1	54,16%	000.300.2	300.246.4	2009
53,53%	861.022.3	46,47%	501.624.2	362.647.5	2010
53,24%	220.184.3	46,76%	717.796.2	937.980.5	2011
41,90%	416.820.2	58,10%	595.910.3	011.731.6	2012
39,16%	206.544.2	60,84%	575.952.3	781.496.6	2013
40,94%	714.941.2	59,06%	755.243.4	469.185.7	2014
46,69%	784.885.3	53,31%	059.436.4	843.321.8	2015
42,16%	848.176.3	57,84%	144.359.4	992.535.7	2016
35,70%	373.291.2	64,30%	290.126.4	663.417.6	2017
44,00%	30.930.722	56,00%	036.371.39	758.301.70	اجمالي القيم

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الجرائد الرسمية لسنوات الدراسة 2005-2017.

ويمكن ترجمة معطيات الجدول أعلاه في الشكل التالي:

الشكل رقم 03: تطور الإنفاق العام بمؤشره في الجزائر للفترة 2005-2017



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول 02 ومخرجات EXCEL

لوحظ من خلال الشكل مايلي:

ساهمت البرامج التنموية المسطرة من قبل الدولة الجزائرية ارتفاع قيمة الإنفاق العام حيث بلغت سنة 2006 مبلغ 2453 مليار دج لتصل أعلى قيمة لها سنة 2015 مسجلة مبلغ 8321,8 مليار دج ويرجع ذلك إلى قلة الموارد الأجنبية الآتية من الجباية البترولية بسبب تدهور أسعار البترول.

شهدت نفقات التسيير تطورا ملحوظا من سنة إلى أخرى حيث وصلت أعلى قيمة لها سنة 2015 لتصل إلى 44360,5 مليار دج أي ما نسبته 53,31% من إجمالي الإنفاق العام ، وقد انخفضت سنة 2017 بالنسبة للسنوات السابقة لها بمبلغ إجمالي وصل إلى 4126,2 مليار دج.

تعتبر نسبة مساهمة نفقات التجهيز من الإنفاق العام ضعيفة مقارنة بنسبة مساهمة نفقات التسيير طوال فترة الدراسة حيث وصلت أعلى نسبة لها سنة 2010 بنسبة قدرها 53% بمبلغ إجمالي يقدر بـ 3022,8 مليار دج ويرجع ذلك إلى ضعف قطاعات الصناعة، ما انعكس إلى انعدام تنوع المنتجات الصناعية الموجهة للتصدير لتتراجع هذه النسبة إلى 35% بفارق نسبة تراجع 17% من 2010 إلى 2017 وإن دل على شيء فإنه يدل على عدم إهتمام الدولة بقطاع الصناعة.

على الرغم من سياسة التقشف التي أعلنت عنها الحكومة الجزائرية سنة 2016 جراء انخفاض عوائد البترول من العملة الصعبة، والتي تعتمد في الأساس على تقليص نفقات التشغيل من خلال تخفيض الرواتب وتسريح العمال والحد من انشاء المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري وتخفيض مصاريف التكفل بالوقود، إلا أن نسبة نفقات التشغيل وصلت إلى 60% من إجمالي الإنفاق العام مقابل 39% لنفقات التجهيز سنة 2013، كما وصلت نسبة نفقات التشغيل سنة 2017 إلى 64% من الإنفاق العام مقابل نسبة 35% من نفقات التجهيز.

ثالثا: أثر تطور الجباية البترولية على الإنفاق العام بمؤشره في الجزائر من 2005 إلى 2017

إن تطور الجباية البترولية له علاقة مع تطور الإنفاق العام في الجزائر بمؤشره، حيث الجباية البترولية تغطي نسبة من الإنفاق العام، والجدول أدناه يوضح:

جدول رقم 04: نسبة تغطية الجباية البترولية للإنفاق العام بمؤشره من 2005 إلى 2017

الوحدة: مليار دج

السنوات	الاجباية البترولية	نسبة تغطية الجباية البترولية إلى الإنفاق العام	نسبة تغطية الجباية البترولية إلى نفقات التشغيل	نسبة تغطية الجباية البترولية إلى نفقات التجهيز
2005	700.352.2	84,41%	54,91%	29,50%
2006	000.799.2	87,64%	51,37%	36,27%
2007	800.796.2	89,97%	59,85%	51,29%
2008	600.088.4	97,56%	54,24%	48,26%
2009	700.412.2	56,82%	95,33%	80,67%
2010	700.501.1	26,59%	57,22%	49,68%
2011	400.472.1	24,62%	52,65%	46,24%
2012	600.561.1	23,20%	39,93%	55,37%
2013	900.615.1	24,87%	40,88%	63,51%
2014	730.577.1	21,96%	37,18%	53,63%
2015	940.722.1	20,70%	38,84%	44,34%
2016	550.682.1	22,33%	38,60%	52,96%

2017	120.200.2	%34,28	%53,32	%96,02
المبلغ الإجمالي	740.784.27	%39,52	%70,57	%89,83

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على بيانات الجباية البترولية والإنفاق العام بمؤشره للفترة 2005-2017.

لوحظ من الجدول أعلاه أن العلاقة التي تجمع الجباية البترولية بالإنفاق العام هي علاقة عكسية، حيث سجلت نسبة تغطية من 2005 إلى 2008 تتراوح ما بين 84% إلى 97% وهي نسب مرتفعة نتيجة إرتفاع البترول، أما بالنسبة لتغطية الجباية البترولية لنفقات التسيير والتجهيز شهدت إرتفاعا سنة 2009 رغم من إنخفاض الجباية البترولية بسبب الأزمة العالمية، إلا أن الإنفاق العام سجل إرتفاعا مستمرا سنة 2015، حيث قدرت نسبة تغطية الجباية البترولية للإنفاق العام في هذه السنة 20,70% وهي نسبة متدنية مما يدل على أن الجباية البترولية لوحدها لا تستطيع تغطية الحاجات العامة للدولة.

إن فارق العجز الحاصل في هذه الفترات يتم تغطيته من مصدرين هما:

الجباية العادية التي إرتفعت مقارنة بالإيرادات العامة، وصندوق ضبط الإيرادات¹ الذي أنشئ سنة 2000 هدفه تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة الناتج من إنخفاض الجباية البترولية.

رابعا: دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة

سيتم إختبار المتغيرات من حيث المتوسط الحسابي والانحراف المعياري من خلال الجداول الإحصائية الوصفية للمتغيرات.

أنظر الملحق رقم 1.03

جدول رقم 05: الإحصاءات الوصفية للمتغيرات

الاحصاءات	الجباية البترولية	نفقات التجهيز	نفقات التسيير	النفقات العامة
عدد المشاهدات	13	13	13	13
أدنى قيمة	1472400,0	694000,0	1291900,0	1985900,0
أعلى قيمة	4088600,0	3885784,0	4436059,0	8321843,0
المتوسط الحسابي	2137287,7	2379286,3	3028541,2	5407827,5
الانحراف المعياري	760894,5	933609,6	1185031,9	2022377,5

المصدر: من إعداد الطالبين إعتقادا على برنامج Excel

من خلال الجدول أعلاه تم تسجيل مايلي:

شهد الإنفاق العام أدنى مستوى له سنة 2005 وأعلى مستوى له سنة 2015، وفيما يخص الجباية البترولية فقد سجلت أدنى مستوى لها سنة 2011 بقيمة قدرها 1472400 مليون دج في المقابل بلغت أقصى قيمة لها قيمة قدرها 4088600 مليون دج سنة 2008، مما بلغ المتوسط الحسابي خلال الفترة من 2005 إلى 2017 قيمة قدرها 5407827,5 مليون دج للوحدة.

أما نفقات التسيير فبلغت أعلى قيمة لها قيمة قدرها 4430659 مليون دج وذلك خلال سنة 2015 بينما عرفت قيمة دنيا سنة 2005 قدرت بـ 1291900 مليون دج، في المقابل بلغ المتوسط الحسابي خلال الفترة 2005-2017 قيمة قدرها 3028541,2 مليون دج للوحدة.

أما نفقات التجهيز سجلت أعلى قيمة لها قيمة قدرها 3885784 مليون دج وذلك خلال سنة 2015 بينما عرفت قيمة دنيا سنة 2005 قدرت بـ 694000 مليون دج، في المقابل بلغ المتوسط الحسابي خلال الفترة 2005-2017 قيمة قدرها 2379286,3 مليون دج للوحدة.

ومنه يتضح جليا أن نفقات التسيير كانت أكبر من نفقات التجهيز خلال الفترة 2005-2017 وذلك بالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي، في حين أن نفقات التجهيز كانت أكثر تجانس مقارنة بنفقات التسيير وذلك كونها شهدت قيمة إنحراف معياري أقل حيث بلغت على الترتيب 933609,6 مليون دج، 1185031,9 مليون دج.

خامسا: علاقة الارتباط بين المتغيرات

ستتم علاقة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع من خلال المصفوفة الموضحة في

الجدول أدناه:

جدول رقم 06: مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

Variables	الجبابة البترولية	نفقات التجهيز	نفقات التسيير	النفقات العامة
الجبابة البترولية	1	-0,632	-0,599	-0,643
نفقات التجهيز	-0,632	1	0,820	0,942
نفقات التسيير	-0,599	0,820	1	0,964
النفقات العامة	-0,643	0,942	0,964	1

Les valeurs en gras sont différentes de 0 à un niveau de signification alpha=0,05

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتامادا على برنامج Excel

من خلال الجدول أعلاه يتضح ما يلي:

- ✓ علاقة ارتباط متوسطة وعكسية بين الجبابة البترولية والإنفاق العام، بحيث كلما إرتفعت الجبابة البترولية بوحدة واحدة إنخفض الإنفاق العام بـ 0,643 وحدة.
- ✓ علاقة ارتباط متوسطة وعكسية بين الجبابة البترولية نفقات التجهيز، بحيث كلما إرتفعت نفقات التجهيز بوحدة واحدة إنخفضت الجبابة البترولية بـ 0,632 وحدة.
- ✓ علاقة ارتباط متوسطة وعكسية بين نفقات التسيير والجبابة البترولية، بحيث كلما إرتفعت نفقات التسيير بوحدة واحدة إنخفضت الجبابة البترولية بـ 0,599 وحدة.

الفرع الثاني: تقييم النماذج المقدره للدراسة القياسية

سيتم تقدير العلاقة لأثر الجباية البترولية على الإنفاق العام خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2017 باستخدام برنامج التحليل القياسي 10 Eviews.

1- أثر الجباية البترولية على الإنفاق العام خلال الفترة 2005-2017:

أولاً: من الناحية الإحصائية

من خلال معطيات الجدول وجد مايلي:

Y1: الإنفاق العام

X: الجباية البترولية

α : القيمة المقدره للعنصر الثابت = 9060149

β : الميل = -1,708

ومنه يمكن كتابة المعادلة المقدره كما يلي:

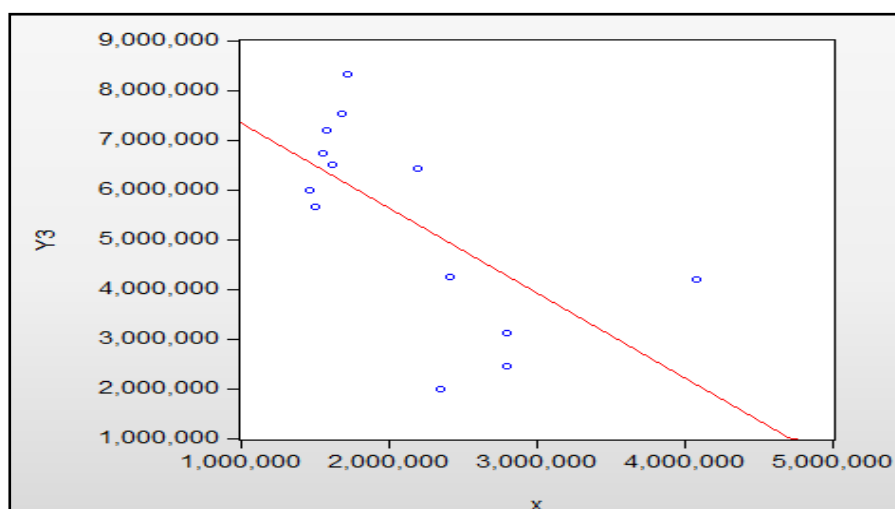
$$Y1 = 9060149 - 1,708X$$

$$Y1 = \alpha + \beta X \quad \text{أي}$$

بعد صياغة الشكل الرياضي للنموذج سيتم إختباره إذا كان خطيا أو لا من خلال شكل البيانات التقاطعية وتقدير معاملات النموذج من أجل الحصول على شكل نموذج أثر الجباية البترولية على الإنفاق العام خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال طبيعة انتشار البيانات التقاطعية وهذا ما بينه الشكل التالي:

الشكل رقم 04: المنحنى البياني لانتشار البيانات التقاطعية لأثر الجباية البترولية على الإنفاق العام

خلال الفترة 2005-2017



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات 10 EViews

من خلال الشكل لوحظ وجود قرينة من الخطية بين المتغيرين وباستعمال برنامج 10 EViews تم التحصل على النتائج التالية:

جدول رقم 07: نتائج الإختبار لأثر الجباية البترولية على الإنفاق العام خلال الفترة 2005-2017

Dependent Variable: Y3				
Method: Least Squares				
Date: 05/19/19 Time: 21:38				
Sample: 2005 2017				
Included observations: 13				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	-1.708858	0.613797	-2.784079	0.0178
C	9060149.	1386477.	6.534655	0.0000
R-squared	0.413368	Mean dependent var	5407828.	
Adjusted R-squared	0.360037	S.D. dependent var	2022377.	
S.E. of regression	1617855.	Akaike info criterion	31.57174	
Sum squared resid	2.88E+13	Schwarz criterion	31.65865	
Log likelihood	-203.2163	Hannan-Quinn criter.	31.55387	
F-statistic	7.751098	Durbin-Watson stat	0.857167	
Prob(F-statistic)	0.017774			

■ المعنوية الجزئية:

يتم التعبير عن المعنوية الجزئية من خلال معنوية المعالم المقدرة حيث نجد:

إختبار ستودنت عند الدرجة 5%: وفقا لإحصائية ستودنت تم إختبار معنوية المعالم للنموذج المقدر من خلال قبول إحدى الفرضيتين التاليتين ورفض الأخرى لكل معلمة على حدى.

$H_0/\alpha=0$: فرضية العدم أي المعلمة ليس لها معنوية؛

$H_1/\alpha\neq 0$: الفرضية البديلة أي المعلمة لديها معنوية لإحصائية

ثم مقارنة القيمة المقدرة للعنصر الثابت T_c مع القيمة المجدولة T_t عند درجة حرية $(n-k)$ بمستوى معنوية 5%، ومن ثم قرار الإختبار:

✓ إذا كان $T_t < T_c$ تقبل H_1 وترفض H_0 ؛

✓ إذا كان $T_c < T_t$ ترفض H_1 وتقبل H_0 .

حسب نتائج الإختبار للثابت α فإنه عند درجة الحرية $(n-k=11)$ ومستواها المعنوي 5%، فإن:

القيمة المحسوبة $(T_c = 6.53)$ أكبر من القيمة المجدولة $(T_t = 2.201)^1$ فهذا دليل على أن الثابت معنوي ، وهذا ما تأكده قيمة مستوى المعنوية $(Prob= 0,000)$ وهي أقل من مستوى المعنوية 5 % وهذا يدل على أن الثابت ذو دلالة احصائية يؤثر على الإنفاق العام.

من خلال النموذج المقدر نجد أن الميل (β) بلغ قيمة قدرها $(-1,708)$ وقيمة إختبار ستودنت المحسوبة $(T_c=-2,78)$ بينما القيمة المجدولة عند درجة حرية $(n-2=11)$ ومستوى معنوية 5 % تساوي $(T_t=2,201)$ ، وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة فهذا دليل على أن الميل معنوي، وهذا ما تأكده قيمة مستوى المعنوية التي بلغت $(Prob=0.017)$ وهي أقل من مستوى المعنوية 5 % وهذا يدل على أن الجباية البترولية لها دلالة إحصائية وتؤثر على الإنفاق العام.

■ المعنوية الكلية (معنوية النموذج):

وذلك باستعمال إختبار فيشر و القدرة التفسيرية

إختبار فيشر **FICHER**: من خلال النموذج المقدر نجد أن قيمة إختبار فيشر المحسوبة بلغت $(F_c=7,751)$ ومستوى معنوية بلغ $(Fprob= 0,017)$ وهو أقل من مستوى المعنوية 0,05 مما يدل

¹ أنظر الملحق رقم 04.

على أن النموذج كليا معنوي فالعلاقة بين المتغير المستقل (الجباية البترولية) والمتغير التابع (الإنفاق العام) تأخذ الشكل الخطي.

القدرة التفسيرية (جودة التوفيق): من خلال التقدير نجد أن قيمة معامل التحديد بلغت ($R^2=0,413$) أي أن المتغير المستقل المتمثل في الجباية البترولية يساهم في تفسير تباينات المتغير التابع المتمثل في الإنفاق العام بنسبة قدرها 41,3% وهي نسبة متوسطة وهو دليل على وجود متغيرات أخرى تساهم في الإنفاق العام غير مدرجة في النموذج.

ومن خلال الإختبارات السابقة المعنوية الجزئية والمعنوية الكلية يمكن قبول النموذج المقدر من الناحية الإحصائية.

ثانيا: من الناحية الإقتصادية

إن العلاقة الإقتصادية بين متغيرات النموذج المتغير المستقل المتمثل في الجباية البترولية والمتغير التابع المتمثل في الإنفاق العام مفسرة كما يلي:

بالنسبة للثابت α لوحظ أن قيمته موجبة أي أن العلاقة طردية بين الجباية البترولية والإنفاق العام، أما بالنسبة لمعلمة الجباية البترولية β لوحظ أن إشارتها سالبة وتساوي $\beta=-1.708$ فهو يدل على وجود علاقة عكسية بين الجباية البترولية والإنفاق العام، أي أنه كلما زادت الجباية البترولية بوحدة واحدة إنخفض الإنفاق العام بـ 1.708 وحدة، وبالتالي فهي ذات تأثير معنوي.

1- أثر الجباية البترولية على نفقات التسيير خلال الفترة 2005-2017:

أولاً: من الناحية الإحصائية

من خلال معطيات الجدول وجد مايلي:

Y2: نفقات التسيير

X: الجباية البترولية

α : 5022252

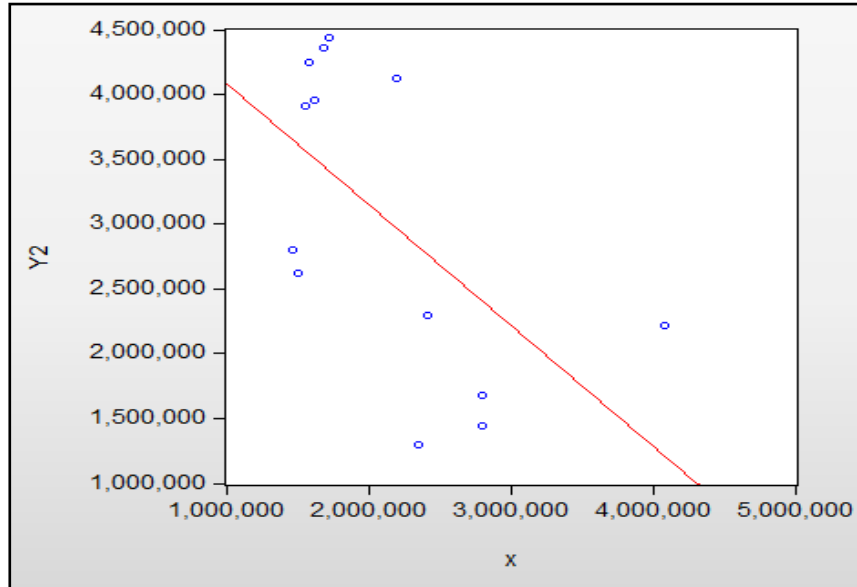
ومنه يمكن كتابة المعادلة المقدرة كمايلي:

$$Y_2 = 5022252 - 0,932X$$

بعد صياغة الشكل الرياضي للنموذج سيتم إختباره إذا كان خطيا أو لا من خلال شكل البيانات التقاطعية وتقدير معاملات النموذج من أجل الحصول على شكل نموذج أثر الجباية البترولية على نفقات التسيير خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال طبيعة انتشار البيانات التقاطعية وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم 05: المنحنى البياني لانتشار البيانات التقاطعية لأثر الجباية البترولية على نفقات التسيير

خلال الفترة 2005-2017



المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات 10 EViews

من خلال الشكل لوحظ وجود قرينة من الخطية بين المتغيرين وباستعمال برنامج 10 EViews

تم التحصل على النتائج التالية:

جدول رقم 08: نتائج الإختبار لأثر الجباية البترولية على نفقات التسيير خلال الفترة 2005-2017

Dependent Variable: Y2				
Method: Least Squares				
Date: 05/19/19 Time: 21:39				
Sample: 2005 2017				
Included observations: 13				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	-0.932823	0.376032	-2.480703	0.0305
C	5022252.	849400.6	5.912701	0.0001
R-squared	0.358746	Mean dependent var		3028541.
Adjusted R-squared	0.300450	S.D. dependent var		1185032.
S.E. of regression	991149.9	Akaike info criterion		30.59176
Sum squared resid	1.08E+13	Schwarz criterion		30.67867
Log likelihood	-196.8464	Hannan-Quinn criter.		30.57389
F-statistic	6.153888	Durbin-Watson stat		0.704191
Prob(F-statistic)	0.030536			

❖ المعنوية الجزئية: يتم التعبير عن المعنوية الجزئية من خلال معنوية المعالم المقدرة فنجد:

إختبار ستودنت حسب نتائج إختبار الثابت α : من خلال القيمة المقدرة للعنصر الثابت نجد أنها بلغت $\alpha=5022252$ ، وقيمة إختبار ستودنت المحسوبة ($T_c=5,91$) بينما القيمة الجدولة عند درجة حرية ($n-K=11$) ومستوى معنوية 5 % تساوي ($T_t=2,201$)، وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولة فهذا دليل على أن الثابت معنوي، وهذا ما تأكده قيمة مستوى المعنوية التي بلغت (Prob=0,0001) وهي أقل من مستوى المعنوية 5 %، فإن ذلك يدل على أن الثابت له دلالة إحصائية و يؤثر على نفقات التسيير.

إختبار ستودنت حسب نتائج إختبار المتغير المستقل X (الجبابة البترولية): من خلال النموذج المقدر نجد أن الميل (β) بلغ قيمة قدرها ($-0,932$) وقيمة إختبار ستودنت المحسوبة ($T_c=-2,48$) بينما القيمة الجدولة عند درجة حرية ($n-K=11$) ومستوى معنوية 5 % تساوي ($T_t=2,201$) وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولة فهذا دليل على أن (β) معنوي، وهذا ما تأكده قيمة مستوى المعنوية التي بلغت (Prob=0,0305) وهي أقل من مستوى المعنوية 5 % وهذا يدل على أن الجبابة البترولية لها تأثير على نفقات التسيير.

❖ المعنوية الكلية:

إختبار فيشر: من خلال النموذج المقدر نجد أن قيمة إختبار فيشر المحسوبة بلغت ($F_c=6,15$)

ومستوى معنوية بلغ ($\text{Prob} = 0,030$) وهو أقل من مستوى المعنوية 5 %، مما يدل على أن النموذج كليا معنوي فالعلاقة بين المتغير المستقل (الجباية البترولية) والمتغير التابع (نفقات التسيير) تأخذ الشكل الخطي.

القدرة التفسيرية (جودة التوفيق): من خلال التقدير نجد أن قيمة معامل التحديد بلغت ($R^2=0,358$) أي أن المتغير المستقل المتمثل في الجباية البترولية يساهم في تفسير تباينات المتغير التابع المتمثل في نفقات التسيير بنسبة قدرها 35,8% وهي نسبة ضعيفة نسبيا، أما النسبة الباقية 64,2% تعود إلى متغيرات أخرى تساهم في نفقات التسيير غير مدرجة في النموذج.

ومن خلال الإختبارات السابقة المعنوية الجزئية والمعنوية الكلية يمكن قبول النموذج المقدر من الناحية الإحصائية.

ثانيا: من الناحية الإقتصادية

إن العلاقة الإقتصادية بين متغيرات النموذج المتغير المستقل المتمثل في الجباية البترولية والمتغير التابع المتمثل في نفقات التسيير مفسرة كما يلي:

بالنسبة للثابت α لوحظ أن قيمته موجبة أي أن العلاقة طردية بين الجباية البترولية ونفقات التسيير، أما بالنسبة لمعلمة الجباية البترولية β لوحظ أن إشارتها سالبة وتساوي $\beta = -0,932$ فهو يدل على وجود علاقة عكسية بين الجباية البترولية ونفقات التسيير، أي أنه كلما زادت الجباية البترولية بوحدة واحدة إنخفضت نفقات التسيير بـ 0,932 وحدة، وبالتالي فهي لها تأثير معنوي.

1- أثر الجباية البترولية على نفقات التجهيز خلال الفترة 2005-2017:

أولاً: من الناحية الإحصائية

من خلال معطيات الجدول نجد مايلي:

Y3: نفقات التجهيز

X: الجباية البترولية

$\alpha: 4037898$

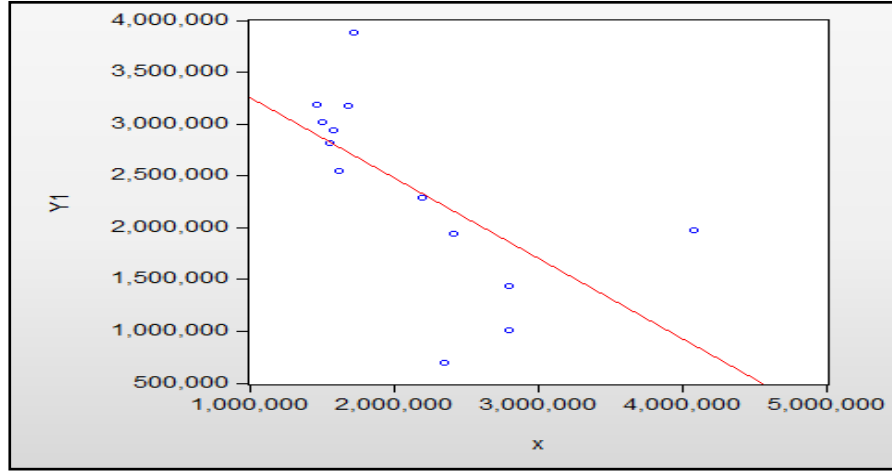
ومنه يمكن كتابة المعادلة المقدرة كمايلي:

$$Y_3 = 4037898 - 0,776X$$

بعد صياغة الشكل الرياضي للنموذج سيتم إختباره إذا كان خطيا أو لا من خلال شكل البيانات التقاطعية وتقدير معاملات النموذج من أجل الحصول على شكل نموذج أثر الجباية البترولية على نفقات التجهيز خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال طبيعة انتشار البيانات التقاطعية وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم 06: المنحنى البياني لانتشار البيانات التقاطعية لأثر الجباية البترولية على نفقات التجهيز

خلال الفترة 2005-2017



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات 10 EViews

من خلال الشكل لوحظ وجود قربة من الخطية بين المتغيرين وباستعمال برنامج 10 EViews تم الحصول على النتائج التالية:

جدول رقم 09: نتائج الإختبار لأثر الجباية البترولية على نفقات التجهيز خلال الفترة 2005-2017

Dependent Variable: Y1 Method: Least Squares Date: 05/20/19 Time: 02:15 Sample: 2005 2017 Included observations: 13				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	-0.776036	0.286558	-2.708125	0.0204
C	4037898.	647293.5	6.238125	0.0001
R-squared	0.400020	Mean dependent var		2379286.
Adjusted R-squared	0.345476	S.D. dependent var		933609.6
S.E. of regression	755314.9	Akaike info criterion		30.04830
Sum squared resid	6.28E+12	Schwarz criterion		30.13521
Log likelihood	-193.3139	Hannan-Quinn criter.		30.03043
F-statistic	7.333939	Durbin-Watson stat		1.129669
Prob(F-statistic)	0.020359			

❖ المعنوية الجزئية: يتم التعبير عن المعنوية الجزئية من خلال معنوية المعالم المقدرة فنجد:

إختبار ستيودنت حسب نتائج إختبار الثابت α : من خلال القيمة المقدرة للعنصر الثابت نجد أنها بلغت $\alpha=4037898$ ، وقيمة إختبار ستيودنت المحسوبة ($T_c=6,23$) بينما القيمة الجدولة عند درجة حرية ($n-K=11$) ومستوى معنوية 5 % تساوي ($T_t=2,201$) وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولة فهذا دليل على أن الثابت معنوي، وهذا ما تأكده قيمة مستوى المعنوية التي بلغت ($Prob=0,0001$) وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، وهذا يدل على أن الثابت له دلالة إحصائية و يؤثر على نفقات التجهيز.

إختبار ستيودنت حسب نتائج إختبار المتغير المستقل X (الجبابة البترولية): من خلال النموذج المقدر نجد أن الميل (β) بلغ قيمة قدرها (-0.776) وقيمة إختبار ستيودنت المحسوبة ($T_c=-2,708$) بينما القيمة الجدولة عند درجة حرية ($n-K=11$) ومستوى معنوية 5 % تساوي ($T_t=2,201$) وبما أن القيمة المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة الجدولة فهذا دليل على أن (β) معنوي، وهذا ما تأكده قيمة مستوى المعنوية التي بلغت ($Prob=0,020$) وهي أقل من مستوى المعنوية 5 % وهذا يدل على أن الجباية البترولية لها تأثير على نفقات التجهيز.

❖ المعنوية الكلية:

إختبار فيشر: من خلال النموذج المقدر نجد أن قيمة إختبار فيشر المحسوبة بلغت ($F_c=7.33$) ومستوى معنوية بلغ ($Prob= 0,020$) وهو أقل من مستوى المعنوية 5 %، مما يدل على أن النموذج كليا معنوي فالعلاقة بين المتغير المستقل (الجباية البترولية) والمتغير التابع (نفقات التجهيز) تأخذ الشكل الخطي.

القدرة التفسيرية (جودة التوفيق): من خلال التقدير نجد أن قيمة معامل التحديد بلغت ($R^2=0,4$) أي أن المتغير المستقل المتمثل في الجباية البترولية يساهم في تفسير تباينات المتغير التابع المتمثل في نفقات التجهيز بنسبة قدرها 40% وهي نسبة متوسطة، مما يدل على وجود متغيرات أخرى تساهم في نفقات التجهيز غير مدرجة في النموذج.

ومن خلال الإختبارات السابقة المعنوية الجزئية والمعنوية الكلية يمكن القول أن النموذج المقدر مقبول من الناحية الإحصائية.

ثانيا: من الناحية الإقتصادية

إن العلاقة الإقتصادية بين متغيرات النموذج المتغير المستقل المتمثل في الجباية البترولية والمتغير التابع المتمثل في نفقات التجهيز مفسرة كما يلي:

بالنسبة للثابت α لوحظ أن قيمته موجبة أي أن العلاقة طردية بين الجباية البترولية ونفقات التجهيز، أما بالنسبة لمعلمة الجباية البترولية β لوحظ أن إشارتها سالبة وتساوي $\beta=-0,776$ فهو يدل على وجود علاقة عكسية بين الجباية البترولية ونفقات التجهيز، أي أنه كلما زادت الجباية البترولية بوحدة واحدة إنخفضت نفقات التجهيز بـ 0,776 وحدة، وبالتالي فهي لها تأثير معنوي.

المطلب الثاني: إختبار فرضيات الدراسة

بعد صياغة الفرضيات من الأجل الإجابة على التساؤلات الفرعية سيتم إختبار هذه الفرضيات من خلال الدراسة القياسية للمتغيرين لقبولها أو نفيها، ومنه سيتم إختبار الفرضيات الثلاث:

الفرضية الأولى: والتي تنص على أن: " تشكل الجباية البترولية أهم مصدر للعوائد المالية في الجزائر للفترة من 2005 إلى 2017 ؛"

فوفقا لتحليل بيانات الجباية البترولية السابق عرضها تبين أن الإيرادات العامة في الجزائر لم تتأثر كثيرا بالأحداث العالمية، وذلك بسبب إرتفاع الجباية العادية ويرجع هذا الإرتفاع في نسبتها على الجباية البترولية إلى جملة الإصلاحات الكبيرة التي باشرتها الحكومة، من أجل زيادة تحقيق مداخيل الجباية العادية وأصبحت أهم مصدر تعتمد عليه الدولة في تغطية العجز من الجباية البترولية في ظل الإخفاض الحاد الذي تعرفه أسعار المحروقات، وبروز الإهتمام الجلي بالجباية العادية كبديل، نظرا لأهميتها كمورد يتسم بالإستقرار النسبي لتعبئة الإيرادات الحكومية اللازمة لتمويل متطلبات التنمية، وهو ما يشير إلى نفي الفرضية المذكورة سابقا.

الفرضية الثانية: والتي تنص على أن: " الإنفاق العام في تزايد مستمر في الجزائر للفترة من 2005 إلى 2017؛"

فمن خلال الدراسة الإحصائية تبين أن الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2017 عرف إرتفاعا مطردا وذلك راجع للسياسة الإنفاقية التوسعية التي إنتهجتها الجزائر لتحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها معدلات النمو الإقتصادي وذلك في إطار برامج تنموية بمبالغ ضخمة. وقد ارتبط نمو الإنفاق العام وتساعد معدلاته في السنوات الأخيرة في الجزائر ارتباطا وثيقا بالتطورات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي عاشتها الجزائر خلال هذه الفترة، وهو ما يتجلى كذلك بالتوسع الظاهر والكبير في الخدمات الصحية، الإجتماعية، التعليمية المتمثلة في نفقات التسيير حيث وصلت أقصى نسبة لها 64,30% سنة 2017 وهي نسبة جد معتبرة تدل على المبالغ الكبيرة المرصودة تمثل هذا النوع من النفقات ساهمت في إرتفاعها أجور العمال والموظفين بسبب سياسة التشغيل المنتهجة من طرف الدولة، وهو ما يشير إلى نفي الفرضية السابقة.

الفرضية الثالثة: يتأثر تطور إيرادات الجباية البترولية تأثيرا إيجابيا على الإنفاق العام بمؤشريه -نفقات التسيير ونفقات التجهيز- في الجزائر للفترة من 2005 إلى 2017؛

من خلال الدراسة القياسية لتقييم النموذج لأثر الجباية البترولية على الإنفاق العام، وانطلاقا من المعطيات الإحصائية الخاصة بالمتغيرات المعتبرة في النموذج والمتمثلة في معادلة الإنحدار:

$$Y = \alpha + \beta X$$

على ضوء هذا النموذج سيتم تحليل محتواه انطلاقا من المعالم المقدرة وفيما يلي أهم النتائج المتحصل عليها:

- ❖ أن الإنفاق العام ونفقات التسيير ونفقات التجهيز تتأثر تأثيرا سلبيا بالجباية البترولية بمعاملات هي على التوالي: -1,708، -0,932، -0,776، وهذا يعني أن الإرتفاع في الجباية البترولية سوف يؤدي حتما إلى إنخفاض الإنفاق العام بمؤشريه (التسيير والتجهيز).
- ❖ التأكد من صلاحية النموذج من الناحية الإقتصادية والإحصائية، حيث أظهرت نتائج الدراسة الإحصائية أن المعلمات لها معنوية إحصائية ستيودنت عند مستوى معنوية 5% وكذلك المعنوية الكلية للنموذج من خلال إحصائية فيشر ومعامل التحديد (R^2)، أما من الناحية الإقتصادية تم التوصل إلى أن هناك علاقة عكسية بين المتغير المستقل (الجباية البترولية) والمتغير التابع (الإنفاق العام) بمؤشريه نفقات التسيير والتجهيز، وأن المعلمات المفسرة لها لديها معنوية.
- ❖ أن متغيرات هذا النموذج كانت مستقرة خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2017 وهذا يفسر العلاقة بين الجباية البترولية والإنفاق العام تكون على الأمد الطويل حيث أن المتغير المستقل يؤثر في الإنفاق العام للدولة.
- ❖ وجود علاقة عكسية بين الجباية البترولية والإنفاق العام، بحيث أن ارتفاع الجباية البترولية بوحدة واحدة ستؤدي إلى انخفاض الإنفاق العام بـ 1,781 وحدة ونفس الأمر بالنسبة للمؤشرين بحيث سينخفضا بـ 0,932 وحدة لنفقات التسيير و 0,776 وحدة لنفقات التجهيز، ويرجع ذلك إلى:
- ❖ بداية سنة 2014 بدأ الإقتصاد الجزائري يعرف العديد من الصعوبات تمثلت أساسا في قلة مصادر العملة الصعبة المتأتية من الجباية البترولية جراء الإنخفاض الكبير في أسعار البترول في الأسواق العالمية بسبب إنخفاض معدلات النمو الإقتصادي في الدول المتقدمة، بالإضافة إلى إستعمال الولايات المتحدة لإحتياطاتها الكبيرة من البترول والغاز الصخري باعتبارها من أكثر الدول طلبا للطاقة مع الصين.
- ❖ سياسة النقشف التي انتهجتها السلطة الجزائرية للتقليل من الإنفاق العام وذلك من خلال التقليل في خلق مناصب تشغيل جديدة (نفقات التسيير) وتجميد عدة مشاريع كانت مبرمجة (نفقات التجهيز).

❖ الإستقرار الملحوظ في الجباية العادية لاسيما خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2017، حيث بلغت أعلى مستوياتها بنسبة 61,81% مقارنة بالجباية البترولية التي بلغت مداخنها خلال نفس الفترة نسبة 38,19%، مما يؤكد اعتماد الجزائر على الجباية العادية كأحد الوسائل المهمة للحصول على إيرادات غير الجباية البترولية باعتبارها أحد الأدوات الفعالة التي تلجأ إليها الحكومة في تحقيق التوازن في الموازنة العامة.

❖ ضعف الكفاءة الإستخدامية لموارد الجباية البترولية على عدة مستويات منها تطبيق برامج تنمية إقتصادية لإنعاش الإقتصاد الوطني بمبالغ ضخمة، والدفع المسبق للدين الخارجي أدت إلى تحقيق إحتياجاتها الدولية من العملة الصعبة، وكذلك إنشاء صندوق ضبط الإيرادات نظرا للإختلالات الهيكلية التي يعاني منها الإقتصاد الجزائري نتيجة الإرتباط القوي بقطاع المحروقات مما يؤثر بصفة مباشرة على الموازنة العامة.

وهو ما يشير إلى رفض الفرضية السابقة.

خلاصة البحث:

من خلال هذا البحث تم إستنتاج تحليل النتائج الإحصائية من خلال تطور الجباية البترولية والإنفاق العام مؤشريه -نفقات التسيير ونفقات التجهيز- في الجزائر للفترة من 2005 إلى 2017، تحليل النتائج الوصفية من خلال الإنحراف المعياري والمتوسط الحسابي وتحديد الارتباط بين المتغيرين المستقل والتابع، ومن ثم تقييم النماذج المقدره للدراسة من الناحية الإقتصادية والإحصائية، بعد ذلك تم إختبار الفرضيات المذكورة سابقا.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم القيام بدراسة أثر الجباية البترولية على الإنفاق العام خلال الفترة 2005-2017، وذلك باستخدام نموذج الإنحدار البسيط لمحاولة معرفة إن كان هناك تأثير للمتغير المستقل الجباية البترولية على المتغير التابع الإنفاق العام.

حيث تم بناء نموذج إحصائي ونموذج قياسي ومحاولة إختبارهما من الناحية الإحصائية والإقتصادية وذلك بناءا على الفرضيات المذكورة سابقا، بحيث تم الإعتماد عليها ليتم بعد ذلك تحليل نتائج هذه الفرضيات، وقد تمت هذه الدراسة وفق مراحل للتوصل إلى النتائج النهائية للدراسة.

وخلال هذه الدراسة لأثر تطور الجباية البترولية على الإنفاق العام خلال الفترة 2005-2017 تبين أن الجباية البترولية تؤثر تأثيرا سلبيا على الإنفاق العام أي أن الإقتصاد الوطني لم يعد يعتمد على الموارد المتحصل عليها من قطاع المحروقات لتغطية الإنفاق العام.

العلمة العمة
العلمة العمة

تعد الجباية البترولية المخزن الرئيسي للإقتصاد الجزائري وأساس الإيرادات العامة للدولة، لذلك سعت الجزائر من خلال سياستها المالية أن تصل إلى معدلات مبرمجة من النمو الإقتصادي، فأخذت تتوسع في الإنفاق العام خلال بداية القرن الحالي، وساعدها في ذلك الطفرة المتأتية من التزايد في أسعار البترول، إذا تميزت الإيرادات العامة للجزائر بسيطرة الإيرادات البترولية عليها مع أنها تعرف تذبذبا شديدا والذي يرتبط بتقلبات أسعار البترول.

إعتماد الإقتصاد الجزائري بصفة كبيرة على الإيرادات البترولية فقد إنجر عنها آثار سلبية، إذ يعرف سوق البترول أزمات متكررة وبالتالي يتعرض الإقتصاد إلى انخفاض في الجباية البترولية التي لها علاقة وطيدة بأسعار البترول، مما يؤدي هذا الإنخفاض إلى عجز في الموازنة العامة للدولة والدخول في دوامة عدم القدرة على تغطية الإنفاق العام الذي يعتبر أحد أبرز محركات الإقتصاد الذي يرمي إلى تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية والإجتماعية.

دفعت الجزائر نتائج وخيمة من أجل إقتصادها الذي يعتمد على الإيرادات البترولية مما توجب على متخذي القرار إيجاد حلول تكون بديلة وذلك من خلال إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية والإصلاح الضريبي وإنشاء صندوق ضبط الإيرادات.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتجيب على الإشكالية المطروحة التالية:

ما مدى تأثير تطور الجباية البترولية على الإنفاق العام في الجزائر للفترة من 2005 إلى 2017؟

ولأهمية المشكلة المطروحة تم القيام بدراسة أثر تطور الجباية البترولية على الإنفاق العام في الجزائر،

1- نتائج الدراسة:

ومن خلال الدراسة النظرية والتطبيقية تم التوصل إلى جملة من النتائج خلال الفترة المدروسة من 2005 إلى 2017:

➤ **نتائج نظرية:** من الفصل النظري تبين مايلي:

✓ الجباية البترولية أهم مصدر للعوائد المالية للدول النفطية ومخزن فعال لإقتصادياتها؛

✓ إن صياغة نظام جبائي كفؤ سيساهم في تطوير إيرادات الجباية البترولية؛

✓ بالرغم من التطورات التي عرفتها قوانين وأنظمة الجباية البترولية لكنها تبقى غير مرضية بالشكل الكافي لمواجهة الصعوبات وتحديات الصناعة النفطية العالمية، وبالتالي التبعية لقطاع المحروقات.

✓ يعد الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية؛

✓ يهدف الإنفاق العام لتحسين مؤشر النمو الإقتصادي؛

✓ العلاقة الطردية بين الإنفاق العام والجبائية البترولية يتركز بالأساس على التوسع في الإنفاق العام بهدف إستغلال الإيرادات النفطية.

➤ نتائج تطبيقية:

✓ لم تعد الجباية البترولية وحدها موردا رئيسا لدعم وتمويل الموازنة العامة للدولة، بل أصبحت الجباية العادية تنافس الجباية البترولية حيث بلغت نسبتها 61,81% من إجمالي الإيرادات بينما بلغت الجباية البترولية ما نسبته 38,19% من إجمالي الإيرادات سنة 2016.

✓ طبيعة العلاقة الطردية بين الجباية البترولية والإنفاق العام في الجزء النظري، غير أن في التطبيقي فقد تبين من خلال فترة الدراسة من 2005 إلى 2017 في الجزائر أنه هناك علاقة عكسية بين الجباية البترولية والإنفاق العام، وهذا ما تم تأكيده إحصائيا حيث أن إيرادات الجباية البترولية سجلت تناقصا مطردا من خلال الفترة من 2005 إلى 2017 لتصل إلى مبلغ 1722,9 مليار دينار سنة 2015، إلا أنه في نفس السنة سجلت الموازنة العامة أعلى قيمة لها في الإنفاق العام بلغت 8321,8 مليار دينار بنسبة 53,31% لنفقات التسيير و46,69% لنفقات التجهيزن أما ما تم تأكيده قياسيا من خلال معمل التحديد $R^2=0.413$ تبين أن المتغير المستقل المتمثل في الجباية البترولية تساهم في تفسير تباينات المتغير التابع الإنفاق العام بنسبة قدرها 41,3% وهي نسبة متوسطة، وهذا دليل على وجود متغيرات أخرى تساهم في الإنفاق العام.

✓ وضحت النتائج القياسية على وجود تأثير سلبي معنوي لتطور الجباية البترولية على الإنفاق العام، إذ كلما ارتفعت الجباية البترولية بـ 1 دج انخفض الإنفاق العام بـ 1.787- دج والعكس صحيح، ويرجع ذلك إلى:

❖ الإرتفاع الإيجابي في الجباية العادية والدليل واضح على مساهمة الدولة الجزائرية لتغيير السياسة الجبائية ابتداءا من الإصلاح الضريبي لسنة 1992، إلا أنه يحمل الخزينة العمومية

نفقات جبائية ضخمة بلغت 928 مليار دينار من 2009 إلى 2019 والتي كانت تهدف بالأساس إلى تحقيق تطوير وترقية الإستثمار، تطوير وترقية التشغيل، تطوير أساليب التمويل المالي القرض الإيجاري، تخفيض الضغط الجبائي على المؤسسات، تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إحداث التوازن الجهوي في التنمية، ترقية الصادرات خارج المحروقات، تطوير وترقيات تجمعات الشركات، ترقية قطاعات معينة " الفلاحة، البناء، الأشغال العمومية، السياحة والبحث العلمي "، ترقية الإدخار والتوظيفات المالية دون نتائج محققة فعلا لا تساهم في تنمية الإقتصاد الوطني ولا تدر إيرادات للخزينة خصوصا النتائج المرتبطة بتطوير الإستثمار.

❖ صندوق ضبط الإيرادات الذي تم تأسيسه سنة 2000 أصبح أداة فعالة للإنفاق العام وتغطية ما عجزت عنه الجباية البترولية، ولكن بصورة مبهمة وغير واضحة في الميزانية العامة للدولة تطرح العديد من التساؤلات.

2- توصيات الدراسة:

- ✓ ضرورة الإهتمام أكثر بإنتاج مصادر أخرى للطاقة كالطاقة الشمسية والنووية، هذا التوجه يسمح بتعزيز كفاءة على الثروة النفطية من جهة وإيرادات فعالة غير الجباية البترولية من جهة أخرى؛
- ✓ ضرورة إخضاع صندوق لتعديلات وإصلاحات تشمل الإطار القانوني والهيكل التنظيمي وتوسع مجال العمل؛
- ✓ ترشيد الإنفاق العمومي وذلك بالإستناد إلى تحليل التكاليف والإيرادات في إنجاز المشروعات وتفعيل دور أجهزة الرقابة التقنية والمالية؛
- ✓ تشجيع الإستثمار خارج قطاع المحروقات وتجيع الأنشطة الإنتاجية الأخرى؛
- ✓ التطبيق الصارم لسياسة التقشف؛
- ✓ العمل على تجسيد الإيرادات المتأتية من الضرائب عن طريق توسيع حصيلة الإجراءات الضريبية، التي من شأنها التقليل من خطر الصدمات الناتجة عن تقلبات أسعار البترول؛
- ✓ رفع كفاءة النظام الضريبي وتطوير الإدارة الضريبية ووضع آليات لمحاربة الغش الجبائي؛

✓ تقليص نطاق الإمتيازات السياسية الممنوحة من خلال الموازنة بين تقليل التكلفة المالية الناجمة عن منح الإمتيازات من جهة وتحقيق الفعالية الإقتصادية من جهة أخرى وذلك قبل وضع أي قانون فيما يخص إتخاذ الإجراءات في منح الإمتيازات الجبائية للإستثمارات.

3- آفاق الدراسة:

يمكن إقتراح جملة من المواضيع ومحاور وبحوث جديدة يمكن أن تكون دراسات مستقبلية:

- ✓ التنوع الضريبي كاستراتيجية بديلة للجباية البترولية؛
- ✓ صندوق ضبط الإيرادات وعلاقته بالموازنة العامة؛
- ✓ السياسة الإنفاقية والموارد البديلة.

قائمة المراجع

1. الكتب:

- 1) أحمد زهير شامية، خالد خطيب، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1997
- 2) ايمان موسى محمد، التحليل الإحصائي للبيانات، معهد الدراسات والبحوث الاقتصادية، القاهرة (مصر)،
- 3) باهر محمد عضلم، إقتصاديات المالية العامة، مطبعة مركز الجامعة، القاهرة - مصر، 1998
- 4) حامد عبد المجيد دراز، محمد عمر أبو دروج، مبادئ المالية العامة، دار الجامعة، الإسكندرية - مصر، 2006
- 5) تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الإقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999
- 6) حسين عبد الله، إقتصاديات النفط والغاز، الموسوعة العربية لمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع، البعد الإقتصادي، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2007
- 7) حسين علي بحسين، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري، عمان، 2007
- 8) خالد محمد السواعي، EVIEWS والقياس الإقتصادي، عمان (الأردن)، 2011، الفصل الثالث
- 9) رفعت المحجوب، المالية العامة، مكتب النهضة العربية، القاهرة - مصر، 1990
- 10) سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 2008
- 11) سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، مصر، 2003
- 12) سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية مصر، 2000
- 13) شرف الدين خليل، الإحصاء الوصفي، شبكة الأبحاث والدراسات الإقتصادية
- 14) عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، 1992
- 15) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2000
- 16) عبد الغفور إبراهيم، مبادئ الإقتصاد والمالية العامة، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013
- 17) فتحي أحمد زياب عواد، المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، 2013
- 18) محرز محمد عباس، إقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012

- (19) محمد صبحي أبو صالح، مبادئ الإحصاء، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008
- (20) محمد طاقة، هدى المغزاوي، إقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان -الأردن-، 2010
- (21) محمد دويدار، دراسات في الإقتصاد المالي، الدار الجامعية، الإسكندرية -مصر-، 1985
- (22) مكيد علي، الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007
- (23) محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007
- (24) يونس البطريق، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت -لبنان-، 1984

II. أطروحات ورسائل:

- (1) جلول حروشي، الضغط الضريبي في الجزائر، رسالة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001
- (2) جوهرة شرقي، بناء نموذج تنبؤي للجباية البترولية، رسالة ماجستير، تخصص علوم إقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003
- (3) حسين كشيبي، دراسة إقتصادية لأثر تقلبات أسعار النفط على إعداد برامج الموازنة العامة للدولة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص علوم إقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

III. قوانين وتشريعات:

- (1) الجريدة الرسمية الجزائرية لسنة 1986، القانون 14/86 المتعلق بأعمال التتقيب والبحث عن المحروقات ونقلها بالأنابيب، المؤرخ في 19 أوت 1986.
- (2) الجريدة الرسمية الجزائرية لسنة 2005، القانون رقم 07/05 المعدل والمتمم والصادر في 28 أفريل 2005 المتعلق بالمحروقات.
- (3) القانون (21/90) المتعلق بالمحاسبة العمومية، المؤرخ في 15/08/1990، الجريدة الرسمية رقم 35.
- (4) القانون (17/84) المتعلق بقوانين المالية، المؤرخ في 07/07/1984، الجريدة الرسمية رقم 28.

IV. المجلات والتقارير:

- (1) أسماء ناصر شايع، تقلبات أسعار النفط والإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية

- (2) تغريد داود سلمان، أثر الإيرادات النفطية في تنمية الإقتصاد العراقي للفترة ما بين 2003-2010
 - (3) تيري لاين كارل، فهم لعنة الموارد، الرقابة على النفط، دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2005
 - (4) جنيك رودان، ألغاء عقود النفط إتفاقيات الإمتياز والمشاريع المشاركة بالإنتاج، الرقابة على النفط، دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، و.م.أ، 2005
 - (5) عامر ذياب التميمي، تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، الدوحة، 2015
 - (6) عبد الفتاح دندي، الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط وأهميته في استقرار الأسعار، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 38، العدد 140، أوبك، الكويت، 2012
 - (7) صندوق النقد الدولي، النظم المالية العامة للصناعات الإستخراجية: التصميم والتطبيق، 2012
 - (8) محمد حسين الجبوري وآخرون، التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقاتها في العراق، كلية الإدارة والإقتصاد
 - (9) محمد يونس الصائغ، أنماط عقود الإستثمارات النفطية في ظل القانون الدولي، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 12، العدد 46، 2010
 - (10) هيام خزعل ناشور، العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي، المجلد الثامن، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 2012
- .V. الملتقيات، المنشورات:
- (1) قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الإقتصاد والتجارة الدولية، النفط السوري نموذجا، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010
 - (2) ليلي عيساوي و حمداوي الطاوس، تنسيق الجباية وتحديات المحيط الإقتصادي العالمي الجديد، الملتقى الدولي حول السياسة الجبائية في الأفق الثالث، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2003

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

I. Books

- 1) Daniel johnston, international petroleum fiscal systems and production sharing contracts, pennal publishing company, Oklahoma University, U.S.A , 1994
- 2) Mohummed Mazzel, Petroleum fiscal system and contracts, diplomica verlag gmbh, Hamborg University, Germany, 2010

II. studies and conferences

- 1) Barbara kawalozyk, Promoting Revenue transparency 2011, report on oil and gas companies, international transparency coalition, Berlin, Germany, 2011
- 2) Global Witness, oil revenue transparency, astratigic component of U.S enegy security and anti–corruption policy, global witness publishing, Washington, U.S.A, 2007
- 3) Silvana Tordo, fysical systems for hydrocarbons design issues, world bank, warking payper n° 138, 2007

III. theses and reviews

- 1) David Johnston, and others, international petroleum taxation for the independent petroleum association of America, IPAA America’s oil gas producers, washington, U.S.A, 2008

ثالثا: المواقع الإلكترونية

www.univ_soukahrass.dz (1

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 47		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 52	
23 جواني الكلتية عام 1427 هـ 19 يوليوس سنة 2006 م		19 جواني الكلتية عام 1426 هـ 26 يوليوس سنة 2005 م	
الملحق الجدول (1) الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2006		الجدول (1) الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2005	
المبالغ (بآلاف دج)	إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)	إيرادات الميزانية
1 - الموارد العادية		1 - الموارد العادية	
1 - 1 - الإيرادات الجبلية :		1 - 1 - الإيرادات الجبلية :	
182.217.000	001 - 201 - حاصل الضرائب المباشرة	155.630.000	001 - 201 - حاصل الضرائب المباشرة
20.454.000	002 - 201 - حاصل التسجيل والطابع	20.580.000	002 - 201 - حاصل التسجيل والطابع
305.300.000	003 - 201 - حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال (منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة)	278.460.000	003 - 201 - حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال (منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة)
118.195.000	004 - 201 - حاصل الضرائب غير المباشرة	108.620.000	004 - 201 - حاصل الضرائب غير المباشرة
850.000	005 - 201 - حاصل الجمارك	800.000	005 - 201 - حاصل الجمارك
117.323.000	005 - 201 - حاصل الجمارك	129.890.000	005 - 201 - حاصل الجمارك
626.144.000	المجموع الفرعي (1)	585.360.000	المجموع الفرعي (1)
2 - 1 - الإيرادات العادية :		2 - 1 - الإيرادات العادية :	
12.500.000	006 - 201 - حاصل دخل الاملاك الوطنية	12.000.000	006 - 201 - حاصل دخل الاملاك الوطنية
10.000.000	007 - 201 - الحواصل المختلفة للميزانية	10.000.000	007 - 201 - الحواصل المختلفة للميزانية
-	008 - 201 - الإيرادات النظامية	-	008 - 201 - الإيرادات النظامية
22.500.000	المجموع الفرعي (2)	22.000.000	المجموع الفرعي (2)
3 - 1 - الإيرادات الأخرى :		3 - 1 - الإيرادات الأخرى :	
118.650.000	الإيرادات الأخرى	123.400.000	الإيرادات الأخرى
118.650.000	المجموع الفرعي (3)	123.400.000	المجموع الفرعي (3)
767.294.000	مجموع الموارد العادية	730.760.000	مجموع الموارد العادية
2 - الجبالية البترولية :		2 - الجبالية البترولية :	
916.000.000	011 - 201 - الجبالية البترولية	899.000.000	011 - 201 - الجبالية البترولية
1.683.294.000	المجموع العام للإيرادات	1.629.760.000	المجموع العام للإيرادات

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 42		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 47	
24 رجب عام 1429 هـ 27 يوليوس سنة 2008 م		10 رجب عام 1428 هـ 25 يوليوس سنة 2007 م	
الملحق الجدول (1) الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2008		الملحق الجدول (1) الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2007	
المبالغ (بآلاف دج)	إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)	إيرادات الميزانية
1 - الموارد العادية		1 - الموارد العادية	
1 - 1 - الإيرادات الجبلية :		1 - 1 - الإيرادات الجبلية :	
296.200.000	001 - 201 - حاصل الضرائب المباشرة	253.081.000	001 - 201 - حاصل الضرائب المباشرة
29.500.000	002 - 201 - حاصل التسجيل والطابع	24.717.000	002 - 201 - حاصل التسجيل والطابع
380.200.000	003 - 201 - حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال (منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة)	307.177.000	003 - 201 - حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال (منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة)
188.800.000	004 - 201 - حاصل الضرائب غير المباشرة	133.478.000	004 - 201 - حاصل الضرائب غير المباشرة
1.000.000	005 - 201 - حاصل الجمارك	900.000	005 - 201 - حاصل الجمارك
141.700.000	005 - 201 - حاصل الجمارك	118.913.000	005 - 201 - حاصل الجمارك
848.600.000	المجموع الفرعي (1)	704.788.000	المجموع الفرعي (1)
2 - 1 - الإيرادات العادية :		2 - 1 - الإيرادات العادية :	
13.500.000	006 - 201 - حاصل دخل الاملاك الوطنية	13.000.000	006 - 201 - حاصل دخل الاملاك الوطنية
55.000.000	007 - 201 - الحواصل المختلفة للميزانية	10.000.000	007 - 201 - الحواصل المختلفة للميزانية
-	008 - 201 - الإيرادات النظامية	-	008 - 201 - الإيرادات النظامية
68.500.000	المجموع الفرعي (2)	23.000.000	المجموع الفرعي (2)
3 - 1 - الإيرادات الأخرى :		3 - 1 - الإيرادات الأخرى :	
130.500.000	الإيرادات الأخرى	130.500.000	الإيرادات الأخرى
130.500.000	المجموع الفرعي (3)	130.500.000	المجموع الفرعي (3)
1.047.600.000	مجموع الموارد العادية	858.288.000	مجموع الموارد العادية
2 - الجبالية البترولية :		2 - الجبالية البترولية :	
1.715.400.000	011 - 201 - الجبالية البترولية	973.000.000	011 - 201 - الجبالية البترولية
2.763.000.000	المجموع العام للإيرادات	1.831.288.000	المجموع العام للإيرادات

21	الجمهورية الرّسّميّة للجمهورية الجزائرية / العدد 49	19 رمضان عام 1431 هـ 29 شتة سنة 2010 م	23	الجمهورية الرّسّميّة للجمهورية الجزائرية / العدد 44	4 رمضان عام 1430 هـ 26 يوليوز سنة 2009 م																																																																																								
الجدول (1) الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2010			الملاحق الجدول (1) الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2009																																																																																										
<table border="1"> <thead> <tr> <th>المبالغ (بالاف دج)</th> <th>إيرادات الميزانية</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td></td> <td>1 - الموارد العادية</td> </tr> <tr> <td></td> <td>1 - 1 الإيرادات الجبلية :</td> </tr> <tr> <td>508.600.000</td> <td>201 - 001 - حاصل الضرائب المباشرة</td> </tr> <tr> <td>37.800.000</td> <td>201 - 002 - حاصل التسجيل والطابع</td> </tr> <tr> <td>526.300.000</td> <td>201 - 003 - حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال</td> </tr> <tr> <td>259.600.000</td> <td>(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتجات المستوردة)</td> </tr> <tr> <td>1.500.000</td> <td>201 - 004 - حاصل الضرائب غير المباشرة</td> </tr> <tr> <td>170.300.000</td> <td>201 - 005 - حاصل الجمارك</td> </tr> <tr> <td>1.244.800.000</td> <td>المجموع الفرعي (1)</td> </tr> <tr> <td></td> <td>2 - 1 - الإيرادات العادية :</td> </tr> <tr> <td>16.000.000</td> <td>201 - 006 - حاصل دخل الألاك الوطنية</td> </tr> <tr> <td>28.700.000</td> <td>201 - 007 - الحواصل المختلفة للميزانية</td> </tr> <tr> <td>-</td> <td>201 - 008 - الإيرادات النظامية</td> </tr> <tr> <td>44.700.000</td> <td>المجموع الفرعي (2)</td> </tr> <tr> <td></td> <td>3 - 1 - الإيرادات الأخرى :</td> </tr> <tr> <td>132.500.000</td> <td>الإيرادات الأخرى</td> </tr> <tr> <td>132.500.000</td> <td>المجموع الفرعي (3)</td> </tr> <tr> <td>1.421.700.000</td> <td>مجموع الموارد العادية</td> </tr> <tr> <td></td> <td>2 - الجبلية البترولية :</td> </tr> <tr> <td>1.501.700.000</td> <td>201 - 011 - الجبلية البترولية</td> </tr> <tr> <td>2.923.400.000</td> <td>المجموع العام للإيرادات</td> </tr> </tbody> </table>			المبالغ (بالاف دج)	إيرادات الميزانية		1 - الموارد العادية		1 - 1 الإيرادات الجبلية :	508.600.000	201 - 001 - حاصل الضرائب المباشرة	37.800.000	201 - 002 - حاصل التسجيل والطابع	526.300.000	201 - 003 - حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال	259.600.000	(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتجات المستوردة)	1.500.000	201 - 004 - حاصل الضرائب غير المباشرة	170.300.000	201 - 005 - حاصل الجمارك	1.244.800.000	المجموع الفرعي (1)		2 - 1 - الإيرادات العادية :	16.000.000	201 - 006 - حاصل دخل الألاك الوطنية	28.700.000	201 - 007 - الحواصل المختلفة للميزانية	-	201 - 008 - الإيرادات النظامية	44.700.000	المجموع الفرعي (2)		3 - 1 - الإيرادات الأخرى :	132.500.000	الإيرادات الأخرى	132.500.000	المجموع الفرعي (3)	1.421.700.000	مجموع الموارد العادية		2 - الجبلية البترولية :	1.501.700.000	201 - 011 - الجبلية البترولية	2.923.400.000	المجموع العام للإيرادات	<table border="1"> <thead> <tr> <th>المبالغ (بالاف دج)</th> <th>إيرادات الميزانية</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td></td> <td>1 - الموارد العادية</td> </tr> <tr> <td></td> <td>1 - 1 - الإيرادات الجبلية :</td> </tr> <tr> <td>336.900.000</td> <td>201 - 001 - حاصل الضرائب المباشرة</td> </tr> <tr> <td>31.100.000</td> <td>201 - 002 - حاصل التسجيل والطابع</td> </tr> <tr> <td>466.600.000</td> <td>201 - 003 - حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال</td> </tr> <tr> <td>254.200.000</td> <td>(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتجات المستوردة)</td> </tr> <tr> <td>1.000.000</td> <td>201 - 004 - حاصل الضرائب غير المباشرة</td> </tr> <tr> <td>179.000.000</td> <td>201 - 005 - حاصل الجمارك</td> </tr> <tr> <td>1.014.600.000</td> <td>المجموع الفرعي (1)</td> </tr> <tr> <td></td> <td>2 - 1 - الإيرادات العادية :</td> </tr> <tr> <td>15.000.000</td> <td>201 - 006 - حاصل دخل الألاك الوطنية</td> </tr> <tr> <td>71.600.000</td> <td>201 - 007 - الحواصل المختلفة للميزانية</td> </tr> <tr> <td>-</td> <td>201 - 008 - الإيرادات النظامية</td> </tr> <tr> <td>86.600.000</td> <td>المجموع الفرعي (2)</td> </tr> <tr> <td></td> <td>3 - 1 - الإيرادات الأخرى :</td> </tr> <tr> <td>150.500.000</td> <td>الإيرادات الأخرى</td> </tr> <tr> <td>150.500.000</td> <td>المجموع الفرعي (3)</td> </tr> <tr> <td>1.251.700.000</td> <td>مجموع الموارد العادية</td> </tr> <tr> <td></td> <td>2 - الجبلية البترولية :</td> </tr> <tr> <td>1.927.000.000</td> <td>201 - 011 - الجبلية البترولية</td> </tr> <tr> <td>3.178.700.000</td> <td>المجموع العام للإيرادات</td> </tr> </tbody> </table>			المبالغ (بالاف دج)	إيرادات الميزانية		1 - الموارد العادية		1 - 1 - الإيرادات الجبلية :	336.900.000	201 - 001 - حاصل الضرائب المباشرة	31.100.000	201 - 002 - حاصل التسجيل والطابع	466.600.000	201 - 003 - حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال	254.200.000	(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتجات المستوردة)	1.000.000	201 - 004 - حاصل الضرائب غير المباشرة	179.000.000	201 - 005 - حاصل الجمارك	1.014.600.000	المجموع الفرعي (1)		2 - 1 - الإيرادات العادية :	15.000.000	201 - 006 - حاصل دخل الألاك الوطنية	71.600.000	201 - 007 - الحواصل المختلفة للميزانية	-	201 - 008 - الإيرادات النظامية	86.600.000	المجموع الفرعي (2)		3 - 1 - الإيرادات الأخرى :	150.500.000	الإيرادات الأخرى	150.500.000	المجموع الفرعي (3)	1.251.700.000	مجموع الموارد العادية		2 - الجبلية البترولية :	1.927.000.000	201 - 011 - الجبلية البترولية	3.178.700.000	المجموع العام للإيرادات
المبالغ (بالاف دج)	إيرادات الميزانية																																																																																												
	1 - الموارد العادية																																																																																												
	1 - 1 الإيرادات الجبلية :																																																																																												
508.600.000	201 - 001 - حاصل الضرائب المباشرة																																																																																												
37.800.000	201 - 002 - حاصل التسجيل والطابع																																																																																												
526.300.000	201 - 003 - حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال																																																																																												
259.600.000	(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتجات المستوردة)																																																																																												
1.500.000	201 - 004 - حاصل الضرائب غير المباشرة																																																																																												
170.300.000	201 - 005 - حاصل الجمارك																																																																																												
1.244.800.000	المجموع الفرعي (1)																																																																																												
	2 - 1 - الإيرادات العادية :																																																																																												
16.000.000	201 - 006 - حاصل دخل الألاك الوطنية																																																																																												
28.700.000	201 - 007 - الحواصل المختلفة للميزانية																																																																																												
-	201 - 008 - الإيرادات النظامية																																																																																												
44.700.000	المجموع الفرعي (2)																																																																																												
	3 - 1 - الإيرادات الأخرى :																																																																																												
132.500.000	الإيرادات الأخرى																																																																																												
132.500.000	المجموع الفرعي (3)																																																																																												
1.421.700.000	مجموع الموارد العادية																																																																																												
	2 - الجبلية البترولية :																																																																																												
1.501.700.000	201 - 011 - الجبلية البترولية																																																																																												
2.923.400.000	المجموع العام للإيرادات																																																																																												
المبالغ (بالاف دج)	إيرادات الميزانية																																																																																												
	1 - الموارد العادية																																																																																												
	1 - 1 - الإيرادات الجبلية :																																																																																												
336.900.000	201 - 001 - حاصل الضرائب المباشرة																																																																																												
31.100.000	201 - 002 - حاصل التسجيل والطابع																																																																																												
466.600.000	201 - 003 - حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال																																																																																												
254.200.000	(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتجات المستوردة)																																																																																												
1.000.000	201 - 004 - حاصل الضرائب غير المباشرة																																																																																												
179.000.000	201 - 005 - حاصل الجمارك																																																																																												
1.014.600.000	المجموع الفرعي (1)																																																																																												
	2 - 1 - الإيرادات العادية :																																																																																												
15.000.000	201 - 006 - حاصل دخل الألاك الوطنية																																																																																												
71.600.000	201 - 007 - الحواصل المختلفة للميزانية																																																																																												
-	201 - 008 - الإيرادات النظامية																																																																																												
86.600.000	المجموع الفرعي (2)																																																																																												
	3 - 1 - الإيرادات الأخرى :																																																																																												
150.500.000	الإيرادات الأخرى																																																																																												
150.500.000	المجموع الفرعي (3)																																																																																												
1.251.700.000	مجموع الموارد العادية																																																																																												
	2 - الجبلية البترولية :																																																																																												
1.927.000.000	201 - 011 - الجبلية البترولية																																																																																												
3.178.700.000	المجموع العام للإيرادات																																																																																												

11	الجمهورية الرّسّميّة للجمهورية الجزائرية / العدد 72	4 صفر عام 1433 هـ 29 فيفبرور سنة 2011 م	25	الجمهورية الرّسّميّة للجمهورية الجزائرية / العدد 80	24 محرم عام 1432 هـ 30 فيفبرور سنة 2010 م																																																																																								
الملاحق الجدول (1) الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2012			الملاحق الجدول (1) الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2011																																																																																										
<table border="1"> <thead> <tr> <th>المبالغ (بالاف دج)</th> <th>إيرادات الميزانية</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td></td> <td>1 - الموارد العادية</td> </tr> <tr> <td></td> <td>1 - 1 الإيرادات الجبلية :</td> </tr> <tr> <td>677.730.000</td> <td>201 - 001 - حاصل الضرائب المباشرة</td> </tr> <tr> <td>43.770.000</td> <td>201 - 002 - حاصل التسجيل والطابع</td> </tr> <tr> <td>639.670.000</td> <td>201 - 003 - حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال</td> </tr> <tr> <td>330.200.000</td> <td>(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتجات المستوردة)</td> </tr> <tr> <td>2.000.000</td> <td>201 - 004 - حاصل الضرائب غير المباشرة</td> </tr> <tr> <td>232.580.000</td> <td>201 - 005 - حاصل الجمارك</td> </tr> <tr> <td>1.595.750.000</td> <td>المجموع الفرعي (1)</td> </tr> <tr> <td></td> <td>2 - 1 - الإيرادات العادية :</td> </tr> <tr> <td>19.000.000</td> <td>201 - 006 - حاصل ومداخل الألاك الوطنية</td> </tr> <tr> <td>54.300.000</td> <td>201 - 007 - الحواصل المختلفة للميزانية</td> </tr> <tr> <td>-</td> <td>201 - 008 - الإيرادات النظامية</td> </tr> <tr> <td>73.300.000</td> <td>المجموع الفرعي (2)</td> </tr> <tr> <td></td> <td>3 - 1 - الإيرادات الأخرى :</td> </tr> <tr> <td>225.000.000</td> <td>الإيرادات الأخرى</td> </tr> <tr> <td>225.000.000</td> <td>المجموع الفرعي (3)</td> </tr> <tr> <td>1.894.050.000</td> <td>مجموع الموارد العادية</td> </tr> <tr> <td></td> <td>2 - الجبلية البترولية :</td> </tr> <tr> <td>1.561.600.000</td> <td>201 - 011 - الجبلية البترولية</td> </tr> <tr> <td>3.455.650.000</td> <td>المجموع العام للإيرادات</td> </tr> </tbody> </table>			المبالغ (بالاف دج)	إيرادات الميزانية		1 - الموارد العادية		1 - 1 الإيرادات الجبلية :	677.730.000	201 - 001 - حاصل الضرائب المباشرة	43.770.000	201 - 002 - حاصل التسجيل والطابع	639.670.000	201 - 003 - حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال	330.200.000	(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتجات المستوردة)	2.000.000	201 - 004 - حاصل الضرائب غير المباشرة	232.580.000	201 - 005 - حاصل الجمارك	1.595.750.000	المجموع الفرعي (1)		2 - 1 - الإيرادات العادية :	19.000.000	201 - 006 - حاصل ومداخل الألاك الوطنية	54.300.000	201 - 007 - الحواصل المختلفة للميزانية	-	201 - 008 - الإيرادات النظامية	73.300.000	المجموع الفرعي (2)		3 - 1 - الإيرادات الأخرى :	225.000.000	الإيرادات الأخرى	225.000.000	المجموع الفرعي (3)	1.894.050.000	مجموع الموارد العادية		2 - الجبلية البترولية :	1.561.600.000	201 - 011 - الجبلية البترولية	3.455.650.000	المجموع العام للإيرادات	<table border="1"> <thead> <tr> <th>المبالغ (بالاف دج)</th> <th>إيرادات الميزانية</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td></td> <td>1 - الموارد العادية</td> </tr> <tr> <td></td> <td>1 - 1 الإيرادات الجبلية :</td> </tr> <tr> <td>560.700.000</td> <td>201 - 001 - حاصل الضرائب المباشرة</td> </tr> <tr> <td>39.700.000</td> <td>201 - 002 - حاصل التسجيل والطابع</td> </tr> <tr> <td>562.200.000</td> <td>201 - 003 - حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال</td> </tr> <tr> <td>263.100.000</td> <td>(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتجات المستوردة)</td> </tr> <tr> <td>1.500.000</td> <td>201 - 004 - حاصل الضرائب غير المباشرة</td> </tr> <tr> <td>160.400.000</td> <td>201 - 005 - حاصل الجمارك</td> </tr> <tr> <td>1.324.500.000</td> <td>المجموع الفرعي (1)</td> </tr> <tr> <td></td> <td>2 - 1 - الإيرادات العادية :</td> </tr> <tr> <td>19.000.000</td> <td>201 - 006 - حاصل ومداخل الألاك الوطنية</td> </tr> <tr> <td>19.000.000</td> <td>201 - 007 - الحواصل المختلفة للميزانية</td> </tr> <tr> <td>-</td> <td>201 - 008 - الإيرادات النظامية</td> </tr> <tr> <td>38.000.000</td> <td>المجموع الفرعي (2)</td> </tr> <tr> <td></td> <td>3 - 1 - الإيرادات الأخرى :</td> </tr> <tr> <td>157.500.000</td> <td>الإيرادات الأخرى</td> </tr> <tr> <td>157.500.000</td> <td>المجموع الفرعي (3)</td> </tr> <tr> <td>1.520.000.000</td> <td>مجموع الموارد العادية</td> </tr> <tr> <td></td> <td>2 - الجبلية البترولية :</td> </tr> <tr> <td>1.472.400.000</td> <td>201 - 011 - الجبلية البترولية</td> </tr> <tr> <td>2.992.400.000</td> <td>المجموع العام للإيرادات</td> </tr> </tbody> </table>			المبالغ (بالاف دج)	إيرادات الميزانية		1 - الموارد العادية		1 - 1 الإيرادات الجبلية :	560.700.000	201 - 001 - حاصل الضرائب المباشرة	39.700.000	201 - 002 - حاصل التسجيل والطابع	562.200.000	201 - 003 - حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال	263.100.000	(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتجات المستوردة)	1.500.000	201 - 004 - حاصل الضرائب غير المباشرة	160.400.000	201 - 005 - حاصل الجمارك	1.324.500.000	المجموع الفرعي (1)		2 - 1 - الإيرادات العادية :	19.000.000	201 - 006 - حاصل ومداخل الألاك الوطنية	19.000.000	201 - 007 - الحواصل المختلفة للميزانية	-	201 - 008 - الإيرادات النظامية	38.000.000	المجموع الفرعي (2)		3 - 1 - الإيرادات الأخرى :	157.500.000	الإيرادات الأخرى	157.500.000	المجموع الفرعي (3)	1.520.000.000	مجموع الموارد العادية		2 - الجبلية البترولية :	1.472.400.000	201 - 011 - الجبلية البترولية	2.992.400.000	المجموع العام للإيرادات
المبالغ (بالاف دج)	إيرادات الميزانية																																																																																												
	1 - الموارد العادية																																																																																												
	1 - 1 الإيرادات الجبلية :																																																																																												
677.730.000	201 - 001 - حاصل الضرائب المباشرة																																																																																												
43.770.000	201 - 002 - حاصل التسجيل والطابع																																																																																												
639.670.000	201 - 003 - حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال																																																																																												
330.200.000	(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتجات المستوردة)																																																																																												
2.000.000	201 - 004 - حاصل الضرائب غير المباشرة																																																																																												
232.580.000	201 - 005 - حاصل الجمارك																																																																																												
1.595.750.000	المجموع الفرعي (1)																																																																																												
	2 - 1 - الإيرادات العادية :																																																																																												
19.000.000	201 - 006 - حاصل ومداخل الألاك الوطنية																																																																																												
54.300.000	201 - 007 - الحواصل المختلفة للميزانية																																																																																												
-	201 - 008 - الإيرادات النظامية																																																																																												
73.300.000	المجموع الفرعي (2)																																																																																												
	3 - 1 - الإيرادات الأخرى :																																																																																												
225.000.000	الإيرادات الأخرى																																																																																												
225.000.000	المجموع الفرعي (3)																																																																																												
1.894.050.000	مجموع الموارد العادية																																																																																												
	2 - الجبلية البترولية :																																																																																												
1.561.600.000	201 - 011 - الجبلية البترولية																																																																																												
3.455.650.000	المجموع العام للإيرادات																																																																																												
المبالغ (بالاف دج)	إيرادات الميزانية																																																																																												
	1 - الموارد العادية																																																																																												
	1 - 1 الإيرادات الجبلية :																																																																																												
560.700.000	201 - 001 - حاصل الضرائب المباشرة																																																																																												
39.700.000	201 - 002 - حاصل التسجيل والطابع																																																																																												
562.200.000	201 - 003 - حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال																																																																																												
263.100.000	(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتجات المستوردة)																																																																																												
1.500.000	201 - 004 - حاصل الضرائب غير المباشرة																																																																																												
160.400.000	201 - 005 - حاصل الجمارك																																																																																												
1.324.500.000	المجموع الفرعي (1)																																																																																												
	2 - 1 - الإيرادات العادية :																																																																																												
19.000.000	201 - 006 - حاصل ومداخل الألاك الوطنية																																																																																												
19.000.000	201 - 007 - الحواصل المختلفة للميزانية																																																																																												
-	201 - 008 - الإيرادات النظامية																																																																																												
38.000.000	المجموع الفرعي (2)																																																																																												
	3 - 1 - الإيرادات الأخرى :																																																																																												
157.500.000	الإيرادات الأخرى																																																																																												
157.500.000	المجموع الفرعي (3)																																																																																												
1.520.000.000	مجموع الموارد العادية																																																																																												
	2 - الجبلية البترولية :																																																																																												
1.472.400.000	201 - 011 - الجبلية البترولية																																																																																												
2.992.400.000	المجموع العام للإيرادات																																																																																												

الجدول (1) الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2014		الجدول (1) الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2013	
المبالغ (بالآلاف دج)	إيرادات الميزانية	المبالغ (بالآلاف دج)	إيرادات الميزانية
1 - الموارد العادية			
1.1 - الإيرادات الجبائية :			
866.120.000	001 - حواصل الضرائب المباشرة..... 201 -	901.000.000	001 - حواصل الضرائب المباشرة..... 201 -
59.300.000	002 - حواصل التسجيل والطابع..... 201 -	49.400.000	002 - حواصل التسجيل والطابع..... 201 -
853.330.000	003 - حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال..... 201 -	649.200.000	003 - حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال..... 201 -
510.720.000	(مستورها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتجات المستوردة)..... 201 -	324.200.000	(مستورها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتجات المستوردة)..... 201 -
3.000.000	004 - حواصل الضرائب غير المباشرة..... 201 -	1.500.000	004 - حواصل الضرائب غير المباشرة..... 201 -
485.700.000	005 - حواصل الجمارك..... 201 -	228.300.000	005 - حواصل الجمارك..... 201 -
2.267.450.000	المجموع الفرعي (1)	1.831.400.000	المجموع الفرعي (1)
2.1 - الإيرادات العادية :			
21.000.000	006 - حاصل دخل الأملاك الوطنية..... 201 -	20.000.000	006 - حاصل دخل الأملاك الوطنية..... 201 -
64.000.000	007 - الحواصل المختلفة للميزانية..... 201 -	62.700.000	007 - الحواصل المختلفة للميزانية..... 201 -
-	008 - الإيرادات النظامية..... 201 -	-	008 - الإيرادات النظامية..... 201 -
85.000.000	المجموع الفرعي (2)	82.700.000	المجموع الفرعي (2)
3.1 - الإيرادات الأخرى :			
288.000.000	الإيرادات الأخرى.....	290.000.000	الإيرادات الأخرى.....
288.000.000	المجموع الفرعي (3)	290.000.000	المجموع الفرعي (3)
2.640.450.000	مجموع الموارد العادية	2.204.100.000	مجموع الموارد العادية
2 - الجباية البترولية :			
1.577.730.000	011 - الجباية البترولية..... 201 -	1.615.900.000	011 - الجباية البترولية..... 201 -
4.218.180.000	المجموع العام للإيرادات	3.820.000.000	المجموع العام للإيرادات

الجدول (1) الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2016		الجدول (1) الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2015	
المبالغ (بالآلاف دج)	إيرادات الميزانية	المبالغ (بالآلاف دج)	إيرادات الميزانية
1 - الموارد العادية			
1.1 - الإيرادات الجبائية :			
1.058.220.000	001 - حواصل الضرائب المباشرة..... 201 -	947.950.000	001 - حواصل الضرائب المباشرة..... 201 -
89.730.000	002 - حواصل التسجيل والطابع..... 201 -	76.500.000	002 - حواصل التسجيل والطابع..... 201 -
1.014.380.000	003 - حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال..... 201 -	920.260.000	003 - حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال..... 201 -
593.790.000	(مستورها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتجات المستوردة)..... 201 -	556.600.000	(مستورها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتجات المستوردة)..... 201 -
5.000.000	004 - حواصل الضرائب غير المباشرة..... 201 -	4.000.000	004 - حواصل الضرائب غير المباشرة..... 201 -
555.350.000	005 - حواصل الجمارك..... 201 -	517.000.000	005 - حواصل الجمارك..... 201 -
2.722.680.000	المجموع الفرعي (1)	2.465.710.000	المجموع الفرعي (1)
2.1 - الإيرادات العادية :			
33.000.000	006 - حاصل دخل أملاك الدولة..... 201 -	22.000.000	006 - حاصل دخل الأملاك الوطنية..... 201 -
62.000.000	007 - الحواصل المختلفة للميزانية..... 201 -	62.000.000	007 - الحواصل المختلفة للميزانية..... 201 -
-	008 - الإيرادات النظامية..... 201 -	-	008 - الإيرادات النظامية..... 201 -
95.000.000	المجموع الفرعي (2)	84.000.000	المجموع الفرعي (2)
3.1 - الإيرادات الأخرى :			
247.200.000	الإيرادات الأخرى.....	412.000.000	الإيرادات الأخرى.....
247.200.000	المجموع الفرعي (3)	412.000.000	المجموع الفرعي (3)
3.064.880.000	مجموع الموارد العادية	2.961.710.000	مجموع الموارد العادية
2 - الجباية البترولية :			
1.682.550.000	011 - الجباية البترولية..... 201 -	1.722.940.000	011 - الجباية البترولية..... 201 -
4.747.430.000	المجموع العام للإيرادات	4.684.650.000	المجموع العام للإيرادات

الجدول (1) الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2017	
المبالغ (بالآلاف دج)	إيرادات الميزانية
1 - الموارد العادية	
1.1 - الإيرادات الجبائية :	
1.297.668.000	001 - حواصل الضرائب المباشرة..... 201 -
114.981.000	002 - حواصل التسجيل والطابع..... 201 -
1.047.601.000	003 - حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال..... 201 -
(556.221.000)	(مستورها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتجات المستوردة)..... 201 -
9.563.000	004 - حواصل الضرائب غير المباشرة..... 201 -
345.570.000	005 - حواصل الجمارك..... 201 -
2.845.374.000	المجموع الفرعي (1)
2.1 - الإيرادات العادية :	
25.000.000	006 - حاصل دخل أملاك الدولة..... 201 -
75.000.000	007 - الحواصل المختلفة للميزانية..... 201 -
20.000	008 - الإيرادات النظامية..... 201 -
100.000.000	المجموع الفرعي (2)
3.1 - الإيرادات الأخرى :	
490.000.000	الإيرادات الأخرى.....
490.000.000	المجموع الفرعي (3)
3.435.394.000	مجموع الموارد العادية
2 - الجباية البترولية :	
2.200.120.000	011 - الجباية البترولية..... 201 -
5.635.514.000	المجموع العام للإيرادات

الملحق رقم 02

19 جمادى الثانية عام 1426 هـ 26 يوليوس سنة 2005 م		52		11		19 جمادى الثانية عام 1426 هـ 26 يوليوس سنة 2005 م	
الجمهورية الرئاسية للجمهورية الجزائرية / العدد 52		الجمهورية الرئاسية للجمهورية الجزائرية / العدد 52		الجمهورية الرئاسية للجمهورية الجزائرية / العدد 52		الجمهورية الرئاسية للجمهورية الجزائرية / العدد 52	
الجدول (ج)				الجدول (ب)			
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2005 حسب القطاعات				توزيع الامتصاصات المخصصة بعنوان ميزانية التجهيز لسنة 2005 حسب كل دائرة وزارية			
(بالآلاف د.ج)				الدوائر الوزارية			
القطاعات	رخص البرامج	امتصاصات الدفع		المبالغ (د.ج)			
الصناعة.....	-	500.000		4.375.904.000	رئاسة الجمهورية.....		
الزراعة والري.....	163.296.000	132.510.000		2.078.411.000	مجلس رئيس الحكومة.....		
الخدمات المنجزة.....	37.150.000	26.133.000		214.319.700.000	الدفاع الوطني.....		
القطاعات القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	677.697.000	243.927.000		149.273.426.000	الدبلوماسية والجماعات المحلية.....		
التربية والتكوين.....	149.770.000	90.874.000		23.366.072.000	الشؤون الخارجية.....		
القطاعات القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	58.663.000	50.823.000		18.475.167.000	العدل.....		
عدم الحصول على السكن.....	162.485.000	75.675.000		26.972.811.000	القائمة.....		
مواضيع مختلفة.....	128.920.000	130.960.000		3.232.852.000	الطاقة والمناجم.....		
المخططات البلدية للتنمية.....	46.000.000	38.000.000		5.069.691.000	الموارد المائية.....		
المجموع الفرعي للاستثمار	1.423.981.000	789.402.800		241.371.000	المساهمات وترقية الاستثمارات.....		
عدم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص.....	-	211.485.000		2.825.403.000	التجارة.....		
والخص بخصف نسب الفوائد).....	-	211.485.000		7.480.001.000	الشؤون الدينية والأوقاف.....		
حساب تسيير العمليات الواردة في البرنامج لإعادة.....	5.023.000	13.823.000		110.081.231.000	التهيئة العمرانية والبيئة.....		
البرنامج التكميلي لغاثة الولايات.....	60.000.000	15.000.000		706.729.000	النقل.....		
إنجاز الصالونات إثر زلزال 21 ماي سنة 2003.....	-	12.000.000		1.814.563.000	التربية الوطنية.....		
احتياطي نفقات غير متوقعة.....	6.000.000	6.000.000		216.908.890.000	الزراعة والتنمية الريفية.....		
المجموع الفرعي للمعاملات برأس المال	71.023.000	258.308.000		9.626.084.000	الاشغال العمومية.....		
مجموع ميزانية التجهيز	1.495.004.600	1.047.710.800		2.716.461.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....		
				63.282.262.000	الثقافة.....		
				2.925.686.000	الاتصال.....		
				769.098.000	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.....		
				479.592.000	التعليم العالي والبحث العلمي.....		
				78.671.380.000	البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.....		
				1.088.656.000	العلاقات مع البرلمان.....		
				100.422.000	التكوين والتعليم المهنيين.....		
				16.402.855.000	السكن والعمارة.....		
				4.737.855.000	العمل والضمان الاجتماعي.....		
				354.646.000	التشغيل والتأمين الوطني.....		
				21.365.666.000	الصيد البحري والموارد السمكية.....		
				42.351.597.000	السياحة.....		
				681.728.000			
				9.596.782.000			
				767.006.000			
				1.043.136.998.000	المجموع الفرعي		
				212.136.002.000	التكاليف المشتركة		
				1.255.273.000.000	المجموع العام		

19 جمادى الثانية عام 1427 هـ 19 يوليوس سنة 2006 م		47		11		19 جمادى الثانية عام 1427 هـ 19 يوليوس سنة 2006 م	
الجمهورية الرئاسية للجمهورية الجزائرية / العدد 47		الجمهورية الرئاسية للجمهورية الجزائرية / العدد 47		الجمهورية الرئاسية للجمهورية الجزائرية / العدد 47		الجمهورية الرئاسية للجمهورية الجزائرية / العدد 47	
الجدول (ج)				الجدول (ب)			
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2006 حسب القطاعات				توزيع الامتصاصات المخصصة بعنوان ميزانية التجهيز لسنة 2006 حسب كل دائرة وزارية			
(بالآلاف د.ج)				الدوائر الوزارية			
القطاعات	رخص البرامج	امتصاصات الدفع		المبالغ (د.ج)			
الصناعة.....	1.125.000	313.000		4.375.766.000	رئاسة الجمهورية.....		
الزراعة والري.....	675.168.400	278.033.900		2.047.229.000	مجلس رئيس الحكومة.....		
الخدمات المنجزة.....	84.981.600	55.122.800		224.766.775.000	الدفاع الوطني.....		
القطاعات القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	2.031.528.300	544.862.600		186.801.848.000	الدبلوماسية والجماعات المحلية.....		
التربية والتكوين.....	366.581.060	269.368.660		32.409.098.000	الشؤون الخارجية.....		
القطاعات القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	225.561.500	90.518.000		19.548.923.000	العدل.....		
عدم الحصول على السكن.....	356.290.750	172.690.250		3.664.963.000	القائمة.....		
مواضيع مختلفة.....	272.472.000	200.877.000		4.625.415.000	الطاقة والمناجم.....		
المخططات البلدية للتنمية.....	112.228.000	118.158.000		269.295.000	الموارد المائية.....		
المجموع الفرعي للاستثمار	4.128.936.610	1.729.944.210		2.999.487.000	المساهمات وترقية الاستثمارات.....		
أجال استحقاقات تسديد سندات الخزينة.....	-	3.895.000		8.168.833.000	التجارة.....		
ممتلكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.....	-	3.895.000		110.081.456.000	الشؤون الدينية والأوقاف.....		
عدم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحساب التخصيص الخاص.....	-	3.895.000		1.069.551.000	المجاهدين.....		
والخصف نسب الفوائد).....	-	3.895.000		5.623.943.000	التهيئة العمرانية والبيئة.....		
البرنامج التكميلي لغاثة الولايات.....	150.000.000	80.000.000		222.455.012.000	النقل.....		
احتياطي نفقات غير متوقعة.....	36.000.000	25.000.000		21.183.889.000	التربية الوطنية.....		
المجموع الفرعي للمعاملات برأس المال	186.000.000	388.938.110		2.798.151.000	الزراعة والتنمية الريفية.....		
مجموع ميزانية التجهيز	4.314.936.610	2.118.879.320		70.317.276.000	الاشغال العمومية.....		
				7.346.539.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....		
				3.553.324.000	الثقافة.....		
				958.384.000	الاتصال.....		
				85.669.925.000	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.....		
				1.051.631.000	التعليم العالي والبحث العلمي.....		
				103.955.000	البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.....		
				16.985.200.000	العلاقات مع البرلمان.....		
				5.076.173.000	التكوين والتعليم المهنيين.....		
				394.262.000	السكن والعمارة.....		
				19.736.360.250	العمل والضمان الاجتماعي.....		
				75.746.103.750	التشغيل والتأمين الوطني.....		
				701.061.000	الصيد البحري والموارد السمكية.....		
				11.380.291.000	السياحة.....		
				818.283.000			
				1.179.010.378.000	المجموع الفرعي		
				260.638.448.000	التكاليف المشتركة		
				1.439.648.826.000	المجموع العام		

19 جمادى الثانية عام 1427 هـ 25 يوليوس سنة 2007 م		47		11		19 جمادى الثانية عام 1427 هـ 25 يوليوس سنة 2007 م	
الجمهورية الرئاسية للجمهورية الجزائرية / العدد 47		الجمهورية الرئاسية للجمهورية الجزائرية / العدد 47		الجمهورية الرئاسية للجمهورية الجزائرية / العدد 47		الجمهورية الرئاسية للجمهورية الجزائرية / العدد 47	
الجدول (ج)				الجدول (ب)			
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2007 حسب القطاعات				توزيع الامتصاصات المخصصة بعنوان ميزانية التجهيز لسنة 2007 حسب كل دائرة وزارية			
(بالآلاف د.ج)				الدوائر الوزارية			
القطاعات	رخص البرامج	امتصاصات الدفع		المبالغ (د.ج)			
الصناعة.....	1.000.500	1.325.300		4.394.699.000	رئاسة الجمهورية.....		
الزراعة والري.....	397.830.900	237.156.000		2.175.006.000	مجلس رئيس الحكومة.....		
الخدمات المنجزة.....	48.829.000	38.747.300		273.414.880.000	الدفاع الوطني.....		
القطاعات القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	1.059.957.200	661.146.700		244.817.020.000	الدبلوماسية والجماعات المحلية.....		
التربية والتكوين.....	135.787.800	166.471.000		31.317.666.000	الشؤون الخارجية.....		
القطاعات القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	105.826.340	89.796.000		32.325.735.000	العدل.....		
عدم الحصول على سكن.....	324.843.000	303.490.160		4.429.255.000	القائمة.....		
مواضيع مختلفة.....	259.800.000	197.960.000		10.514.027.000	الطاقة والمناجم.....		
المخططات البلدية للتنمية.....	106.780.000	105.700.000		826.476.000	الموارد المائية.....		
المجموع الفرعي للاستثمار	2.440.654.740	1.801.732.860		5.517.547.000	المساهمات وترقية الاستثمارات.....		
أجال استحقاقات تسديد سندات الخزينة.....	-	-		8.264.476.000	التجارة.....		
ممتلكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.....	-	-		10.394.981.000	الشؤون الدينية والأوقاف.....		
عدم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحساب التخصيص الخاص.....	-	-		107.985.593.000	المجاهدين.....		
والخصف نسب الفوائد).....	-	-		2.381.494.000	التهيئة العمرانية والبيئة والسياسة.....		
إعادة تأسيس البنوك العمومية.....	285.000.000	151.000.000		7.374.778.000	النقل.....		
البرنامج التكميلي لغاثة الولايات.....	54.925.000	22.525.000		268.969.543.000	التربية الوطنية.....		
احتياطي نفقات غير متوقعة.....	339.928.000	492.317.800		23.264.371.000	التربية الوطنية.....		
الأمعاء المرتبطة بديونيات البلديات.....	-	15.100.000		3.489.757.000	الزراعة والتنمية الريفية.....		
المجموع الفرعي للمعاملات برأس المال	339.928.000	492.317.800		110.263.858.000	الاشغال العمومية.....		
مجموع ميزانية التجهيز	2.780.579.740	2.294.050.360		7.615.736.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....		
				4.440.315.000	الثقافة.....		
				1.191.754.000	الاتصال.....		
				104.849.430.000	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.....		
				1.422.772.000	التعليم العالي والبحث العلمي.....		
				124.947.000	البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.....		
				19.314.685.000	العلاقات مع البرلمان.....		
				6.954.302.000	التكوين والتعليم المهنيين.....		
				36.421.110.000	السكن والعمارة.....		
				67.648.206.000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.....		
				838.839.000	التشغيل والتأمين الوطني.....		
				18.180.859.000	الصيد البحري والموارد السمكية.....		
					السياحة.....		
				1.436.826.668.000	المجموع الفرعي		
				216.171.697.000	التكاليف المشتركة		
				1.652.698.265.000	المجموع العام		

قائمة الملاحق

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 42			الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 42		
الجدول (ج)			الجدول (ب)		
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2008 حسب القطاعات			توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية الشهور لسنة 2008 حسب كل دائرة وزارية		
(بالاف دج)			الدوائر الوزارية		
القطاعات	رخص البرامج	امتحانات الدفع	المبالغ (ج)		
الصناعة	1.169.000	667.000	5.366.128.000	رئاسة الجمهورية	
الزراعة والري	384.847.229	336.480.020	1.375.138.000	مصالح الوزير الأول	
دعم الخدمات المنتجة	30.767.700	32.575.000	334.044.545.000	الدفاع الوطني	
المشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	537.500.822	655.927.000	332.685.725.000	الداخلية والجماعات المحلية	
التربية والتكوين	167.367.267	164.988.000	27.576.146.000	الشؤون الخارجية	
المشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	171.496.033	113.257.000	31.893.479.000	العدل	
دعم الحصول على سكن	341.704.931	314.589.000	38.518.737.000	المالية	
مواضيع مختلفة	244.893.000	210.512.000	6.182.274.000	الطاقة والنسيج	
المخططات البلدية للتنمية	80.430.600	80.430.600	11.205.385.000	الموارد المائية	
المجموع الفرعي للاستثمار	1.960.176.582	1.909.428.620	1.335.312.000	الصناعة وترقية الاستثمارات	
دعم النشاط الاقتصادي (تخصصات لعمليات التشغيل الخاصة وخفض نسب الفوائد)	-	383.396.500	7.061.767.000	التجارة	
إعادة رسملة البنوك العمومية	-	40.000.000	13.698.635.000	الشؤون الدينية والأوقاف	
البرامج التكميلية لغاثة الولايات	288.225.000	115.140.000	141.444.685.000	المجاهدين	
احتياطي نفقات غير متوقعة	142.858.818	39.040.380	4.935.845.000	التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة	
تغطية ديون البلديات (المادة 79 من قانون المالية لسنة 2008)	-	32.000.000	8.338.229.000	التربية الوطنية	
المجموع الفرعي للمعاملات برأس المال	431.083.818	609.876.880	327.291.761.000	الزراعة والتنمية الريفية	
مجموع ميزانية التجهيز	2.391.260.400	2.519.002.500	173.908.788.000	الأشغال العمومية	
			4.330.012.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	
			143.966.628.000	الثقافة	
			14.221.955.000	الاتصال	
			5.488.981.000	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	
			1.442.188.000	التعليم العالي والبحث العلمي	
			129.190.158.000	البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	
			1.723.089.000	العلاقات مع البرلمان	
			157.513.000	التكوين والتعليم المهنيين	
			22.629.195.000	السكن والعمارة	
			8.721.964.000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	
			82.332.697.000	التضامن الوطني والأسرة والهياكل الوطنية بالخارج	
			85.164.664.000	المسند البشري والموارد البشرية	
			1.105.471.000	الشباب والرياضة	
			16.317.305.000		
			1.983.454.399.000	المجموع الفرعي	
			379.733.797.000	التكاليف المحترقة	
			2.363.188.196.000	المجموع العام	

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 44			الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 49		
الجدول (ج)			الجدول (ب)		
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2009 حسب القطاعات			توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية الشهور لسنة 2010 حسب كل دائرة وزارية		
(بالاف دج)			الدوائر الوزارية		
القطاعات	رخص البرامج	امتحانات الدفع	المبالغ (ج)		
الصناعة	744.000	1.251.000	7.530.516.000	رئاسة الجمهورية	
الزراعة والري	229.130.000	359.400.000	2.845.611.000	مصالح الوزير الأول	
دعم الخدمات المنتجة	22.758.600	38.383.600	421.866.177.000	الدفاع الوطني	
المشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	1.093.703.300	728.278.500	31.264.497.000	الداخلية والجماعات المحلية	
التربية والتكوين	301.135.000	242.143.000	45.499.435.000	الشؤون الخارجية	
المشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	220.664.000	191.386.000	48.775.355.000	العدل	
دعم الحصول على سكن	618.425.000	230.477.000	392.402.144.000	المالية	
مواضيع مختلفة	258.822.300	227.646.300	7.845.277.000	الطاقة والنسيج	
المخططات البلدية للتنمية	95.000.000	95.000.000	5.077.076.000	الموارد المائية	
المجموع الفرعي للاستثمار	2.840.382.200	2.113.968.400	3.504.113.000	الصناعة وترقية الاستثمارات	
دعم النشاط الاقتصادي (تخصصات لعمليات التشغيل الخاصة وخفض نسب الفوائد)	-	393.405.000	10.538.016.000	التجارة	
إعادة رسملة البنوك العمومية	-	50.000.000	14.573.089.000	الشؤون الدينية والأوقاف	
تخصص برأس المال الصندوق الوطني للاستثمار	-	75.000.000	168.001.904.000	المجاهدين	
تخصص صندوق للاستثمار لصالح الولايات	-	48.000.000	4.027.488.000	التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة	
البرامج التكميلية لغاثة الولايات	337.190.000	105.800.000	19.345.253.000	التربية الوطنية	
احتياطي نفقات غير متوقعة	53.551.900	27.146.700	662.916.579.000	الزراعة والتنمية الريفية	
المجموع الفرعي للمعاملات برأس المال	390.741.900	699.381.700	116.020.744.000	الأشغال العمومية	
مجموع ميزانية التجهيز	3.231.124.100	2.813.317.100	22.700.130.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	
			7.567.720.000	الثقافة	
			2.067.612.000	الاتصال	
			173.483.802.000	المساحة والصناعة التقليدية	
			2.027.647.000	التعليم العالي والبحث العلمي	
			194.649.000	البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	
			28.498.036.000	العلاقات مع البرلمان	
			10.675.181.000	التكوين والتعليم المهنيين	
			72.323.886.000	السكن والعمارة	
			95.462.389.000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	
			1.482.697.000	التضامن الوطني والأسرة والهياكل الوطنية بالخارج	
			23.484.072.000	المسند البشري والموارد البشرية	
			2.624.801.828.200	الشباب والرياضة	
			821.498.294.300	المجموع الفرعي	
			3.446.999.823.900	التكاليف المحترقة	
				المجموع العام	

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 49			الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 44		
الجدول (ج)			الجدول (ب)		
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2010 حسب القطاعات			توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية الشهور لسنة 2009 حسب كل دائرة وزارية		
(بالاف دج)			الدوائر الوزارية		
القطاعات	رخص البرامج	امتحانات الدفع	المبالغ (ج)		
الصناعة	1.006.000	665.000	6.582.436.000	رئاسة الجمهورية	
الزراعة والري	332.984.000	336.176.000	2.559.069.000	مصالح الوزير الأول	
دعم الخدمات المنتجة	86.894.000	44.747.000	398.822.527.000	الدفاع الوطني	
المشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	1.476.100.800	1.096.303.800	374.858.579.000	الداخلية والجماعات المحلية	
التربية والتكوين	311.609.600	284.563.600	44.728.570.000	الشؤون الخارجية	
المشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	285.100.200	213.290.200	42.291.467.000	العدل	
دعم الحصول على سكن	108.291.000	230.465.000	46.319.589.000	المالية	
مواضيع مختلفة	300.432.000	200.400.000	18.744.254.000	الطاقة والنسيج	
المخططات البلدية للتنمية	60.000.000	60.000.000	7.748.356.000	الموارد المائية	
المجموع الفرعي للاستثمار	2.932.417.600	2.466.870.600	1.569.062.000	الصناعة وترقية الاستثمارات	
دعم النشاط الاقتصادي (تخصصات لعمليات التشغيل الخاصة وخفض نسب الفوائد)	-	400.638.000	8.562.274.000	التجارة	
تخصص برأس المال الصندوق الوطني للاستثمار	-	75.000.000	14.359.100.000	الشؤون الدينية والأوقاف	
تخصص أموال الصندوق الوطني للاستثمار	-	45.052.400	151.085.449.000	المجاهدين	
البرامج التكميلية لغاثة الولايات	344.134.400	26.600.000	5.697.994.000	التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة	
احتياطي نفقات غير متوقعة	53.400.000	26.600.000	8.215.955.000	التربية الوطنية	
المجموع الفرعي للمعاملات برأس المال	399.534.400	886.290.400	378.552.936.000	الزراعة والتنمية الريفية	
مجموع ميزانية التجهيز	3.331.952.000	3.022.861.000	210.881.313.000	الأشغال العمومية	
			5.155.451.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	
			181.805.829.000	الثقافة	
			18.875.680.000	الاتصال	
			8.515.150.000	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	
			1.585.673.000	التعليم العالي والبحث العلمي	
			155.160.798.000	البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	
			1.953.240.000	العلاقات مع البرلمان	
			188.000.000	التكوين والتعليم المهنيين	
			26.366.588.000	السكن والعمارة	
			9.983.593.000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	
			71.010.011.000	التضامن الوطني والأسرة والهياكل الوطنية بالخارج	
			93.218.307.000	المسند البشري والموارد البشرية	
			1.327.486.000	الشباب والرياضة	
			18.621.872.000		
			2.318.338.697.000	المجموع الفرعي	
			348.918.983.000	التكاليف المحترقة	
			2.661.257.680.000	المجموع العام	

الجمهورية التونسية للجمهورية الجزائرية / العدد 80		24 صفر عام 1432 هـ 24 ديسمبر سنة 2010 م		الجمهورية التونسية للجمهورية الجزائرية / العدد 80		24 صفر عام 1432 هـ 24 ديسمبر سنة 2010 م	
الجدول (ج)				الجدول (ب)			
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2011 حسب القطاعات				توزيع الامتيازات المخصصة بخزان ميزانية التجهيز لسنة 2011 حسب كل دائرة وزارية			
(بالتاف دج)				(بالتاف دج)			
القطاعات	رخص البرنامج	امتيازات الدفع		الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)		
الصناعة	116.000	772.000		رئاسة الجمهورية	8.329.601.000		
الزراعة والري	291.052.000	392.442.000		مصالح الوزير الأول	1.774.314.000		
دعم الخدمات المنجزة	18.169.500	39.445.500		الدفاع الوطني	516.638.000.000		
المؤسسات القاعدية الاقتصادية والإدارية	743.382.000	941.890.500		الداخلية والجماعات المحلية	419.486.622.000		
التربية والتكوين	428.486.000	540.754.000		الشؤون الخارجية	28.363.652.000		
المؤسسات القاعدية الاجتماعية والثقافية	177.816.000	363.062.000		العدل	49.815.764.000		
دعم الحصول على سكن	396.466.000	240.560.000		القضية	58.371.770.000		
مواضيع مختلفة	300.000.000	200.000.000		الثقافة والشباب	30.416.135.000		
المخططات البيئية للتنمية	60.000.000	60.000.000		الطاقة المائية	11.111.443.000		
المجموع الفرعي للاستثمار	2.418.487.800	2.778.926.000		المواد البترولية	11.111.443.000		
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لمسابقات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	—	375.194.000		الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الاستثمار	4.135.439.000		
البرامج التكميلية لغائدة الولايات	—	—		التجارة	12.361.594.000		
امتيازات لنفقات غير متوقعة	60.000.000	30.000.000		الشؤون الدينية والإيقاف	16.096.937.000		
المجموع الفرعي للمعاملات برأس المال	66.000.000	408.194.000		التهيئة العمرانية والبيئة	169.614.694.000		
مجموع ميزانية التجهيز	2.478.487.800	3.184.120.000		المهنيين	3.266.759.000		
				التهيئة العمرانية والبيئة	28.874.103.000		
				الطاقة	569.317.554.000		
				الثقافة والشباب	115.907.074.000		
				الزراعة والري	8.912.595.000		
				الدفاع الوطني	227.859.541.000		
				الشؤون الخارجية	22.913.218.000		
				العدل	7.200.012.000		
				القضية	3.992.419.000		
				التعليم العالي والبحث العلمي	212.830.565.000		
				المهنيين	2.899.636.000		
				التربية والتكوين	241.660.000		
				الثقافة والشباب	38.328.953.000		
				الزراعة والري	13.181.921.000		
				الدفاع الوطني	76.058.041.000		
				الشؤون الخارجية	109.466.698.000		
				العدل	1.811.565.000		
				القضية	28.280.209.000		
				التعليم العالي والبحث العلمي	2.796.717.597.000		
				المهنيين	437.889.037.000		
				التربية والتكوين	4.334.706.634.000		

الجمهورية التونسية للجمهورية الجزائرية / العدد 72		4 صفر عام 1433 هـ 29 ديسمبر سنة 2011 م		الجمهورية التونسية للجمهورية الجزائرية / العدد 72		4 صفر عام 1433 هـ 29 ديسمبر سنة 2011 م	
الجدول (ج)				الجدول (ب)			
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2012 حسب القطاعات				توزيع الامتيازات المخصصة بخزان ميزانية التجهيز لسنة 2012 حسب كل دائرة وزارية			
(بالتاف دج)				(بالتاف دج)			
القطاعات	رخص البرنامج	امتيازات الدفع		الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)		
الصناعة	16.448.000	15.567.000		رئاسة الجمهورية	12.577.574.000		
الزراعة والري	203.686.120	301.257.000		مصالح الوزير الأول	2.447.889.000		
دعم الخدمات المنجزة	6.616.870	20.329.870		الدفاع الوطني	723.123.173.000		
المؤسسات القاعدية الاقتصادية والإدارية	1.496.802.280	1.018.055.111		الداخلية والجماعات المحلية	622.293.318.000		
التربية والتكوين	198.511.000	133.624.000		الشؤون الخارجية	29.716.600.000		
المؤسسات القاعدية الاجتماعية والثقافية	91.125.000	92.970.500		العدل	75.487.291.000		
دعم الحصول على سكن	409.665.000	295.550.000		القضية	104.196.257.000		
مواضيع مختلفة	300.000.000	200.000.000		التعليم العالي والبحث العلمي	31.783.386.000		
المخططات البيئية للتنمية	67.000.000	67.000.000		المهنيين	50.291.662.000		
المجموع الفرعي للاستثمار	2.789.884.270	2.144.383.481		التربية والتكوين	961.428.000		
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لمسابقات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	—	616.063.100		الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الاستثمار	4.395.874.000		
البرامج التكميلية لغائدة الولايات	—	—		التجارة	22.189.764.000		
امتيازات لنفقات غير متوقعة	60.000.000	60.000.000		الشؤون الدينية والإيقاف	29.630.963.000		
المجموع الفرعي للمعاملات برأس المال	60.000.000	676.063.100		المهنيين	191.635.982.000		
مجموع ميزانية التجهيز	2.849.884.270	2.820.416.881		الثقافة والشباب	3.487.118.000		
				التهيئة العمرانية والبيئة	28.387.232.000		
				الطاقة	544.383.508.000		
				الثقافة والشباب	242.383.415.000		
				الزراعة والري	12.342.022.000		
				الدفاع الوطني	404.945.348.000		
				الشؤون الخارجية	19.618.095.000		
				العدل	10.739.311.000		
				القضية	4.289.735.000		
				التعليم العالي والبحث العلمي	277.173.918.000		
				المهنيين	3.927.269.000		
				التربية والتكوين	22.806.000		
				الثقافة والشباب	49.132.525.000		
				الزراعة والري	18.204.576.000		
				الدفاع الوطني	186.100.734.000		
				الشؤون الخارجية	165.845.327.000		
				العدل	2.647.204.000		
				القضية	36.141.213.000		
				التعليم العالي والبحث العلمي	3.918.898.317.000		
				المهنيين	497.658.186.000		
				التربية والتكوين	4.608.250.475.000		

الجمهورية التونسية للجمهورية الجزائرية / العدد 72		16 صفر عام 1434 هـ 30 ديسمبر سنة 2012 م		الجمهورية التونسية للجمهورية الجزائرية / العدد 72		16 صفر عام 1434 هـ 30 ديسمبر سنة 2012 م	
الجدول (ج)				الجدول (ب)			
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2013 حسب القطاعات				توزيع الامتيازات بخزان ميزانية التجهيز لسنة 2013 حسب كل دائرة وزارية			
(بالتاف دج)				(بالتاف دج)			
القطاعات	رخص البرنامج	امتيازات الدفع		الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)		
الصناعة	61.500	3.050.000		رئاسة الجمهورية	9.305.494.000		
الزراعة والري	187.273.400	129.613.000		مصالح الوزير الأول	3.363.645.000		
دعم الخدمات المنجزة	13.741.060	22.286.060		الدفاع الوطني	825.866.800.000		
المؤسسات القاعدية الاقتصادية والإدارية	1.113.654.100	713.925.100		وزارة الداخلية والجماعات المحلية	566.450.318.000		
التربية والتكوين	169.839.000	273.134.000		وزارة الشؤون الخارجية	30.383.812.000		
المؤسسات القاعدية الاجتماعية والثقافية	113.388.000	235.901.000		وزارة العدل	68.308.083.000		
دعم الحصول على سكن	87.202.000	194.070.000		وزارة المالية	81.376.609.000		
مواضيع مختلفة	300.000.000	200.000.000		وزارة الطاقة والشباب	36.273.458.000		
المخططات البيئية للتنمية	40.000.000	40.000.000		وزارة الموارد المائية	41.056.640.000		
المجموع الفرعي للاستثمار	2.028.189.060	1.811.979.160		وزارة الشؤون الدينية والإيقاف	23.302.271.000		
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لمسابقات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	—	605.727.500		وزارة المهنيين	221.050.281.000		
البرامج التكميلية لغائدة الولايات	100.000.000	51.500.000		وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والبيئة	2.711.530.000		
امتيازات لنفقات غير متوقعة	115.000.000	75.000.000		وزارة الطاقة	20.022.340.000		
المجموع الفرعي للمعاملات برأس المال	215.000.000	732.227.500		وزارة الثقافة والشباب	628.664.041.000		
مجموع ميزانية التجهيز	2.240.189.060	2.844.206.660		وزارة الزراعة والري	215.686.294.000		
				وزارة الدفاع الوطني	9.923.617.000		
				وزارة الشؤون الخارجية	154.122.325.000		
				وزارة العدل	21.604.452.000		
				وزارة القضية	23.114.603.000		
				وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	264.582.513.000		
				وزارة المهنيين	269.375.000		
				وزارة التربية والتكوين	47.635.070.000		
				وزارة الثقافة والشباب	15.513.582.000		
				وزارة الزراعة والري	276.503.735.000		
				وزارة الشؤون الخارجية	306.925.612.000		
				وزارة الداخلية والجماعات المحلية	2.710.849.000		
				وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الاستثمار	34.352.001.000		
				وزارة التجارة	4.149.500.000		
				وزارة الشؤون الدينية والإيقاف	3.308.384.000		
				وزارة المهنيين	2.330.922.000		
				وزارة الزراعة والري	11.813.725.000		
				وزارة الدفاع الوطني	3.982.878.911.000		
				وزارة الشؤون الخارجية	383.038.573.000		
				وزارة العدل	4.338.614.484.000		

47
28 صفر عام 1435 هـ
31 ديسمبر سنة 2013 م
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 68

الجدول (ج)
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2014 حسب القطاعات

القطاعات	رخص البرنامج	امتدادات الدفع
الصناعة	2.972.000	2.820.500
الزراعة والري	229.135.500	203.520.500
دعم الخدمات المنتجة	34.455.000	29.347.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	920.347.600	781.640.900
التربية والتكوين	231.721.400	243.865.900
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	219.301.600	236.615.100
دعم الحصول على سكن	116.384.500	127.536.000
مواضيع مختلفة	510.000.000	360.000.000
المخططات البلدية للتنمية	65.000.000	65.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	2.329.317.600	2.050.345.900
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	-	661.368.310
البرنامج التكميلي لغائدة الولايات	130.000.000	70.000.000
احتياطي نفقات غير متوقعة	285.000.000	160.000.000
المجموع الفرعي لمعاملات برأس المال	415.000.000	891.368.310
مجموع ميزانية التجهيز	2.744.317.600	2.941.714.210

46
28 صفر عام 1435 هـ
31 ديسمبر سنة 2013 م
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 68

الجدول (ب)
توزيع الاعتمادات بحدوث ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (ج)
رئاسة الجمهورية	9.422.733.000
مجلس الوزراء الأول	2.712.507.000
وزارة الدفاع الوطني	955.926.000.000
وزارة الداخلية والجماعات المحلية	540.708.651.000
وزارة الشؤون الخارجية	30.617.909.000
وزارة العدل	72.365.637.000
وزارة المالية	87.551.455.000
وزارة الطاقة والمناجم	41.050.228.000
وزارة التنمية الاجتماعية وترقية الاستثمار	4.452.530.000
وزارة الزراعة والتنمية الريفية	233.232.749.000
وزارة الشؤون الدينية والأوقاف	24.260.117.000
وزارة المعاهدين	241.274.980.000
وزارة الموارد المائية	38.922.265.000
وزارة النقل	13.148.714.000
وزارة الأشغال العمومية	19.405.864.000
وزارة السكن والعمران والبيئة	19.440.647.000
وزارة الصحة العمومية والبيئة	2.405.141.000
وزارة الاتصال	18.630.359.000
وزارة التربية الوطنية	696.810.413.000
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	270.742.002.000
وزارة الثقافة	25.233.155.000
وزارة التكوين والتعليم المهنيين	49.491.196.000
وزارة الشؤون الوطني والأسرة وقضايا المرأة	135.422.044.000
وزارة التجارة	23.801.125.000
وزارة العلاقات مع البرلمان	277.547.000
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	274.291.555.000
وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	365.946.753.000
وزارة الشباب والرياضة	36.791.134.000
وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال	3.680.186.000
وزارة السياحة والصناعة التقليدية	3.097.737.000
وزارة الصيد البحري والموارد السمكية	2.323.410.000
المجموع الفرعي	4.243.758.743.000
التكاليف المشتركة	470.696.623.000
المجموع العام	4.714.452.366.000

48
19 ربيع الأول عام 1436 هـ
31 ديسمبر سنة 2014 م
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 78

الجدول (ج)
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2015 حسب القطاعات

القطاعات	رخص البرنامج	امتدادات الدفع
الصناعة	5.195.000	5.541.000
الزراعة والري	209.437.700	315.957.500
دعم الخدمات المنتجة	32.657.500	49.802.200
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	1.854.278.110	1.078.715.730
التربية والتكوين	227.829.040	250.809.500
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	151.366.500	207.589.800
دعم الحصول على سكن	234.307.880	293.678.000
مواضيع مختلفة	800.000.000	500.000.000
المخططات البلدية للتنمية	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	3.615.071.730	2.802.093.730
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	-	741.891.200
البرنامج التكميلي لغائدة الولايات	100.000.000	70.000.000
احتياطي نفقات غير متوقعة	364.600.000	271.800.000
المجموع الفرعي لمعاملات برأس المال	464.600.000	1.083.691.200
مجموع ميزانية التجهيز	4.079.671.730	3.885.784.930

47
19 ربيع الأول عام 1436 هـ
31 ديسمبر سنة 2014 م
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 78

الجدول (ب)
توزيع الاعتمادات بحدوث ميزانية التسيير لسنة 2015 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (ج)
رئاسة الجمهورية	8.387.854.000
مجلس الوزراء الأول	3.618.099.000
الدفاع الوطني	1.047.926.000
الداخلية والجماعات المحلية	549.809.342.000
الشؤون الخارجية	31.196.709.000
العدل	74.707.836.000
المالية	92.615.050.000
الطاقة	44.010.067.000
الصناعة والمناجم	5.314.058.000
التربية والتنمية الريفية	255.101.097.000
الزراعة والتنمية الريفية	252.333.450.000
الشؤون الدينية والأوقاف	26.500.459.000
التجارة	24.276.345.000
المعاهدين	12.549.139.000
الموارد المائية	21.144.892.000
الأشغال العمومية	19.930.760.000
السكن والعمران والبيئة	22.600.480.000
الصحة العمومية والبيئة	746.643.907.000
التعليم العالي والبحث العلمي	300.333.642.000
التكوين والتعليم المهنيين	50.803.924.000
التشغيل والضمان الاجتماعي	234.882.131.000
الثقافة	2.580.261.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	25.789.795.000
العلاقات مع البرلمان	131.653.688.000
وزارة الشؤون الوطني والأسرة وقضايا المرأة	276.609.000
وزارة العلاقات مع البرلمان	381.972.062.000
وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	14.129.870.000
وزارة الشباب والرياضة	26.282.691.000
الاتصال	18.871.461.000
التربية والتنمية الريفية	3.985.130.000
السياحة والصناعة التقليدية	3.429.022.000
الصيد البحري والموارد السمكية	2.404.748.000
المجموع الفرعي	4.436.059.221.000
التكاليف المشتركة	436.215.773.000
المجموع العام	4.972.278.494.000

38
19 ربيع الأول عام 1437 هـ
31 ديسمبر سنة 2015 م
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 72

الجدول (ج)
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2016 حسب القطاعات

القطاعات	رخص البرنامج	امتدادات الدفع
الصناعة	4.895.000	7.373.410
الزراعة والري	198.261.576	271.432.500
دعم الخدمات المنتجة	14.904.700	36.223.667
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	441.308.514	685.704.445
التربية والتكوين	78.644.800	159.757.147
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	32.703.237	113.120.472
دعم الحصول على سكن	24.481.500	469.781.674
مواضيع مختلفة	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية	60.000.000	60.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	1.655.199.327	2.403.393.315
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	-	542.949.928
البرنامج التكميلي لغائدة الولايات	-	-
احتياطي نفقات غير متوقعة	239.005.000	230.505.000
المجموع الفرعي لمعاملات برأس المال	239.005.000	773.454.928
مجموع ميزانية التجهيز	1.894.204.327	3.176.848.243

37
19 ربيع الأول عام 1437 هـ
31 ديسمبر سنة 2015 م
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 72

الجدول (ب)
توزيع الاعتمادات بحدوث ميزانية التسيير لسنة 2016 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (ج)
رئاسة الجمهورية	7.904.677.000
مجلس الوزراء الأول	3.437.925.000
الدفاع الوطني	1.118.297.000.000
الداخلية والجماعات المحلية	426.127.386.000
الشؤون الخارجية	30.573.877.000
الشؤون الخارجية، الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية	ليسان
العدل	73.431.991.000
المالية	95.399.378.000
الطاقة	44.795.241.000
الصناعة والمناجم	5.349.818.000
الزراعة والتنمية الريفية والصيد البحري	254.253.914.000
المعاهدين	248.645.702.000
الشؤون الدينية والأوقاف	26.033.177.000
التجارة	20.527.754.000
النقل	11.218.800.000
الموارد المائية والبيئة	17.616.679.000
الأشغال العمومية	19.085.089.000
السكن والعمران والبيئة	21.302.786.000
التربية الوطنية	764.052.396.000
التعليم العالي والبحث العلمي	312.145.998.000
التكوين والتعليم المهنيين	50.379.263.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	226.484.929.000
الثقافة	4.117.881.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	19.056.672.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	118.830.888.000
العلاقات مع البرلمان	243.408.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	379.809.369.000
الشباب والرياضة	37.181.458.000
الاتصال	19.369.240.000
البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال	3.875.224.000
المجموع الفرعي	4.359.144.400.000
التكاليف المشتركة	448.187.600.000
المجموع العام	4.807.332.000.000

الجدول (ب)
توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2017 حسب كل دائرة وزارية

المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
7.825.999.000	رئاسة الجمهورية
4.508.933.000	مصالح الوزير الأول
1.118.297.000.000	الدفاع الوطني
394.260.754.000	الداخلية والجماعات المحلية
35.216.220.000	الشؤون الخارجية والتعاون الدولي
72.671.000.000	الشؤون المغاربية، الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية
87.513.834.000	العدل
4.617.498.000	المالية
44.157.846.000	الصناعة والمناجم
245.943.029.000	الطاقة
25.375.735.000	المجاهدين
19.511.320.000	الشؤون الدينية والأوقاف
3.622.324.000	التجارة
212.797.631.000	التهيئة العمرانية، السياحة والصناعة التقليدية
16.183.538.000	الزراعة والتنمية الريفية والصيد البحري
17.658.533.000	الموارد المائية والبيئة
27.425.215.000	السكن والعمارة والمدينة
746.261.385.000	الأشغال العمومية والنقل
310.791.629.000	التربية الوطنية
48.304.358.000	التعليم العالي والبحث العلمي
151.442.004.000	التكوين والتعليم المهنيين
16.005.614.000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
70.904.217.000	الثقافة
235.083.000	التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة
389.073.747.000	العلاقات مع البرلمان
34.554.477.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات
18.698.935.000	الشباب والرياضة
2.432.269.000	الاتصال
4.126.290.127.000	البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال
465.551.834.000	المجموع الفرعي
4.591.841.961.000	التكاليف المشتركة
	المجموع العام

الجدول (ج)
توزيع النفقات ذات الطابع الجهاتي لسنة 2017 حسب القطاعات

المبالغ (بالآلاف دج)	رقص البرنامج	القطاعات
2.757.000	3.611.000	الصناعة
151.655.000	101.062.200	الزراعة والري
13.403.500	5.120.500	دعم الخدمات المنتجة
366.811.100	139.940.800	المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية
103.064.910	90.903.410	التربية والتكوين
60.482.110	30.695.710	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية
287.257.000	14.989.500	دعم الحصول على سكن
600.000.000	800.000.000	مواضيع مختلفة
35.000.000	35.000.000	الخططات البلدية للتنمية
1.620.430.620	1.221.323.120	المجموع الفرعي للاستثمار
504.943.000	-	دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)
124.000.000	165.350.000	احتياطي لتفقات غير متوقعة
42.000.000	-	إعادة رسملة البنوك العمومية
670.943.000	165.350.000	المجموع الفرعي لعمليات برأس المال
2.291.373.620	1.386.673.120	مجموع ميزانية التجهيز

الملحق رقم 03

ناتج صندوق ضبط الإيرادات من 2005 إلى 2017

الوحدة: مليار دينار

السنوات	المبلغ
2005	1842,7
2006	2931,0
2007	3215.5
2008	4280.1
2009	4316.5
2010	4842.8
2011	5381.7
2012	5633.8
2013	5563.5
2014	5284,8
2015	4408,1
2016	2072,2
2017	1042,6

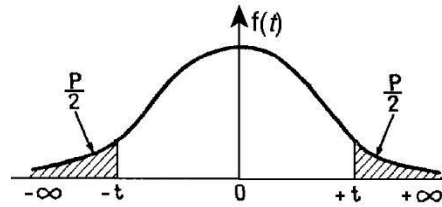
المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على التقارير المالية الوزارية للسنوات من 2005 إلى 2017

الملحق رقم 04

TABLES STATISTIQUES

2. TABLE DE LA LOI DE STUDENT

Valeurs de T ayant la probabilité P d'être dépassées en valeur absolue



ν	$P = 0,90$	0,80	0,70	0,60	0,50	0,40	0,30	0,20	0,10	0,05	0,02	0,01
1	0,158	0,325	0,510	0,727	1,000	1,376	1,963	3,078	6,314	12,706	31,821	63,657
2	0,142	0,289	0,445	0,617	0,816	1,061	1,386	1,886	2,920	4,303	6,965	9,925
3	0,137	0,277	0,424	0,584	0,765	0,978	1,250	1,638	2,353	3,182	4,541	5,841
4	0,134	0,271	0,414	0,569	0,741	0,941	1,190	1,533	2,132	2,776	3,747	4,604
5	0,132	0,267	0,408	0,559	0,727	0,920	1,156	1,476	2,015	2,571	3,365	4,032
6	0,131	0,265	0,404	0,553	0,718	0,906	1,134	1,440	1,943	2,447	3,143	3,707
7	0,130	0,263	0,402	0,549	0,711	0,896	1,119	1,415	1,895	2,365	2,998	3,499
8	0,130	0,262	0,399	0,546	0,706	0,889	1,108	1,397	1,860	2,306	2,896	3,355
9	0,129	0,261	0,398	0,543	0,703	0,883	1,100	1,383	1,833	2,262	2,821	3,250
10	0,129	0,260	0,397	0,542	0,700	0,879	1,093	1,372	1,812	2,228	2,764	3,169
11	0,129	0,260	0,396	0,540	0,697	0,876	1,088	1,363	1,796	2,201	2,718	3,106
12	0,128	0,259	0,395	0,539	0,695	0,873	1,083	1,356	1,782	2,179	2,681	3,055
13	0,128	0,259	0,394	0,538	0,694	0,870	1,079	1,350	1,771	2,160	2,650	3,012
14	0,128	0,258	0,393	0,537	0,692	0,868	1,076	1,345	1,761	2,145	2,624	2,977
15	0,128	0,258	0,393	0,536	0,691	0,866	1,074	1,341	1,753	2,131	2,602	2,947
16	0,128	0,258	0,392	0,535	0,690	0,865	1,071	1,337	1,746	2,120	2,583	2,921
17	0,128	0,257	0,392	0,534	0,689	0,863	1,069	1,333	1,740	2,110	2,567	2,898
18	0,127	0,257	0,392	0,534	0,688	0,862	1,067	1,330	1,734	2,101	2,552	2,878
19	0,127	0,257	0,391	0,533	0,688	0,861	1,066	1,328	1,729	2,093	2,539	2,861
20	0,127	0,257	0,391	0,533	0,687	0,860	1,064	1,325	1,725	2,086	2,528	2,845
21	0,127	0,257	0,391	0,532	0,686	0,859	1,063	1,323	1,721	2,080	2,518	2,831
22	0,127	0,256	0,390	0,532	0,686	0,858	1,061	1,321	1,717	2,074	2,508	2,819
23	0,127	0,256	0,390	0,532	0,685	0,858	1,060	1,319	1,714	2,069	2,500	2,807
24	0,127	0,256	0,390	0,531	0,685	0,857	1,059	1,318	1,711	2,064	2,492	2,797
25	0,127	0,256	0,390	0,531	0,684	0,856	1,058	1,316	1,708	2,060	2,485	2,787
26	0,127	0,256	0,390	0,531	0,684	0,856	1,058	1,315	1,706	2,056	2,479	2,779
27	0,127	0,256	0,389	0,531	0,684	0,855	1,057	1,314	1,703	2,052	2,473	2,771
28	0,127	0,256	0,389	0,530	0,683	0,855	1,056	1,313	1,701	2,048	2,467	2,763
29	0,127	0,256	0,389	0,530	0,683	0,854	1,055	1,311	1,699	2,045	2,462	2,756
30	0,127	0,256	0,389	0,530	0,683	0,854	1,055	1,310	1,697	2,042	2,457	2,750
∞	0,12566	0,25335	0,38532	0,52440	0,67449	0,84162	1,03643	1,28155	1,64485	1,95996	2,32634	2,57582